الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

ميدان: العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

التنافس الصيني– الأمريكي في بحر الصين الجنوبي

إعداد الطالب:
سمير براهم

إشراف الدكتورة:
لبنى بهولي

لجنة المناقشة:

اسم الأستاذ ولقبه	الرتبة العلمية	الصفة
ساعد طيايبة	أستاذ محاضر أ	ممتحن 01
الدكتورة لبنى بهولي	أستاذة محاضرة أ	مشرفا ومقررا
حسام الدين بوعيسي	أستاذ التعليم العالي	ممتحن 02

السنة الجامعية: 2022/2021

استمارة معلومات:

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم : سمير **اللقب**: براهم

اسم الأب: مسعود **اسم ولقب الأم**: لعجوزي باية

تاريخ الازدياد: 1979/05/28 **مكان الازدياد**: وهران

رقم الهاتف: 0672505491

البريد الالكتروني: samir.braham@univ-msila.dz

العنوان الشخصي: حي 363 مسكن/ مطارفة- ولاية المسيلة

الباكالوريا:

المعدل: 10.69 الشعبة/ التخصص: الأداب والعلوم الإنسانية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 1997

الليسانس:

تخصص الليسانس: علاقات دولية الدفعة/ سنة التخصص: جوان 2010

الماستر:

تخصص الماستر : علاقات دولية الدفعة/ سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للماستر : (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف : / عاطل عن العمل: ☐

في حالة موظف:

وظيف عمومي: / قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: اسم المؤسسة/الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف دائم موظف في إطار عقود نوع العقد

إمضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: سمير براهم

الصفة: طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101426351

الصادرة بتاريخ: 2016/10/19 **عن دائرة/ بلدية:** المسيلة

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية **قسم:** العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف بإنجاز أعمال مذكرة ماستر الموسومة بـــــ :

" التنافس الصيني- الأمريكي في بحر الصين الجنوبي"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/06/26

إمضاء المعني

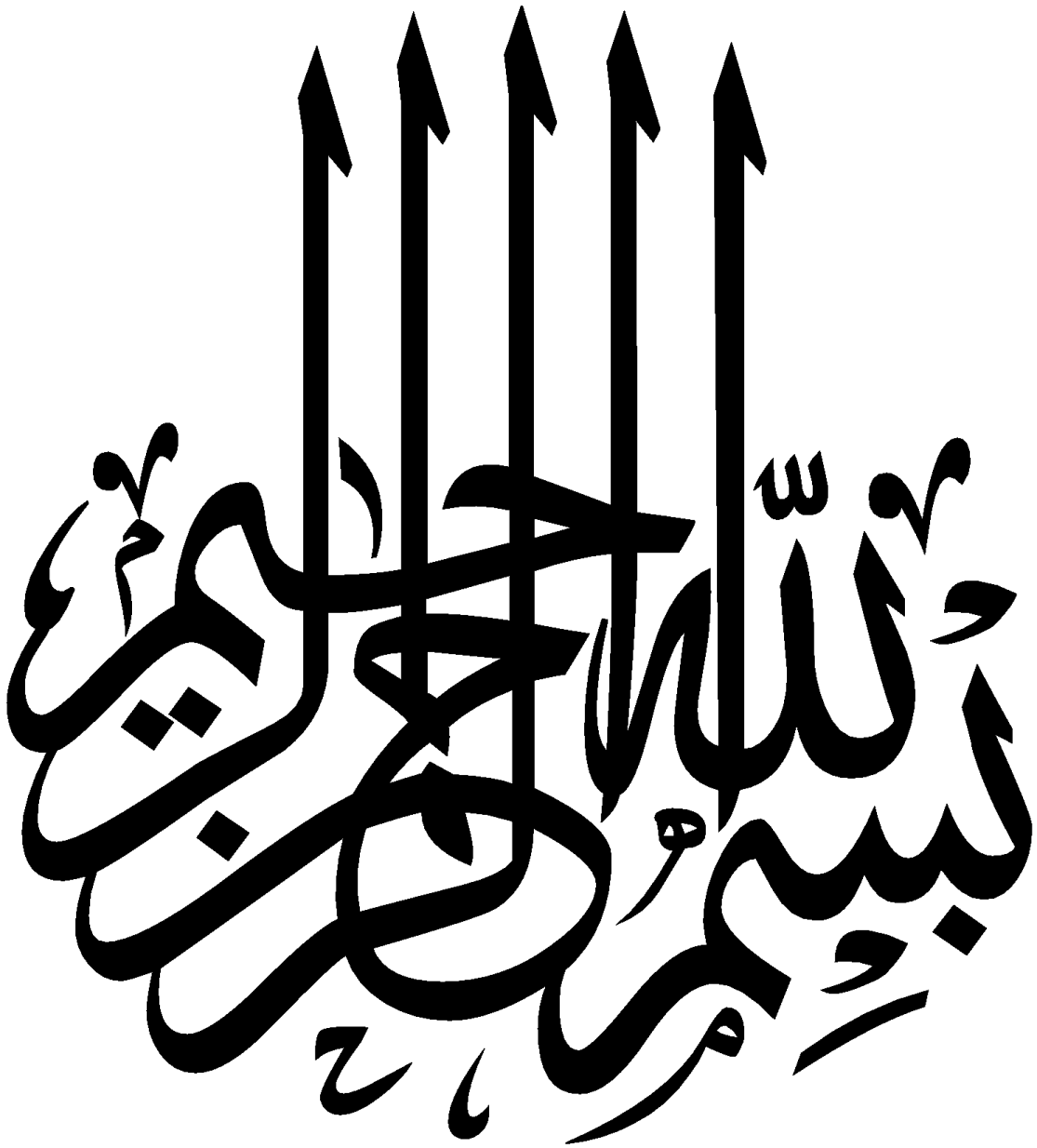

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

(سورة هود، الآية 88)

إهـــــــــــداء

إلى روح أمي الطاهرة تغمدها الله برحمته وأدخلها فسيح جنانه.

إلى والدي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من أحاطتني بحبها، وسهرت، لإنجاز هذا البحث، رفيقة الدرب زوجتي العزيزة، إخلاصا ووفاء.

إلى فلذات كبدي أنس عبد الرحمن ومروة وحسينة.

إلى كل إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل الأصدقاء والأساتذة.

لهم جميعا أهدي عملي هذا.

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله وحده.

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أمّا بعد،

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله" أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى **الدكتورة المحترمة** " **لبنى بهولي**" لقاء قبولها الإشراف على هذا البحث؛ حيث كانت لي نعم المشرفة، فلم تبخل عليّ بالتوجيهات والنصائح"

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على التوجيهات والتوصيات والملاحظات القيمة لإثراء هذا البحث.

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: دراسة جغرافية لبحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: جمهورية الصين الشعبية

المبحث الثاني: موقع بحر الصين الجنوبي وجُزره

الفصل الثاني: أبعاد التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي والتداعيات المترتبة عنها

المبحث الأول: أبعاد التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي:

المطلب الأول : البعد السياسي
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

المطلب الثالث: البعد العسكري
المبحث الثاني: تداعيات التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: تداعيات التحركات الصينية على دول الإقليم

المطلب الثاني: تداعيات التحركات الصينية على الدول الكبرى
الفصل الثالث: أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية الأمريكية وتطور الاهتمام الأمريكي ببحر الصين الجنوبي
المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الأمريكية منذ إستقلالها عن التاج البريطاني
المطلب الثاني: تطور الاهتمام الأمريكي ببحر الصين الجنوبي:
المبحث الثاني: طبيعة المصالح الأمريكية

المطلب الأول: التواجد العسكري الأمريكي بمنطقة بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا:
المطلب الثاني: حماية الأمن القومي الأمريكي باحتواء العملاق الصيني
المطلب الثالث: حرية الملاحة البحرية والجوية في بحر الصين الجنوبي

خاتمة:

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بحر الصين الجنوبي	11
02	حدود بحر الصين الجنوبي	11
03	الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	13
04	الحدود الإقليمية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	14
05	الخطوط التجارية البحرية الحيوية للصين	26
06	سلسلتي الجزر الأولى والثانية	34
07	القواعد العسكرية الصينية في المنطقة	35
08	القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا	73
09	الممرات الرئيسية لنقل النفط ببحر الصين الجنوبي	78

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي	12
02	القوات المسلحة الآسياوية	31
03	الصراعات الإقليمية بين الصين وبعض الأطراف الآسياوية ما بين عامي 1988-1999	36

ملخص:

لا جدال في الأهمية الجيوستراتيجة لبحر الصين الجنوبي باعتباره مسرحا للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، تتردد أبعاده وتداعياته على الدول الإقليمية والدول الكبرى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية نظرا لأهميته كشريان حيوي للتجارة الدولية وغناه بالموارد الطاقوية والثروة السمكية.

ولطالما اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة حتى قبل بزوغ الصين كقوة اقتصادية وعسكرية في المنطقة، وزاد هذا الاهتمام بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتسم بالتعاون والتنافس في آن واحد، لذا سنحاول من خلال هذا البحث فهم المؤشرات المتحكمة في هذه العلاقة المعقدة واستشراف ما قد ينجم عن الاحتكاك فيما بينهما في بحر الصين الجنوبي.

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي– الولايات المتحدة الأمريكية– جمهورية الصين الشعبية– التنافس– أهمية جيوستراتيجية.

Abstract :

The geostrategic importance of the South China Sea as a stage of competition between the United States of America and the People's Republic of China is indisputable. Its dimensions and repercussions resonate on regional and major States in various political, economic and military fields, given its importance as a vital artery of international trade and its abundant energy resources and fisheries.

The United States of America has always been interested in this region even before China's emergence as an economic and military force in the region but relations between the United States of America and China are both cooperative and competitive. And so through this research we will try to understand the commanding indicators in this complex relationship and look at what may result from friction between them in the South China Sea.

Keywords: South China Sea - United States of America - People's Republic of China - Competition - Geostrategic importance.

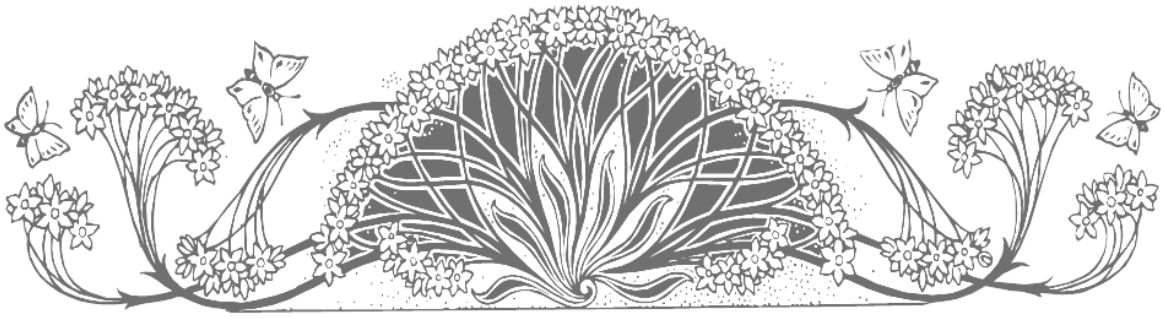

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث للثقلين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد

تعتبر ظاهرة الصراع من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية ، إذ قد نعود بها إلى سيدنا آدم عليه السلام ضد إبليس ثم بين قابيل وهابيل، ومنذ ذاك الوقت وهذا الصراع يتخذ إشكالات مختلفة بداية بين بني البشر داخل مجتمعاتهم، ثم بين مختلف الممالك والإمبراطوريات والدول عندما تطور التنظيم الاجتماعي والسياسي عند الإنسان

ترجع أسبابا الصراع بين الدول غالبا لأسباب سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية أو تجتمع بعض هذه الأسباب أو جلّها، ويتخذ هذا الصراع وبناء على عدة عوامل جيوستراتيجية عدة أشكال، اقتصادية، سياسية وعسكرية. كانت الصراعات في الماضي بين الإمارات والممالك والإمبراطورية تمتد لفترة زمنية فترة محددة تسعى فيها كل قوى لحسمها، وتتخلل هذه الفترة مراحل توتر قصوى وفترات تنخفض فيها منسوب المواجهة.

لكن الحرب الباردة شكلت سابقة في تاريخ الصراعات، ولم تطلق عليها صفة " باردة " من فراغ، إذ لم يسبق للبشرية أن خبرت حربا كهذه لم يدخل فيها القوتين المتنافسين النوويتين حربا طاحنة، يتم اللجوء فيها استخدام دول أخرى كبيادق، وهو ما اصطلح عليه بالحرب بالوكالة. ولعل ذلك مرده لسبب بسيط، بحيث خلُص المسؤولون في كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أن الفائز في الحرب بينهما خاسر لأن الأرض ستغرق في شتاء نووي سرمدي.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة موضوع التنافس الصيني – الأمريكي ، إذ أن ما يحصل الآن بين هاتين القوتين العالميتين، لا يعدو أن يندرج ضمن حرب باردة ذات تردد ضعيف ما اختلاف جوهري في المجال الاقتصادي، حيث تتدخل المنافسة والتعاون في آن واحد، رغم أن هذا الجانب بالذات يتحكم في مآلات الصراعين السياسي والعسكري.

1-مبررات اختيار الموضوع:

أ- العوامل الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار الموضوع هو الانبهار بقارة آسيا بشكل عام وبجنوب شرقها بشكل خاص، نظرا لتعدد اللغات والثقافات والأجناس والديانات فضلا عن تاريخها العريق الضارب في القدم، لطالما شيدت حضارات عظيمة على ضفاف أنهار وبحارها على غرار الصين واليابان والهند وممالك سيام والخمير وغيرها.

ب- العوامل الموضوعية:

إن الارتفاع المضطرد في عدد السكان في هذه المنطقة بالمقارنة مع أصقاع أخرى من الكرة الأرضية، يفرض على الباحثين في عدة مجالات علمية مثل الاقتصاد والعلاقات الدولية، ضرورة الانتباه ومتابعة ما يجري هناك، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو أن ذلك يستتبعه تنافس محموم حول الموارد الطبيعية والمعدنية والطاقة والمياه، مما يشكل ضغطا على موارد الكرة الأرضية المحدودة وغير المتجددة وبالتالي ترتفع احتمالات المواجهة والصراع بين مختلف الدول.

وفي السياق نفسه، يؤثر ما يحدث في هذه المنطقة على كل بقاع الأرض في مختلف المجالات، فأي نزاع مسلح في بحر الصين الجنوبي باعتباره شريان حيويا لإمدادات النفط إلى أحد أكبر الاقتصاديات العالمية سيؤثر لا محالة سلبا أو إيجابا على كل منتجي النفط عالميا ومنهم الجزائر التي تعتمد بشكل شبه كامل على إيرادات المحروقات وبالتالي تتأثر كل فئات المجتمع.

كما أن التنافس بين قوتين نوويتين لا بد أن يثير المخاوف من اندلاع حرب تلقي بظلالها على العالم بأكمله، ومن هنا نحاول فهم خلفيات هذا التنافس واستشراف نتائجه على المدى المتوسط والبعيد.

ومن جهة أخرى، فإن فهم ودراسة وسلوك الولايات المتحدة في هذه المنطقة يسمح باستشراف السياسة الأمريكية في مناطق أخرى في العالم خاصة خاصة فيما يتعلق بعلاقتها

مع حلفائها في مواجهة ما يراه هؤلاء خطرا مهددا لمصالحهم الحيوية، على غرار ما يجري بمنطقة الخليج العربي.

2- الإشكالية:

من الثابت أن سمة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الصين الشعبية في بحر الصين الجنوبي تطبع العلاقات بين القوتين منذ استقلال هذه الأخيرة لتأخذ أبعادا أكثر وضوحا بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفياتي، لكن من المتفق عليه في الوقت نفسه سمة التقارب والتعاون بين الولايات المتحدة والصين منذ عهد الرئيس نيكسون وزيارته للرئيس الصيني ماوتسي تونغ شهر فبراير 1972، وهنا يتبادر إلى أذهاننا بشكل منطقي السؤال: **كيف يمكن تحديد سمات التعاون والتنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، وأي سمة ستتغلب على الأخرى حسب المؤشرات المتوفرة؟**

وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

- في أي المجالات تكمن سمة التنافس والتعاون؟
- ما هي السياسات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتبعة من طرف جمهورية الصين الشعبية في ما يخص بحر الصين الشعبي؟
- ما تداعيات هذه السياسات على دول المنطقة المطلة على بحر الصين الشعبي؟
- ما هو رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية وأين تكمن مصالحها في المنطقة؟

أما عن نطاق إشكالية للبحث، فهي تقتصر من الناحية المكانية على بحر الصين الجنوبي وكل الدول التي تنتمي إلى هذا الحيز الجغرافي، أما الحدود الزمنية للبحث فتعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية كأبعد إرهاصات للإشكالية، أي بعد ظهور الصين الشعبية كدولة مستقلة تسيطر على البرّ الرئيسي الصيني، وبالضبط منذ إشارة حكومة الكومينتانغ لجمهورية الصين في عام 1947 لمطالباتها ببحر الصين الجنوبي ثم

إعلان الصين مطالبات الصين بجزر بحر الصين الجنوبي بناءً على خريطة خط التسع شُرَط سنة 1958.

3-الفرضيات:

- تتغلب سمة التنافس في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في بحر الصين الجنوبي نظرا لتضارب المصالح في المنطقة.
- سمة التعاون تتغلب في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية لأن نظامهما الاقتصادي متداخلان ضمن النظام الرأسمالي منذ نهاية سبعينيات القرن المنصرم وكل يستفيد من الآخر.

4-المناهج المستخدمة:

أ- المنهج الوصفي:

استفدنا في هذه الدراسة من عدة مناهج على غرار المنهج الوصفي،وهو منهج يروم وصف الظاهرة البحثية وتحليلها كما هي في الواقع بشكل دقيق ومتعمق بغرض استنتاج المبادئ والقوانين التي تحكمها. كما أنه يضمن لنا أكبر قدر من الموضوعية بحيث يفرض على الباحث التجرد من الأحكام المسبقة

وذلك بغرض وصف وتحليل حيثيات الصراع بين الصين والولايات في بحر الصين الجنوبي والأدوات والاستراتيجيات التي اعتمد عليها كل طرف، والتحديات الأمنية المتوقعة في المنطقة، خاصة في ظل التنافس الم وجود بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها خاصة مع تنامي التوسع الصيني في العديد من الجزر.

ب-المنهج التاريخي:

لطالما تمثل دور هذا المنهج في محاولة استكشاف الحقائق التاريخية بطريقة علمية وموضوعية من خلال تحليل وتركيب الأحداث المتضمنة في المراجع والمصادر التاريخية بعد التدقيق والتمحيص في مصداقيتها.

وظفنا المنهاج التاريخي بغرض تتبع حيثيات النزاع الموجود بين الصين والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي والتطورات التي نتجت عنه من الناحية التاريخية، من خلال تتبع تفاعل كل من مسار التوسع الصيني والأمريكي في ودراسة تطور

الإستراتيجية الأمريكية كرد حيال النزاع المنطقة فضلا عن ردود أفعال دول الإقليم تجاه كل من هذه القوى.

5-العوائق والصعوبات:

من أهم العقبات التي تواجه الباحث عند تعرضه لموضوع التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي هو قلة المصادر والمراجع الجديدة المكتوبة باللغة العربية، إذ أن أغلب هذه الأخيرة تعود إلى العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، أي على الأقل 20 سنة، وهي فترة لا تسمح المعطيات التي تتضمنها هذه الكتب بإعطاء صورة حديثة ومتكاملة للتطورات التي ما فتئت تعرفها هذه المنطقة الجيوستراتيجية .

ومن جهة أخرى، ونظرا لأن من كتب هذه الكتب مفكرون ومختصون من الدول الغربية، نجد الآراء والمواقف فيها متحيزة في أغلبها لوجهة نظر واحدة، متناقضة بالضرورة مع وجهة نظر صناع القرار الصينيين خاصة وأن مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي تستند على أسس تاريخية مما يجعلها -شأنها شأن أي حجج تاريخية- عرضة للنقاش والتشكيك ومقابلتها بحجج تاريخية أخرى تناقضها.

أما من ناحية الشكل، فإن الكتب الجديدة مكتوبة باللغتين الإنجليزية والفرنسية وهي في الغالب غير متوفرة في الجزائر بصيغتها الورقية إلا ما ندر، أما الصيغ الرقمية فغالية الثمن وليست في المتناول. حتى عندما تتوفر لدى الباحث، تواجهه مهمة ترجتمتها وهي عملية تستغرق وقتا ثمينا قد يتوفر لدى باحث الدكتوراه لكن بالنسبة لطالب الماستر، لا تسمح أربعة أشهر بترجمة ما يحتاجه.

6-الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة في هذا الموضوع – على حسب علمنا- متوفرة باللغة العربية إلى حد ما رغم عدم حداثتها، لكن الملاحظ أنها في الغالب تقتصر على فاعل واحد في بحر الصين الجنوبي وتركز عليه الدراسة ، ويتعلق الأمر في أغلب الأحيان بالولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، فيما يخصص حيز ضيق لدول إقليمية أخرى صغيرة معنية بالنزاع

على الجزر والحدود البحرية في المنطقة. لكننا في هذه المذكرة حاولنا إفراد مساحة لكل هذه الدول على أن نتوسع في دراسة الموضوع إذا ما أتيحت لنا الفرصة لتحضير رسالة دكتوراه في التخصص.

7-المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا لإنجاز هذه المذكرة على العديد من المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية بعضها لمتخصصين غربيين، على غرار كتاب " الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا" لباسكال بونيفاس(Pascal Boniface) وكذا كتاب "الحلم الآسياوي للصين لصاحبه" توم ميلر(Tom Miller) و كتاب " رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا"، لـ زبغنيو بريجينسكي(Zbigniew Brzeziński)، الذي كان مستشار القوم الأمني لأربعة رؤساء أمريكيين. كما استفدنا من محللين سياسيين آسياوين أمثال شيوي قوانغ، الذي كتب "جغرافيا الصين"، بالإضافة إلى جانغ يون لينغ، صاحب كتاب "الحزام والطريق ، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21" وذلك في محاولة منا لإضفاء نوع من التوازن حول موضوع البحث.

8-الخطة:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وثلاث فصول وخاتمة.

تبدأ خطة هذا البحث بمقدمة تناولت فيها موضوع البحث وأهميته، والأسباب الذاتية والموضوعية لاختياره، وعرضا موجزا لفصوله، ومصادره المختلفة، ومنهجية في البحث.

وقد عنونت الفصل الأول بـ :" جغرافية بحر الصين الجنوبي وجيوبوليتيك موارده الجيوستراتيجية" وتعرضت فيه بالدرس لـ: الموقع الجغرافي لجهورية الصين الشعبية باعتبارها أهم الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي فضلا على كونها أكثر الدول الطامحة في السيطرة على هذا البحر، كما وصفنا هذا البحث ومختلف الجزر المتنازع عليها والمطالب الإقليمية الصينية حولها.

ثمّ أتبعت ذلك بالفصل الثاني الموسوم بـ" أبعاد التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي وتداعياتها"، وقد قسمته إلى مبحثين إثنين، أحدهما مخصص لأبعاد التركات الصينية السياسية والاقتصادية والعسكرية، أما الثاني فعني بالتداعيات الدول الأخرى المتنازعة مع الصين حول السيادة على بعض الجزر في بحر الصين الجنوبي وردود أفعالها حول تحركات " مملكة الوسط".

أما في الفصل الثالث والأخير الذي ورد تحت عنوان " تطور الاهتمام الأمريكي وطبيعة المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي"، وقد انصب اهتمامي في المبحث الأول حول تاريخ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بصفة عامة فضلا عن اهتمامها بمختلف الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي بصفة فردية، لنعرج في المبحث الثاني على طبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة .

وفي الأخير، فإنّ الواجب يقتضي مّني أن أقرّ بأفضال المشرفة على هذا البحث **الدكتورة: لبنى بهولي** ، خاصة وأنها لم تبخل عليّ بتوجيهاتها وملاحظاته القيّمة، ووسعتني بكرمها وثقافتها الواسعة، فلها مّني كل الشكر والعرفان والتقدير. كما أتقدم بالشكر للجنة الموقرة التي حملت عناء قراءة هذه المذكرة.

وإن كنت قد وفقت فمن الله تعالى وفضله، وإن كانت الأخرى فحسبي أجر الاجتهاد، فالله أسأل السّداد والتوفيق.

الطالب: براهم سمير.

الفصل الأول

لا يمكن التطرق إلى بحر الصين الجنوبي دون الحديث أولا عن جمهورية الصين الشعبية التي سمي عليها هذا البحر بالذات، وسبب ذلك ببساطة أنه لولا القوى المتعاظمة للصين وسعيها إلى التحول إلى قوة دولية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات لما كان لبحر الصين الجنوبي كل هذه الأهمية، لذا فدراسة جغرافيا هذا الأخير بمعزل عن جغرافيا البر الصيني الرئيسي سيعطي صورة مجتزأة لما يجري في هذه المنطقة الحيوية .

المبحث الأول: جمهورية الصين الشعبية

1-الموقع الجغرافي لجمهورية الصين الشعبية:

تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرق، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي. طول الصين حوالي 5500 كم من الشمال إلى الجنوب، تمتد من الخط الأوسط للقناة الملاحية الرئيسية لنهر هيلونغ شمال بلدة موخة بمقاطعة هيلونغجيانغ إلى حيد تسنغمو البحري لجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي (قرب خط العرب 4 درجات شمالا).

وعرضها حوالي 5200 كم من الغرب إلى الشرق، تمتد من هضبة البامير غرب محافظة ووتشيا بمنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الويغور إلى ملتقى قنوات الملاحة الرئيسية لنهري هيلونغ و ووسولي في محافظة فويوان لمقاطعة هيلولغجيانغ. [1]

2-الدول المتاخمة لجمهورية الصين الشعبية:

تمتد حدود الصين البرية بمسافة تزيد على 20000 كم وتحدّ 12 دولة: كوريا في الشرق، وفيتنام ولاوس وبورما في الجنوب، والهند وبوتان وسيكيم ونيبال وباكستان وأفغانستان في الجنوب الغربي والغرب، والاتحاد السوفياتي سابقا في الشمال الغربي(كل من كازاخستان وقيرقيزستان وطاجيكستان حاليا) والشمال الشرقي وجمهورية منغوليا الشعبية في الشمال. وتواجه اليابان إلى الشرق عبر بحر الصين الشرقي، والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونيسيا إلى الجنوب الشرقي والجنوب عبر بحر الصين الجنوبي.[2]

[1] **شيوي قوانغ**، جغرافيا الصين، تر: محمد ابو جراد،(ط1، بكين، الصين: دار النشر باللغات الأجنبية، 1987)، ص 1.

[2] المرجع نفسه، ص ص 1-2.

3-البحار التي تطل عليها جمهورية الصين الشعبية:

تطل الصين على البحر من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتعتبر الصين من بين أطول الدول من حيث ساحل البحر في العالم، ويبلغ طول ساحلها 18000 كم. القسم الشرقي من البر الصيني يحده من الشمال إلى الجنوب بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وهي جميعا جزء من المحيط الهادي، ومن بين هذه البحار، يعتبر بحر الصين الجنوبي هو الأعمق حوضا، والبحار الأخرى تقع على الجرف القاري الضحل.[1]

المبحث الثاني: موقع بحر الصين الجنوبي وجزره

1- بحر الصين الجنوبي:

يقع بالقرب من مقاطعات قوانغدريغ وقوانغشي وفوجيان وتايوان في الشمال، وينفصل عن بحر الصين الشرقي بالطرف الجنوبي من مضيق تايوان، ويفصله عن المحيط الهادي جزر الفلبين في الشرق، وعن المحيط الهندي أرخبيل سوندا الكبرى في الجنوب وبحد شبه جزيرتي الهند الصينية والملايو في الغرب. ويغطي مساحة مقدارها 3.5 مليون كم مربع ومتوسط عمقه 1212 م ، كما أنه حوض بحري واسع عميق نوعا ما ومتوسط العمق في وسطه يزيد عن 3500 م وأعمق نقطة فيه 5559 م. ويربطه بالمحيطين الهادي والهندي قناة باشي وبحر سولو ومضيق ملقا وهو يؤدي إلى الموانيء العالمية الرئيسية، ولذلك يعتبر ممرا مائيا هاما بين الصين والدول الأخرى.[2]

[1] المرجع السابق، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 4.

الخريطة 01: بحر الصين الجنوبي[1]

الخريطة 02: حدود بحر الصين الجنوبي [2]

2-جزر بحر الصين الجنوبي:

يضم بحر الصين الجنوبي أكثر من 200 من الجزر المرجانية والحيود البحرية والحواجز الرملية. وإلى جانب جزيرة هوانغيان، توجد أربع مجموعات من الجزر سميت

[1] المرجع السابق، ص 5.

[2] X., « South China sea », Globalbalita, http://globalbalita.com/wp- content/uploads/2013/02/South-China-Sea.5.png. Consulté le 14/06/2022.

بأسماء مواقعها الجغرافية في بحر الصين الجنوبي: دونشغا (الجزر الشرقية)وشيشا (الجزر الغربية) وتشونغشا (الجزر الوسطى) ونانشا (الجزر الجنوبية).[1]

تعتبر جزيرة هاينان وجزيرة هوانغيان ومجموعات الجزر الأربع – دونغشا وشيشا وتشونغا وناشا– الجزر الصينية الهامة في بحر الصين الجنوبي.[2]

تتمحور النزاعات البحرية الرئيسية في بحر الصين حول السيطرة على سلسلتين جزريتين، وهما جزر " كسيشا " (Xisha) باللغة الصينية أو المعروفة باسم "باراسيل " وسلسلة جزر نانشا (Nansha) أو المعروفة باسم " سبراتلي" (Spratly)، وتقع جزر باراسيل المتنازع عليها بين كل من الصين وتايوان وفيتنام، رغم أن الصين تنفرد بالاحتلال الفعلي لهذه الجزر منذ 1974. ومن الجانب الآخر، تقع جزر " سبراتلي" محل إدعاءات بملكيتها من طرف الصين وماليزيا وبروناي والفلبين وتايوان وفيتنام، ويحتل أغلب أصحاب هذه الإدعاءات بعضا من جزر هذه السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، وتايوان1، والفلبين 9، وماليزيا 9، وفيتنام 27، وبروناي لا تحل أية واحدة. [3]

الجزيرة	أطراف النزاع مع الصين
ميستشيف	الفلبين
سبراتلي	تايوان، فيتنام، الفلبين، بروناي، ماليزيا
بارسيل	فيتنام
ناتونا	إندنوسيا

جدول 01: الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي[4]

[1] شيوي قوانغ، جغرافيا الصين، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

[3] Tarique Niazi. "The ecology of strategic interests, "China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006, P. 105.

[4] **وليد سليم عبد الحي**، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، (ط 2، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 181

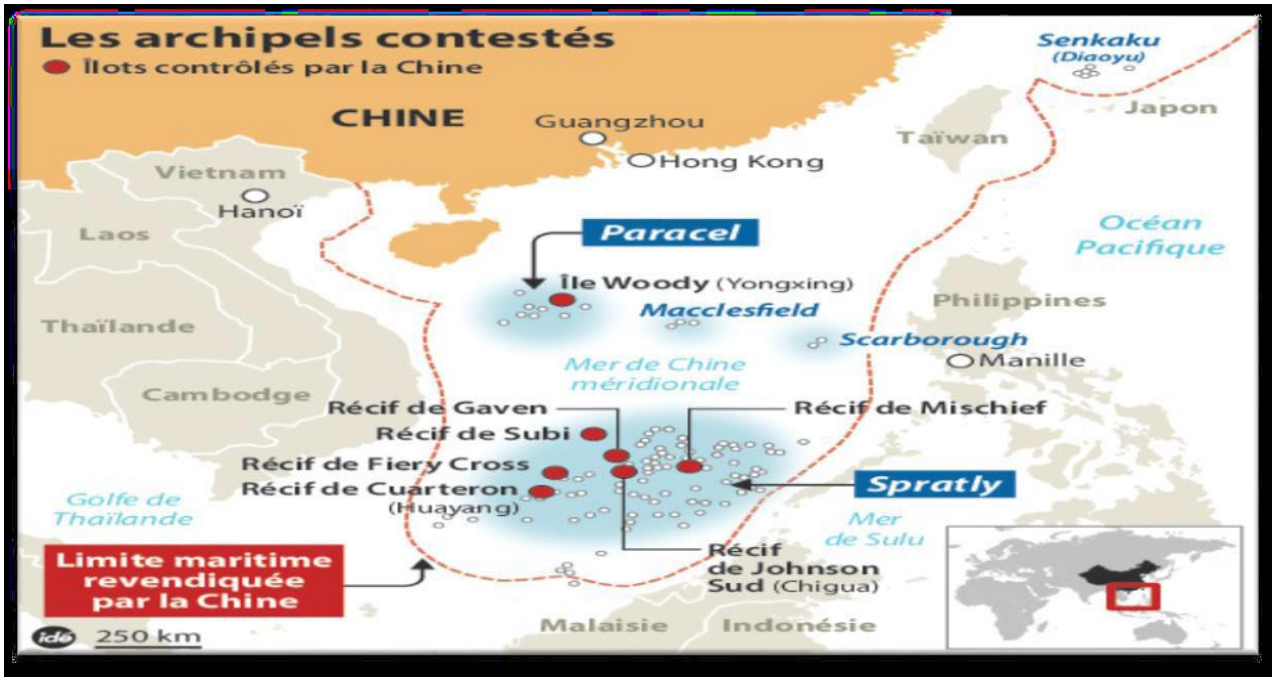

الخريطة 03: الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي [1]

ويختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها. فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين وهما " رصيف لوويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، وضفة ريفبمان"، أما الصين فهي صاحبة الإدعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي وباراسيل وعظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية...[2]

3-المطالب الإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي:

في العام 1975، قال دنغ شياو بينغ لنظيره الفيتنامي لو دوان إن جزر بحر الصين الجنوبي :" تنتمي إلى الصين منذ العصور القديمة". ومنذ ذلك الحين، ظهرت هذه الكلمات في وثائق رسمية لا تحصى لدعم مطلب الصين بالمياه التي تمتد إلى مناطق طبيعية في دول جنوب شرق آسيا. وتدعم بكين مطلبها بخريطة تبين خطا على شكل حرف U يتكون

[1] Source : Dorian Malovic. « Washington menace Pékin en mer de Chine méridionale » La Croix, le 31/05/2015. https://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Washington-menace-Pekin-en-mer-de- Chine-meridionale-2015-05-31-1318140 consulté le:20/06/2022

[2] عبد القادر دندن ، " مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي"، مجلة قضايا آسيوية-العدد الأول- جويلية 2019 ، ص 11

من تسع أو عشر شرطات، تشبه في بعض الأحيان " لسان البقرة"، وهي تمتد على طول ساحل فيتنام، وعلى طول سواحل البر القاري في ماليزيا وبورنيو، لتعود مرة أخرى بمحاذاة جزر الفلبين إلى تايوان. وتقول بكين إن الخريطة(ينظر الخريطتين 4 و5) تظهر ملكيتها التاريخية لكامل بحر الصين الجنوبي تقريبا. [1]

قضت محكمة تحكيم في لاهاي يوم الثلاثاء بأن الصين لا تملك حقا تاريخيا في مياه بحر الصين الجنوبي وأنها انتهكت حقوق الفلبين السيادية بأعمالها هناك في حكم أثار غضب بكين التي وصفت القضية بالمهزلة. وتعهدت مجددا الصين التي قاطعت جلسات محكمة التحكيم الدائمة بتجاهل الحكم وقالت إن قواتها المسلحة ستحمي سيادتها الوطنية ومصالحها البحرية[2].

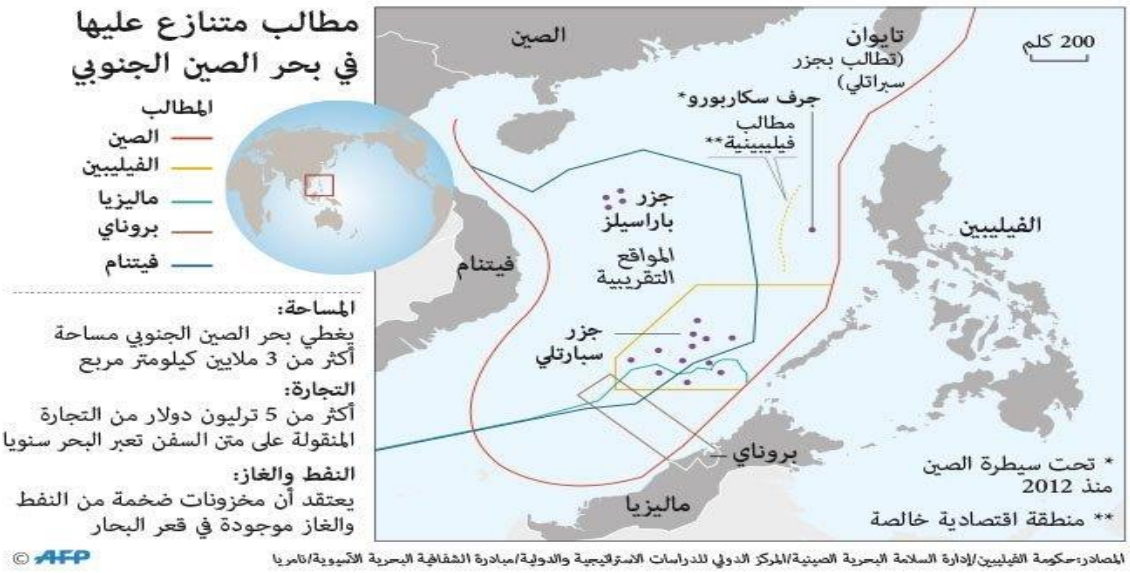

الخريطة 04: الحدود الإقليمية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي[3]

[1] **توم ميلر**، الحلم الآسياوي للصين، تر: عبد الرحمن أياس، (ط1، دبي: دار قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2019)، ص 290.

[2] أنتوني دويتشه وبن بلانتشارد، محكمة:الصين ليس لها حق تاريخي في بحر الصين الجنوبي، رويترز، 12 جويلية 2016، https://www.reuters.com/article/china-southsea-ruling-ar4-idARAKCN0ZS09O ، تاريخ الإطلاع : 2022/04/15.

[3] المطالب-المتنازع-عليها-في-بحر-الصين-الجنوبي https://www.alquds.co.uk/، تاريخ الاطلاع : 25 أفريل 2022

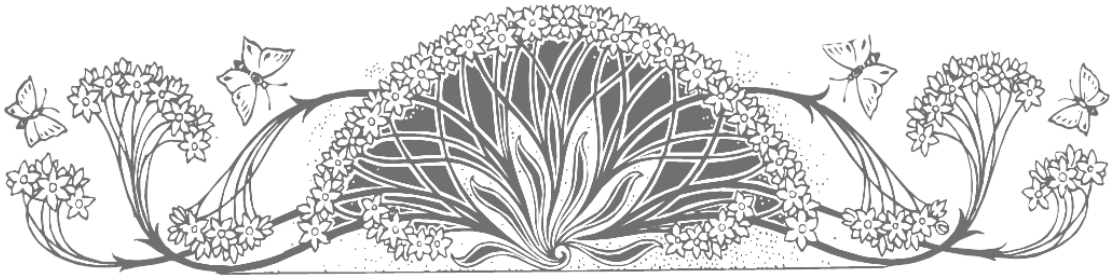

الفصل الثاني

المبحث الأول: أبعاد التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي:

المطلب الأول: البعد السياسي

رغم أن الصين بدأت عملية التحرير والانفتاح الاقتصادي في ثمانينات القرن الماضي، إلا أن النوايا الإستراتيجية طويلة الأمد للصين تُقدّم صورةً مشوشة لجنوب شرق آسيا .فنهاية الحرب الباردة، والتي لم تحدث بعد فترة طويلة من قمع الحزب الشيوعي الحاكم للمعارضة الداخلية إبان انتفاضة ساحة تيانانمن، كانت بمثابة البداية لمشهد أمني غير محدد المعالم في جنوب شرق آسيا .فعلى مدار العقود وفي مختلف الأزمات المتعاقبة ومنها الأزمة المالية الآسيوية في تسعينات القرن الماضي، والحرب العالمية ضد الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر، والركود الاقتصادي العالمي في 2008 ، أظهرت الصين مزيج مثيراً للارتباك من حُسن النية والنزعة العدوانية في تعاملاتها مع أعضاء آسيان. وبينما يعتبر التعاون الاقتصادي والتعاون في مجال النقل هو لُب التعاون في هذه العلاقات، فإن الروابط السياسية والأمنية لا تزال في مهدها، وآفاق تعزيزها غارقة في بيئة يغلب عليها نقص الثقة بين الأطراف.[1]

1-الموقف الحازم:

لم تخف الصين يوما ادعائها من أجل استكمال سيادتها في بحر الصين الجنوبي. فمنذ أن خرجت الصين من بلبلة الثورة الثقافية وهي تسعى بعناية لأن توسع سيطرتها على المياه المتنازع عليها. فقد أصرت الصين على ادعائها القانوني الثابت على المنطقة، وعلى الرغم من أنها لم تبين الأساس القانوني لسياستها ولم تحدد الحدود الدقيقة لادعائها. فالصين وقعت، لكنها لم تصادق على، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 حول قانون البحار. ولم تبد

[1] سوي ليان كولين كوه، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2020.
https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 تاريخ الإطلاع: 2022/06/16

بكين إشارات على أنها سوف تقبل التحكيم الدولي حول ادعائها بالسيادة على كل جزء من إقليم المنطقة. [1]

يكشف القادة الصينيون باستمرار عن سمات موروثة لمشاعر عدم الأمان، عارفين أنهم – شأن أسلافهم– سوف يحكم عليهم المستقبل، وسيكون مناط الحكم أساسا هو كيف أحسنوا الحفاظ على وحدة المملكة الوسطى. ونجد أن من بين إنجازات ماو الراسخة في أذهان الصينيين أنه وحد البلاد من أجل الحقبة الحديثة، ولا ترى واحدا راغبا في إنكار هذا الجانب الخاص والمميز من تراثه. وورثت القيادة الراهنة ، سواء من عصر الإقطاع أم من الماضي الشيوعي، عقيدة تؤمن بأن الوحدة القومية شيء يتعين غرسه وتأكيده يوميا، والدفاع عنه دوما.[2]

لقد أكدت الصين أن لا نية لديها في حكم العالم، لكنها تدافع عن مصالحها بكل بساطة. وعلى النقيض من البلدان الأخرى ذات النفوذ المسيحي أو الإسلامي التي تعمل راغبة في نشر رؤيتها عن العالم، وفي جعل الشعوب الأخرى تتحول إلى معتقدها، فإن الصين ترى كفايتها في مجرد بقائها كما هي، وفي صيرورتها قوة عالمية مرهوبة الجانب، ومعترف بها من قبل الآخرين. كما يزعم الصينيون أن ليس لديهم أيّ مطامع استعمارية أو إقليمية، لكن الأمر بكل بساطة هو العزم على حماية الإقليم، لهذا السبب يعدّ الصينيون أن استعادة هونغ كونغ وماكاو، اللتين احتلتهما في القرن التاسع عشر بريطانيا العظمى والبرتغال، كانت تشكل مرحلة مملوءة بالآلام. أما اليوم، فإن لم الشمل مع تايوان يشكل واحدا من الأهداف الجيوبوليتيكية الكبرى أمام الصين.[3]

إن جنوب شرق آسيا غني جداً غالباً، ومنتشر على مساحات واسعة جغرافياً، وهو ببساطة كبير جداً من منظور سهولة ضمه حتى من قبل دولة الصين القوية، ولكنه، في

---

[1] **مايكل إي براون وآخرون،** صعود الصين، تر: مصطفى قاسم(ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص ص 434 – 435.

[2] **دانييل بورشتاين، أرني هدي كيزا،** التنين الأكبر، الصين في القرن الواحد والعشرين، ، تر: شوقي جلال، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 265 –266.

3 **باسكال بونيفاس،** الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا، تر: إياد عيسى، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2020).، ص 188.

المقابل، ضعيف جداً أيضاً، ومقسم جدا على الصعيد السياسي، لدرجة يصعب معها أن يصبح، على الأقل، في موضع احترام من قبل الصين . ثم إن النفوذ الإقليمي للصين، والمعزز بالوجود المالي والاقتصادي الصيني في كل دول هذه المنطقة من العالم، يحتمل حتماً أن يكبر كلما ازدادت قوة الصين والكثير يعتمد على كيفية استخدام الصين لهذه القوة.[1]

يجادل بعض المحللين بأن الصين تكرر فقط ما فعلته الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، عندما أخرجت الدول الأوروبية من البحر الكاريبي. يقول جون ميرشيمر، عالم السياسة الشهير، إن "من وجهة النظر الصينية، أعتقد بأن من المنطقي كثيرا جعل بحر الصين الجنوبي بحيرة صينية عملاقة. ولا بد من أن الصينيين يرغبون في الإمساك بزمام الأمور في بحر الصين الجنوبي، بالطريقة نفسها التي تمسك بها الولايات المتحدة بزمام الكاريبي.ومن وجهة نظره، من المنطقي تماما أن الصين تريد " الهيمنة على آسيا بالطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي ، بدءا ببحر مجاور مزدحم بقوى أصغر وأضعف كثيرا. [2]

هنالك درسان يساعدان على فهم الصين اليوم، مرتبطان بتبعات أواخر القرن التاسع عشر وحتى نصف القرن العشرين. الدرس الأول هو أنّ الصين لديها مرارة ممّ عانته من ويلات الاستعمار الغربي وما تأتّ منه من هزائم . فموقفها الحالي تجاه الأراضي في جنوب بحر الصين وشرقه(مثل جزر سبراتلي، وتايوان) ينبع من شعورها بتعرّضها لمظالم، وبأهمية أن تسترد ما أُخذ منها بالقوة آنذاك، بطريقة قانونية اليوم، مع أهمية أن تُظهر قوّتها . ولا يعكس موقف الصين هذا عقلية توسعية تريد قلب النظام القائم .إنّ النهج الصيني في العلاقات الدولية عامةً وتجاه الولايات المتحدة على وجه الخصوص يقوم (إضافةً إلى كون جزء أساسي منه هو اهتمامات وأولويات داخلية، مثل الإبقاء على صحة الاقتصاد)على حساسية تاريخية يشوبها الشعور بالضعف. [3]

---

[1] **زبغنيو بريجينسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، تر: نافع أيوب لبس (ط2، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص 179

[2] **توم ميلر**، الحلم الآسياوي للصين، ص ص 300-301.

[3] عماد منصور، " السياسة الخارجية الصينية من منظار" الثقافة الإستراتيجية" "، مجلة سياسات عربية، العدد 21، يوليو 2016، ص 38.

تعتبر الصين مطالبها في بحر الصين الجنوبي بأكمله كجزء من أراضيها السيادية وباعتباره قضية داخلية، وهو موقف مشابه تجاه رؤيتها نحو تايوان، كما تتجنب صحيفة جيش التحرير الصيني وغيرها من مطبوعات الجيش الحديث عن هذه المنطقة.[1]

وقد وضعت الصين قانونا يوم 25 فبراير عام 1992 لهذا الغرض، حيث تنص المادة 2 من القانون الإقليمي تحويل بحر الصين الجنوبي في المياه الداخلية للصين، في حين أن المواد 8 و 10 و 14 تؤيد العمل العسكري للدفاع عن السيادة والمصالح الصينية المتنازع عليها في المياه".[2]

وفي نفس السياق، بالنسبة إلى بكين، إن استعادة تايوان مسألة ذات أهمية سياسية محورية، إنها اختبار وطني جوهري، إذ ترمز إلى عودة الصين العظيمة والموحدة.[3]

مانعت الصين في عرض القضية إلى محكمة العدل الدولية، وذلك جزئيا لأن ادعاءاتها ضعيفة مثل كل المدعين الآخرين (تايوان وفيتنام وماليزيا والفلبين وبروناي). وطبقت الصين مبدأ الرف القاري continental shelf في تعريفها لادعاءاتها البحرية في البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي، بينما تطالب ببحر الصين الجنوبي على أساس "الاستخدام والإدارة التاريخيين". [4]

2-الموقف الموارب:

في عام 1992 أبدى المسئولون الصينيون قبولهم لبنود إعلان رابطة شعوب جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط في 22 يوليو حول بحر الصين الجنوبي، والذي اتفقت بموجبه الدول الموقعة على عدم استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن. فقد وافقت بكين على ضرورة بحث فرض التطوير المشترك، على الرغم من أن الصين أوضحت أنها لم توافق على شيء يقيد حقوقها السيادية . [5]

---

[1] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص. 240

[2] **Geoffrey Till and others**, Globalization and Defence in the Asia-Pacific ,(New York :Routledge , 2009) , p109

[3] **باسكال بونيفاس**، الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا، ص 132.

[4] **مايكل إي براون وآخرون** ، صعود الصين، ص 435.

[5] المرجع نفسه، ص436.

تنطبق نفس الاعتبارات عموماً على علاقات الصين الحالية بجنوب شرق آسيا ، فحتى عندما يؤكد الصينيون من طرف واحد مطالبتهم ببحر الصين الجنوبي، نجد أنهم يعملون في الوقت ذاته على مراعاة قادة جنوب شرق آسيا (باستثناء القادة الفيتناميين الذين يعتبرون في حالة عداء تاريخي معهم)، مستغلين المشاعر الأكثر وضوحاً في العداء للغرب (ولا سيما في قضية القيم الغربية وحقوق الإنسان) الذي بدا واضحاً في السنوات الأخيرة لدى قادة ماليزيا وسنغافورة .فقد رحب هؤلاء على نحو خاص بالخطاب الشديد اللهجة المعادي للأميركيين الذي ألقاه رئيس وزراء ماليزيا داتوك مهاتير، الذي تساءل فيه جهاراً في ندوة عقدت في طوكيو في أيار 1996 حتى عن الحاجة أصلاً إلى معاهدة الأمن المعقودة بين الولايات المتحدة واليابان، مطالباً أن يعرف هوية العدو الذي يفترض أن يدافع هذا التحالف ضده، ومؤكداً أن ماليزيا لا تحتاج حلفاء . ويحسب الصينيون بوضوح أن نفوذهم في هذه المنطقة من العالم سوف يتحسن أتوماتيكياً كلما ضعف موقف أميركا فيها[1]

في ظل تصاعد النزاعات في بحر الصين الجنوبي، طرحت الصين مفهوم "التفكير المزدوج"، بحيث تقوم الدول المتنازعة على السيادة بحل النزاعات عبر المحادثات، في حين يعتمد تحقيق الاستقرار في بحر الصين الجنوبي والمنطقة بأكملها على التعاون مع اتحاد الآسيان.[2]

وقد قامت القيادة الصينية بعدها بالفعل باستخدام المفهوم رسميا لأول مرة في منتدى التعاون الذي عقد في كوريا الجنوبية نهاية 2005 ، حيث شدد (APEC) الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المسؤولون على أهمية الصعود السلمي في سياسة الصين وعلى أنها لا تزال دولة نامية تحتاج إلى الكثير لتتحول إلى قوة عالمية، وبشكل عام يجسد هذا المبدأ الواقعية السياسية للسياسة الخارجية الصينية، واحد الدوافع التي تقف وراء تبني هذا المبدأ هو ما تعكسه خبرة أواخر التسعينيات التي اثبت أن الولايات المتحدة ليست قوة مت ا رجعة، وان في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سوف لن يكون هناك أي تحالف للقوى الكبرى لتقييد أفعال الولايات المتحدة، أما الدافع الثاني فهو براغماتي ويعكس إدراك القادة

[1] **زبغنيو بريجينسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، ص 162

[2] **جانغ يون لينغ**، الحزام والطريق، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تر: آية محمد الغازي، (ط1، القاهرة: دار صفصافة للنشر، 2017)، ص 283.

الصينيون لأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة في تعزيز الاقتصاد الصيني، وتسعى الصين أيضا للحيلولة دون تحول الولايات المتحدة إلى عدو و إبعاد احتمال لجوء الولايات المتحدة لإتباع سياسة الاحتواء في مواجهة الصين. [1]

وقد كان من أهم النتائج التي ترتبت عن سياسة" حسن الجوار" بروز رغبة ملحة لدى صناع القرار في بكين لطي صفحة الخلافات الحدودية مع جيرانها، في دراسة رائدة حول هذه المسالة توصل تايلور فرافل Tailor fravel إلى أن الصين" استخدمت بشكل متعاقب الأساليب التعاونية لإدارة خلافاتها الحدودية، كشفت من خلالها عن نموذج معقد من السلوك في أكثر من صورة"،حيث تم حتى الآن حل 17 خلافا حدوديا من أصل 23 ، وحتى بالنسبة للنزاعات طويلة الأمد، أبدت الصين مرونة ورغبة كبيرتين في حلها. [2]

ولما كان موضوع الصعود الصيني مصدرا مهما للقلق الأمريكي حول مكانة الهيمنة، ردت بكين بإطلاق مفهوم" الصعود السلمي "بغرض تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة، ليصبح مفهوم" الصعود السلمي "مكونا رسميا من مكونات . سياسة الصين الخارجية منذ نهاية عام 2004.

لكن في الوقت نفسه، هذا النقص في الثقة كان أوضح ما يكون أثناء الأزمة المالية الآسيوية في 1997 ، فقد امتنعت الصين عن تخفيض قيمة عملتها، والذي ساعد في جزء منه في تخفيف حدة الأثر الاقتصادي على دول جنوب شرق آسيا، غير أنها بدأت أيضا في الزحف التدريجي في تطبيق نظرتها التوسعية في بحر الصين الجنوبي .وينبغي الإشارة تحديداً إلى أن القوات الصينية احتلت وبنت وحوّلت للأغراض العسكرية منشآت في شعاب ميستشيف المرجانية ، والتي تقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، حينما كانت الفلبين تعاني وتترنح جراء الأزمة الاقتصادية. [3]

[1] Gill Bates , "Huang Yanzhong, Sources and limits of China's Soft power", Survival, Vol.48, No.25 (Summer 2006).P.28 https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 Consulté le 18/05/2022.

[2] Ibidem,

[3] سوي ليان كولين كوه، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2020.

المطلب الثاني:البعد الاقتصادي

1-الاقتصاد الصيني المتنامي:

قبل مباشرة الإصلاحات الاقتصادية عام 1979 قام الاقتصاد الصيني على قاعدة التوجيه والمراقبة المركزية، وكانت الحصة الأكبر من الناتج الاقتصادي تخضع لرقابة الدولة التي تتولى تحديد أهداف الإنتاج و مراقبة الأسعار وتوجيه الموارد، ولدعم التصنيع السريع أخذت الحكومة الصينية على عاتقها في الستينيات والسبعينيات عبء الاستثمار الواسع في الرأسمال البشري، وفي سنة 1978 كان مصدر ثلاث أرباع الإنتاج الصناعي المؤسسات المملوكة والموجهة من قبل الدولة، واقتصر هدف الحكومة في هذه الفترة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي والزراعي كما اقتصرت التجارة الخارجية على الكتلة السوفياتية[1].

مع تسلم دينغ شياو بينغ سدة الحكم (1978) بالتزامن مع القيام بالإصلاحات الأربعة (في الصناعة، والتكنولوجيا، والزراعة، والدفاع) وانفتاح الاقتصاد الصيني، سوف تشهد الصين نموا قويا ومستمرا سيكون من شأنه، في غضون هذا القرن، أن يظهر الصين كبديل يحل محل الولايات المتحدة على عرض القوة العالمية الأولى.[2]

(صعود الصين) تسمية غير صحيحة، والكلمة الأكثر دقة هي (تعافي)، فقد كان اقتصاد الصين أضخم اقتصاد في العالم، حتى حينما تفوقت عليها أوروبا وأمريكا في القرنين الماضيين نتيجة الثورة الصناعية، فالإصلاحات الاقتصادية التي قام بها دينغ هسياوبينغ في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وتسجيل معدل النمو بين 8 و 10 بالمائة أدى إلى مضاعفة إجمالي الناتج القومي إلى ثلاثة أضعاف في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويعتقد الكثيرون أنها ستستعيد موقعها لتكون أكبر اقتصاد عالمي.[3]

---

https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 تاريخ الإطلاع: 2022/06/16

[1] **Wayne M. Morrison**, China's Economic Conditions,(washigton DC : Congressional Research Service ˜ The Library of Congress, March 2013), p 01

[2] **باسكال بونيفاس**، الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا، ص ص 185-186

[3] **جوزيف ناي**، هل انتهى القرن الأمريكي؟، تر: محمد إبراهيم العبدالله، (ط 1، الرياض: العبيكان للنشر، 2016)، ص 49

وينسب الاقتصاديون النمو السريع للاقتصاد الصيني عموما إلى عاملين رئيسيين؛ معدلات الاستثمار العالية) وتقف وراءها الادخارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية (والنمو السريع في حجم الإنتاج، وهما عاملين مرتبطين الواحد بالآخر، حيث قاد الإصلاح الاقتصادي إلى فعالية هامة في القطاع دفعت إلى تسريع ومضاعفة مصادر الاستثمارات، حيث بقي الاقتصاد الصيني قويا حتى في –وجه الأزمة الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات شرق وجنوب شرق آسيا خلال سنتي1997 – 1998، وحسب تقديرات البنك العالمي فان الصين التي كانت عام 1999 سابع اكبر اقتصاد عالمي وراء الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا، (2)أصبحت منذ 2010 ثاني اكبر اقتصاد عالمي خلف الولايات المتحدة.

تذهب التوقعات إلى أنه إذا ما تواصل نمو الصين السريع فسوف تصبح بالفعل أكبر اقتصاد في العالم وتتطور قدرات عسكرية من شأنها أن تدعم سياسة أكثر عدوانية. فالنمو الاقتصادي قد لا يحسن القدرات الصينية فحسب، وإنما أيضا يمكن أن يدفع الصين إلى أعمال عدوانية للسيطرة على موارد الطاقة المطلوبة للنمو المستقبلي. [1]

تملك الصين الموارد الطبيعية التي تعين على النمو الاقتصادي والاستقلال الاستراتيجي. والصين الآن دولة تجارية كبرى وتستخدم الأسواق والرأسمال الدوليين بكثافة. وتهيمن صناعات الصين التصديرية على كثير من اقتصادياتها الإقليمية الإقليمية الداخلية وتوفر معظم رأس المال والتكنولوجيا المطلوبين لتحديث قاعدتها الصناعية وبنيتها التحتية. ومع ذلك فإذا نجح التحديث الصيني فسيكون من الممكن تعزيزه من خلال اعتماد ضئيل نسبيا على الموارد المستوردة. [2]

توصل القادة الصينيون إلى تسويات حول قضايا كثيرة في العلاقات الأمريكية–الصينية من أجل تقليل إمكانية حدوث صراع مكلف مع الولايات المتحدة. تضمن هذه السياسات وصول بكين إلى الموارد الاقتصادية الدولية وتقلل من إمكانية وقوع صراع دولي من شأنه أن يعيد توجيه سياسات بكين المحلية من التوازن بعيد المدى إلى الإنفاق الدفاعي

[1] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 116.

[2] المرجع نفسه، ص 426.

قصير المدى لإدارة التهديدات الفورية. على الرغم من أن الدوافع الصينية لمتابعة النمو الاقتصادي والسياسات الخارجية البراجماتية أقل أهمية من التأثيرات الشمولية لسياساتها فمما لا يخلو من دلالة أن القادة الصينيين ينظرون إلى التحديث الاقتصادي على أنه مفتاح الصين إلى التحديث الدفاعي والاستعداد لإمكانية حدوث توتر متصاعد بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين.[1]

ينمو تأثير الصين في جنوب شرق آسيا بشكل واضح في السنوات الأخيرة وتمثل المشاريع كمنطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان Free Trade Agreement ومشروع السكة الحديدية " كيومينغ–سنغافورة" الذي قدرت تكلفته بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى 5500 كم من شبكات الطريق السيار الرابطة بين دول الآسيان، أدوات تستطيع من خلالها الصين زيادة تأثيرها في جنوب شرق آسيا.[2]

وبعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت الأوضاع في المناطق المجاورة للصين تغيرات كبيرة، الأمر الذي ساعد على تهيئة بيئة ومناخ سياسي جيد لتحسين علاقات الصين مع الدول المجاورة من ناحية، ومن الناحية الأخرى، أدت سياسات التنمية المنفتحة التي اتخذتها جميع الدول إلى توفير بيئة جيدة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المجاورة بشكل أوسع. وبالتالي شهدت علاقات الصين مع الدول المجاورة تغيرات جديدة كليا: أولا، قامت الصين بتطبيع علاقاتها مع جميع الدول المجاورة. ثانيا، أسست الصين علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع الدول المجاورة، وأصبحت من أهم الشركاء الاستراتيجيين لتلك الدول. وتعد هذه التغيرات تحولات تاريخية هائلة في العصر الحديث، ساعدت الصين على استعادة وعيها الإقليمي تدريجيا.[3]

2–السياسة الاقتصادية للصين في منطقة بحر الصين الجنوبي:

أصبحت الصين منذ التسعينات أيضا تعتمد على أسواق النفط العالمية بشكل كبير فقبل عام 1993 أنتج الاقتصاد الصيني كميات من النفط أكبر مما يستهلكه ولكن بحلول

[1] المرجع السابق، ص 332.

[2] Acharya, Amitav «Seeking Security In The Dragon,,s Shadow : China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order ».Research paper ,: Institute of Defense and Strategic Studies, Singapore, march 2003, p 12.

[3] **جانغ يون لينغ**، الحزام والطريق ، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ص 279.

عام 2004 كان الإنتاج المحلي يمثل 48 في المائة فقط من الاستهلاك و ارتفع الحجم الإجمالي للواردات النفطية الصينية أكثر من خمسة أضعاف من 1992 إلى 2008 ، بزيادة 55 في المائة بين 2001 و 2004 وحدها ،هذه الزيادة الكبيرة في الصين كانت مدفوعة بمستويات عالية من النمو الاقتصادي وقد نما الاقتصاد الصيني بمتوسط ما يزيد على 10 في المائة بين عامي 1994 و 2008 ، وبين عام 2003 و 2007 نما الحجم الإجمالي للاقتصاد بحوالي 60 في المائة.[1]

بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، ظهرت أكبر التحولات في العلاقات بين الصين والدول المجاورة. فلما كانت سياسة الإصلاح والانفتاح تتطلب بيئة سياسة خارجية مستقرة وسلمية، وبيئة اقتصادية تقوم على الانفتاح والتعاون، اتخذت الصين إجراءات إيجابية، وبدأت تدفع بتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة، وتعزيز تنمية العلاقات الاقتصادية بينها وبين تلك الدول. [2]

تحتاج الصين لاستمرار نموها الاقتصادي إلى بيئة إقليمية مستقرة، إضافة إلى الموارد والأسواق الواسعة التي توفرها دول جنوب شرق آسيا، كما يتطلب تحقيق الصين طموحاتها القيادية أسيويا وعالميا قبولا وتعاونا من طرف هذه الدول، حيث تمثل علاقات الصين مع هذه الأخيرة اختبارا لمصداقية "بكين" باعتبارها طرفا فعالا في بناء القوة العالمية. هذا، وتدرك الصين أن أي توجه سلبي اتجاه دول جنوب شرق آسيا سيدفع العديد منهم للتحالف مع القوى المنافسة بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة، هذا ما سيؤثر سلبا على الاقتصاد الصيني. [3]

يعتمد اليوم أكثر من 50 في المائة من اقتصاد الصين على التجارة الدولية وينقل 90 في المائة منها عن طريق البحر، الأهم من ذلك هو اعتماد الصين المتنامي على النفط المستورد بحلول عام 2030 ، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية ستتجاوز واردات الصين من النفط تلك الواردة من الولايات المتحدة لأن أكبر نسبة من هذه الواردات تأتي من الخليج الفارسي،

---

[1] عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي، " الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، مجلة المعيار، مجلد 23، العدد 46، 2019 ، ص 727.

[2] **جانغ يون لينغ**، الحزام والطريق ، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ص 279.

[3] Acharya, Amitav «Seeking Security In The Dragon,,s Shadow : China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order », p 3.

فإن حماية خطوط الاتصالات البحرية ، وخاصة تلك التي تعبر المحيط الهندي ومضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي هي مصدر قلق متزايد للاستراتيجيين الصينيين.[1]

إن الاعتبارات الاقتصادية ستؤثر أيضاً في مدى حدة الطموحات الإقليمية للصين. وفي هذا الخصوص، فإن الطلب المتنامي بسرعة على موارد طاقة جديدة جعل الصين تصر على دور مسيطر في أي استثمار إقليمي لما يوجد من هذه الموارد في قاع بحر الصين الجنوبي.[2]

في أوائل التسعينات، كان المُدّعون الستة المتنافسون حول بحر الصين الجنوبي منهمكين جميعا في تعزيز مواقفهم والبحث عن تعاقدات مع شركات أجنبية للتنقيب عن النفط والغاز. وفي أغسطس 1990 أعلن رئيس الوزراء الصيني لي بينج في سنغافورة أن بلاده مستعدة لتنحية مسألة السيادة جانبا وأن تشارك الآخرين في تطوير جزر سبراتلي. لكن سرعان ما اتضح أن الصين لم تكن في الحقيقة تهتم بأي شيء قد "يدول" المشكلة ورفضت كل الجهود الجادة عبر المفاوضات متعددة الأطراف. فالصين تفضل العلاقات الثنائية حيث يمكنها أن تلتهم منافسا بعد آخر.[3]

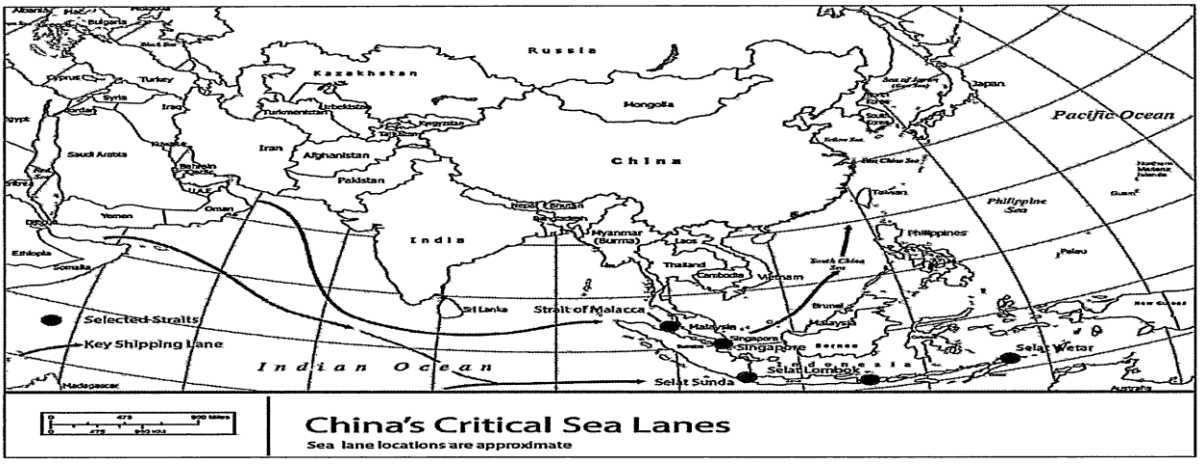

الخريطة 05: الخطوط التجارية البحرية الحيوية للصين.[4]

---

[1] عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي، " الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، ص 727.

[2] **زبغنيو بريجينسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، ص 157.

[3] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 436.

[4] **فرانسيس جالجانو وإيوجين بالكا**، الجغرافيا العسكرية الحديثة، (ط 1، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 504

المطلب الثالث: البعد العسكري

لطالما شكلت القوة العسكرية عنصرا رئيسيا في تكوين القوة، وفي تحديد العلاقات ما بين القوى الجيوبوليتيكية، إذ أنها قد أتاحت السبيل أمام إشباع المطامع المعادية للقوى الأخرى. أما الإمبراطوريات الكبرى فإذا كانت قد قامت بفضل القوة العسكرية، فإن انهيار هذه الإمبراطوريات سيكون نتيجة الضربات العسكرية التي سيوجهها الأعداء. إن القوة العسكرية، في عالم يجهل القانون الدولي أو يكاد، تبقى الشرط الأول للبقاء. حتى منتصف القرن العشرين، كانت الحروب واحدة من الحالات الطبيعية للعلاقات القائمة بين الدول، لم تكن خارجا عن الشرعية والقانون. بالأحرى لقد كانت واحدة من الوسائل المعترف بها كليا في سياق الحياة الدولية. وكان امتلاك جيش قوي ضرورة مطلقة في سبيل الحفاظ على السيادة.[1]

1-القوة العسكرية الصينية:

ما دام الاقتصاد الصيني يتنامى، فمن المرجح أن يزداد كذلك إنفاقها العسكري، فالصين تنفق حوالي 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش (وهو نصف المعدل الأمريكي). لكن الناتج المحلي الإجمالي يتنامى بسرعة، فالموازنة العامة للصين في عام 2014 بلغت 132 بليونا ، وهي تقريبا ربع الموازنة الأمريكية، لكن الإحصائيات الصينية عن الإنفاق العسكري لا يدخل ضمنها الكثير من البنود التي تدرج في موازنة الدفاع الأمريكية، فالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أضاف 20 إلى 30 بليون دولار إلى الرقم الرسمي، وبعد مدة من الاستثمار المنخفض من عام 1989 حتى 2009، ازدادت الموازنة العسكرية الرسمية للصين بأرقام مضاعفة في كل عام حتى ارتفعت في عام 2013 إلى 12 بالمائة.[2]

بمعدل النمو الحالي قد يصبح ما تنفقه الصين على الجيش يعادل نصف ما تنفقه أمريكا بحلول عام 2020، وقد يقترب من التساوي في منتصف القرن. [3]

[1] **باسكال بونيفاس،** الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا، ص 221.

[2] **جوزيف ناي،** هل انتهى القرن الأمريكي؟، ص 56.

[3] المرجع نفسه، ص ص 56-57.

في التسعينيات بدأت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي في إصلاح أسطول يتكون أساسا من الطائرات المقاتلة العتيقة من الجيل الأول والثاني المعتمدة على التصميمات السوفيتية في الخمسينيات (جاي 6 المعتمدة على الميج 19، جاي 7 المعتمدة على الميج 21) بهدف تحسين كل من الفعالية القتالية وحجم القوات التي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في لإظهار قوة الصين عبر مضيق تايوان أو في بحر الصين الجنوبي. [1]

تبع النمو السريع في الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة، الذي كان معدله نحو 10 بالمائة سنويا، زيادة سريعة أكبر في الإنفاق العسكري. قدر نمو الإنفاق العسكري في الصين في العقد الماضي بنحو 13 بالمائة سنويا. وخلال العشرين عاما الماضية (عدا 2003-2005) وفقا لمصادر صينية رسمية، كانت هناك زيادة من رقمين في الإنفاق العسكري في السنوات الماضية، مما أدى إلى نمو رأسي في المخصصات المالية المتوافرة لتحديث القوة الصينية وتطويرها. في حين أن أرقام الميزانية الرسمية تشير إلى نمو كبير في الإنفاق العسكري، فإن الأرقام الحقيقية هي من دون شك أعلى بكثير، لأن من عادة الصين إخفاء مختلف أشكال الإنفاق للأغراض الدفاعية والعسكرية، ويتواءم هذا أيضا مع النزعة إلى السرية التي كانت دوما سمة مميزة لجيش التحرير الشعبي والحزب الشيوعي. [2]

تطورت الإستراتيجية العسكرية للصين مع تغيّر تقييمها للتهديد ومكانتها في العالم . يشمل المفهومان الرئيسيان للإستراتيجية العسكرية" الدفاع النشط "والحروب المحلية في ظل ظروف" معلوماتية ."يطرح الدفاع النشط تموضعًا دفاعيًا عملياتيًا لجيش التحرير الشعبي ويشير إلى أن الجيش لن يبادر بالضرب أولاً. ومع ذلك، فإن تعريف ما يمثل" البدء بالضرب "يشوبه الغموض على المستويين العملياتي والتكتيكي .ويرى الإستراتيجيون الصينيون ذلك السلوك على أنه سياسات أمنية ذات توجه دفاعي تتوافق مع الأعمال العسكرية الهجومية، خاصة على المستوى العملياتي .تُحد السياسات الأمنية الدفاعية من الاستخدام المصرح به للقوة العسكرية لحماية المصالح الرئيسية للصين على النحو الذي تحدده السلطات الصينية .وأي تهديد لأي مصلحة رئيسية، كامنًا كان أو ملموسًا، يمكن أن

[1] **مايكل إي براون** وآخرون، صعود الصين، ص ص 61-62

[2] **فرانسيس جالجانو وإيوجين بالكا**، الجغرافيا العسكرية الحديثة، ص 511.

يبرر الإقدام على أي عمل عسكري، طالما تم تنفيذه للدفاع عن تحكم الصين في تلك المصلحة .ولا تستبعد السياسة الأمنية الدفاعية هذه بالضرورة إجراء أعمال عسكرية هجومية بغرض المبادرة عندما ترى السلطات الصينية أن مصلحتها محل تهديد.[1]

من سمات الثقافة الإستراتيجية الصينية ضرورة" تجنّب "الحرب وبالأخص القتال المباشر؛ ...إذ أنّ أخذ المخاطر ليس مستحبًا ولديه دلالة سلبية في الثقافة الصينية .ومن يتخذ المخاطر يكون مقصرا في الحسابات الدقيقة وغير آبه بمن يتبعه .إنّ الحرب لا تعني الخراب واستهلاك موارد مادية هائلة(تخيّل الحاجة إلى حماية حدود الصين في حال الحرب .)يؤكد معظم المخطوطات والكتابات الإستراتيجية العسكرية الصينية ضرورة تجنّب الحرب كلّما أمكن ذلك .وإضافةً إلى الإستراتيجية والتخطيط للمدى البعيد، تشمل مهمة القائد العسكري معرفة تكتيكات المراوغة وسياسة التحايل لكسب المعركة من دون قتال.[2]

هنالك معتقد متجذّر في الثقافة الإستراتيجية وهو أنّ الصين لم تكن يومًا دولة عدوانية أو توسعية، ولم تدفع للحرب ولم تهدد بلدانًا أخرى .فبعد استقلال الجمهورية تجلّ هذا المعتقد بتصريح الساسة المستمر أنّ الصين لن تسعى للهيمنة أبدًا، بل تسعى إلى مواجهة الهيمنة . وخلال الحرب الباردة، كانت الهيمنة تعني الاتحاد السوفياتي، وبعدها أصبحت الهيمنة تعني سيطرة الولايات المتحدة .ويرتبط بهذا المعتقد أنّ الصين عندما تحارب إنما تفعل ذلك دفاعًا عن النفس؛ إذ يؤكد الكثير من الخبراء الصينيين أنّ حروب الصين كانت إمّا لحماية نفسها من عدوان خارجي أو لتوحيد الدولة.[3]

إن التهديد البري المحدق بالأمن الصيني الذي ظل يستحوذ على اهتمام الخبراء الاستراتيجيين الصينيين قروناً تقريبا تلاشى، مما حرر موارد كانت تذهب نحو حماية الحدود البرية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و تضاؤل إمكانية وجود هجوم عسكري

---

[1] تيموثي آر هيث وآخرون، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الإستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، 2016، ص viii .
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND_RR1402z1.arabic.pdf. Consulté le 18/05/2022. تاريخ الإطلاع : 2022/04/11

[2] عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار" الثقافة الإستراتيجية"، ص 30.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

بري على العمق الصيني و إمكانية تصاعدها إلى حرب نووية إقليمية شاملة ، حيث ساهمت الدبلوماسية الصين في تسوية النزاعات الحدودية العالقة مع روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى و فيتنام و كوريا الشمالية و مونغوليا(باستثناء الهند) وهذا ما جعلها تفكر في الذهاب نحو امتلاك قوة بحرية كبرى دون الخوف من تعرض مصالحها البرية للتهديد.[1]

يتبع قادة الصين إستراتيجية أمنية، ضمن الإستراتيجية الوطنية، لتقليص أوجه الضعف والتعامل مع التهديدات ودعم نهوض الأمة .ويشمل ذلك جهود تشكيل بيئة دولية أكثر ملاءمة لممارسة القوة الصينية المتزايدة بما في ذلك السعي إلى إدخال تغييرات على المؤسسات والمنظمات القائمة وإنشاء مؤسسات ومنظمات جديدة .أما على الصعيد الإقليمي، فقد عززت هذه الإستراتيجية إنشاء مؤسسات ومنظمات تتعلق بالأمن لا تضم تمثيل الولايات المتحدة، مثل" مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة "و"منظمة شانغهاي للتعاون ."وبالإضافة إلى تشكيل البيئة، تسعى الإستراتيجية الأمنية للصين كذلك إلى تعزيز حماية مصالحها الرئيسية بما في ذلك الأمن القومي والأرض والسيادة والتنمية الاقتصادية .وبالمثل، تجاوزت سياسات الدفاع بالصين بمرور الوقت التركيز على الدفاع عن الوطن إلى الانشغال أيضًا بالتهديدات الإقليمية والاحتياجات الأمنية خارج حدود الصين مباشرةً .وتشمل هذه التهديدات "الاستقلال "المحتمل لتايوان، والنشاط الانفصالي في أقاليم الصين الغربية، وجهود الأطراف المنافسة المطالبة بالسيطرة على بحري الصين الجنوبي والشرقي[2].

2-ميزان القوى في بحر الصين الجنوبي:

ليس توزيع القوة في المنطقة متوازياً أيضاً . فالصين بترسانتها النووية وقواتها المسلحة الكبيرة، هي القوة العسكرية المسيطرة بشكل واضح. وقد تبنت البحرية الصينية عقيدة إستراتيجية هي "الدفاع الفعال عن المناطق البحرية البعيدة نسبياً عن الشواطئ، في

[1] عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي، " الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، ص 726.

[2] تيموثي آر هيث وآخرون، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الإستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، 2016، ص viii .
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND_RR1402z1.arabic.pdf. Consulté le 18/05/2022.

سعي منها إلى امتلاك قدرة على "السيطرة الفعالة على البحار ضمن سلسلة الجزر الأولى مما يعني " شمول مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي.[1]

. إن جزر باراسيل وسبراتلي في بحر الصين الجنوبي تشكل خطر حدوث تصادم بين الصين وعدة دول في جنوب شرق آسيا بسبب الرغبة في وصول كل من هذه الأطراف إلى مصادر الطاقة الغنية المحتمل وجودها في قاع هذا البحر، علماً أن الصين تنظر، عبر خلفية إمبريالية، إلى بحر الصين الجنوبي على أنه يقع ضمن مناطق سيادتها القومية المشروعة[2]

إن بروز الصين جعل جيرانها في الجنوب الشرقي يحترمون على نحو متزايد الاهتمامات قلقة للصين، والجدير بالذكر أنه في أثناء الأزمة الصغيرة في بداية العام 1996 المتعلقة)بتايوان والتي انخرطت فيها الصين في بعض المناورات العسكرية الخطرة ومنعت)المهددة)الوصول بحراً وجواً إلى منطقة قرب تايوان، مسرعة بذلك الانتشار التظاهري للبحرية (الأميركية ، أعلن وزير خارجية تايلاند بسرعة أن هذا المنع طبيعي، كما أوضح أيضاً نظيره الأندونيسي أن ذلك هو شأن صيني صرف، وكذلك أعلنت الفلبين وماليزيا عن سياسة محايدة إزاء هذه القضية. [3]

الدول	تعداد القوة البشرية(الأفراد)	عدد الدبابات	عدد الطائرات المقاتلة	عدد سفن السطح	عدد الغواصات
الصين	3030000	(500)9400	(124) 5224	(40)57	(7)53
تايوان	442000	(0)1400	(10)460	(11) 38	(2) 4
فيتنام	857000	(400) 1900	(0)240	(5) 7	(0) 0
ماليزيا	114500	(26) 26	(0) 50	(0) 2	(0) 0
الفليبين	106500	(0)41	(0) 7	(0) 1	(0) 0
اندونيسيا	270900	(110) 235	(12) 54	(4) 17	(2) 2

جدول 02: القوات المسلحة الآسياوية[4]

[1] **زبغنيو بريجينسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، ص 146

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص 147.

[4] المرجع نفسه، ص 148

إن وضع الصين بوصفها قوة عالمية سوف يتضمن غالباً بروزاً جنوبياً أعمق إلى حد كبير، مع اضطرار كلا دولتي اندونيسيا والفلبين للتكيف مع الواقع الفعلي للبحرية الصينية بوصفها قوة مسيطرة في بحر الصين الجنوبية. وإن مثل هذه الدولة الصينية يمكن أن تتعرض لإغراء حل قضية تايوان بالقوة ، وبغض النظر عن موقف أميركا.[1]

فالصين لم تطور قدراتها بشكل هادف لتجابه القوى العالمية، وإنما زادت قدرتها لتعقد العمليات البحرية الأمريكية مقابل سواحلها، فهي مجرد بداية لعملية معقدة لتطوير بحرية المياه الزرقاء مع مجموعة حاملة طائرات، ومع تزايد اعتماد الصين على نفط الشرق الأوسط فالقوة البحرية لديها ستكون على تواصل مع مضيق ملاكا في جنوب شرق آسيا لتضمن سلاسة المرور. حقيقة أن الصين لن تكون المناظرة في استعراض القوة العالمية لا ينتقص من حقيقة أن الاستثمارات الصينية في المقاتلين، والغواصات، وصواريخ كروز، والصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط زادت من تكاليف أي تدخل أمريكي في البحار قرب السواحل الصينية.[2]

على خلاف الموقف أثناء الحرب الباردة لم تعد حالات الطوارئ الأكثر أهمية لاستخدام الجيش الصيني تتطلب اشتباكات برية على اليابسة الآسيوية.(باستثناء الاستخدام الممكن لجيش التحرير الشعبي كملاذ أمني داخلي أخير للنظام الشيوعي). فالصراعات النشطة اليوم وأقوى المواجهات احتمالا تقع عبر البحر (بالترتيب التنازلي وفقا للأهمية) مع النظام المنافس على تايوان ومع دول جنوب شرق آسيا ذات المطالب في جزر سبراتلي ومع اليابان على جزر دياويو (سنكاكو) المتنازع عليها. وبالتالي لا بد من قياس قوة الصين العسكرية في مقابل أولئك الخصوم الأربعة المتوقعين في دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN ذات الإدعاءات المتنافسة في بحر الصين الجنوبي– تايوان واليابان– وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لأن لديها القدرة وأحيانا الاهتمام بالتدخل في المنطقة.[3]

عند اختيار المواجهة مع دولة من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي كانت الصين تقدم على مخاطرة سياسية بإفساد علاقاتها مع رابطة شعوب جنوب

[1] المرجع السابق، ص 159.

[2] **جوزيف ناي**، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ص 58.

[3] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 67.

شرق آسيا وإلقاء الخوف في قلب المستثمرين الأجانب. وعلى الجانب الآخر فإن الصين عندما اختارت أضعف عضو في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا – الفلبين– فإنها اختارت أسهل هدف. وأيضا عندما اختارت الدولة التي طردت القوات الأمريكية من قواعدها اختبرت الصين النوايا الأمريكية أيضا بأسلوب حذر للغاية. وبناء على ذلك ففي وقت ما من الشهور الثلاثة السابقة على نهاية يناير 1995 أرسلت الصين تسع سفن بحرية على الأقل إلى صخور ميستشيف. لم تكن تلك المنطقة هي أبعد المناطق التي استولت عليها الصين جنوبا، لكنها كانت المرة الأولى التي تستولي فيها على أراضي تدعيها دولة من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. واعتقلت القوات الصينية صيادين فلبينيين وأقامت أبنية على الجزيرة وتركت قوات لحراسة ما توقع كثير من المحللين أنه سيتحول إلى موقع للبحرية الصينية وربما حتى مهبط للطائرات. أكدت القوات الفلبينية هذا العمل في 8 فبراير ورأت أنها لا تستطيع أن تفعل شيء ردا على ذلك.[1]

يشتمل تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (DoD report 2009) حول القوة العسكرية للصين على خريطة تشير إلى منطقتين للنفوذ أو ما يوصف بالمحيط الدفاعي للبحرية الصينية تشمل الأولى بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وتايوان التي يجب أن ينظر إليها على أنها منطقة مصالح محيطية للبحرية الصينية التقليدية. يمتد الخط الثاني الخارجي المسمى سلسلة الجزر الثانية من منطقة شرق خليج طوكيو إلى قوس واسعة منحنية على طول الطريق إلى غوام وغينيا الجديدة الغربية، ويشمل ضمن محيطه الفلبين والمنحنى الشمالي للأرخبيل الإندونيسي.

[1] المرجع السابق، ص 439.

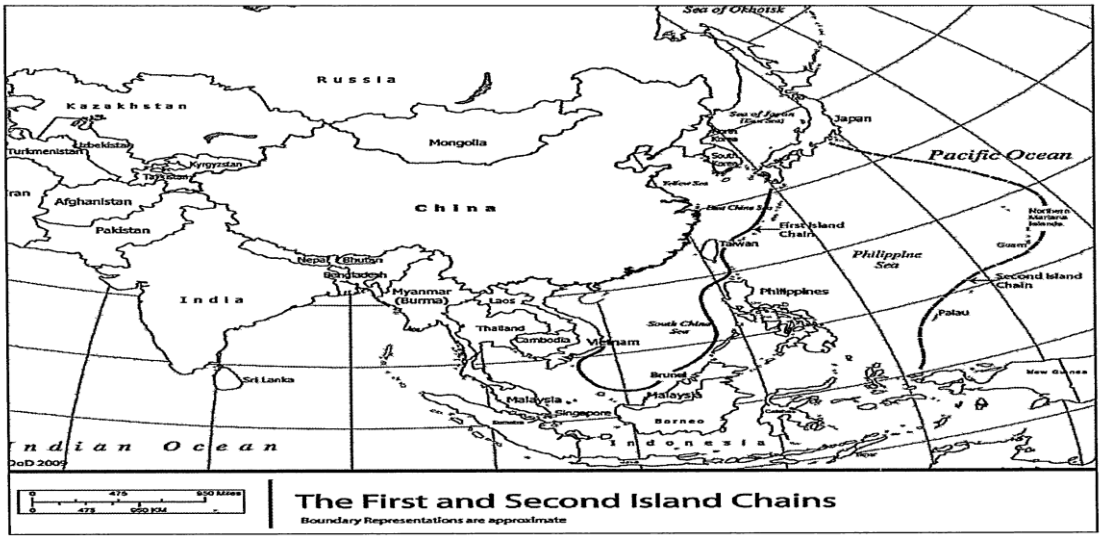

الخريطة 06: سلسلة الجزر الأولى والثانية[1]

جرى تشبيه الإستراتيجية التوسعية الصينية التدريجية في بحر الصين الجنوبي بتشريح السلامي. فهي حريصة على التأكد من أن كل قطعة أرض جديدة تقتطعها صغيرة جدا فلا يمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب في حد ذاتها، لكن الخسارة المتراكمة ستغير ميزان القوة بشكل جذري في الوقت المناسب[2]

إنّ قدرة الصين على إظهار حضورٍ للقوة العسكرية في بحر الصين الجنوبيّ مستمرةٌ في التحسن .مع أنّ الطائرات المقاتلة ذات القواعد البرية لجيش التحرير الشعبي (PLA)يعوزها المدى المناسب لكي تعمل بشكلٍ فعالٍ بعيداً جداً عن الوطن، إلا إنّ الصين اشترت حاملةً للطائرات جاهزةً للعمل، وأعلنت عن ثانية، وتخطط لثلاثٍ إلى أربع حاملاتٍ إضافيةٍ خلال العشرين عاماً المقبلة. مع أنّ حاملات الطائرات الصينية هذه ستكون ضعيفةً بشكلٍ كبيرٍ في أيّ صراعٍ مسلحٍ مع الولايات المتحدة، كحال القواعد الصينية الجديدة على الجزر، إلا إنّ كِلا هذَين الأصلَين يوفر طرقاً لبسط النفوذ الصيني وإلقاء تهديدٍ فيه تَوَعُّدٌ لدول جنوب شرق آسيا . إنّ قدرات الصين على إعادة التزويد بالوقود في الجو في تقدمٍ أيضاً. تستمر الصين بالاستثمار بشدةٍ في قوتها من الغواصات، التي تطرح بالفعل تهديداً للحاملات الأمريكية وغيرها من السفن السطحية .لقد بَنَت الصين كذلك أكبر قوةٍ في المنطقة من خفر السواحل، مع بعض أكبر السفن ذات الهياكل البيضاء في العالم وأكثرها إشعارا

[1] **فرانسيس جالجانو وإيوجين بالكا**، الجغرافيا العسكرية الحديثة، ص ص 509- 510.

[2] **توم ميلر**، الحلم الآسياوي للصين، ص 305.

بالتهديد، والتي كان بعضها في الواقع فرقاطاتٍ لقوات البحرية تابعةٍ لجيش التحرير الشعبيّ. في عام 2013 ، دَمَجَت بيجين خمس وكالاتٍ منفصلةٍ لإنفاذ القانون البحريّ في قوةٍ واحدةٍ ضخمةٍ من خفر السواحل، تَصَرَّفَت بقوةٍ وفي كثيرٍ من الأحيان، بعدوانيةٍ في مواجهة منتهكي ما تدّعي الصين أنه مياهها الإقليمية الخاضعة للسيادة وإبعادهم من مناطقها الاقتصادية الحصرية في بحر الصين الجنوبيّ[1].

كما أكد تقرير لمكتب وزير الدفاع الأمريكي" أن الصين تقوم ببناء علاقات استراتيجية على طول الممرات البحرية من منطقة الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي بطريقة توحى بأنها لا تعمل على تحديد المواقع الدفاعية والهجومية لحماية مصالح الطاقة في الصين فحسب، بل أيضا لخدمة أهداف أمنية واسعة "كما تحشد قواتها العسكرية من القوة الجوية والبحرية في منطقة البر الرئيسي لجزيرة "هاينان Hainan "، و قوم بإنشاء مهبط للطائرات العسكرية في جزيرة" وودي Woody "وزيادة وجودها من خلال منصات التنقيب عن النفط وسفن مسح المحيطات.[2]

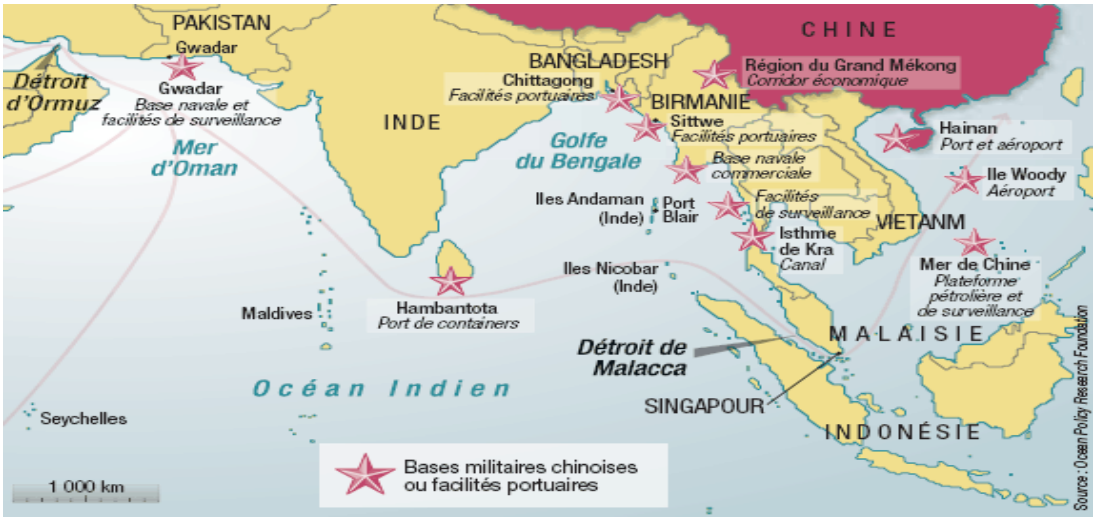

الخريطة 07: القواعد العسكرية الصينية في المنطقة [3]

[1] جيمس دوبينز، أندرو سكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين، احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

[2] **Geoffrey Till and others**, Globalization and Defence in the Asia-Pacific , pp. 81-82.

[3] Philippe RAGGI, « Le réveil de l'Asie au sein d'un monde multipolaire », *Realpolitik tv*, https://mecanoblog.files.wordpress.com/2010/05/f044013a.gif, consulté le 12 octobre 2016. Consulté le 18/05/2022.

البلد المتصارع	السنة	نوع العمل العسكري
الصين – فيتنام	1988 1992 1994	البحريتان الصينية والفيتنامية اصطدمتا في رصيف جونسون ضمن جزر سبراتلي، وقد أغرقت على إثرها بعض الزواريق الفيتنامية وقتل 72 بحارا. وقد تكرر الصدام في مناطق أخرى من الجزر ضمن بحرالصين الجنوبي، وذلك سنوات 1992، 1994
الصين–الفلبين	1995 1996 1997 1998 1999	كنتيجة لتدخل سفن فيليبينية في رصيف حيوي وقيام السفن الصينية بطردها حدثت صدامات مسلحة بين الطرفين، وقد تكرر الحادث عام 1996، في معركة بالمدافع استمرت 90 دقيقة قرب جزيزة كاسيونس، وفي عام 1998 حدث اصطدام بين سفن صينية وقارب صيد فيليبيني قرب رصيف تيننت(الحمام). وفي عام 1999 هاجمت سفينة فيليبينية ثلاثة قوارب صيد صينية قرب سكاربورو الضحلة، إذ تم قصف أحدها وأغرق الآخر، وتم إنقاذ الصيادين، وقامت بكين بتسليم سفيرها في مانيلا احتجاجا غاضبا إلى حكومة الفلبين.
الصين– ماليزيا		زوارق ماليزية تطلق النار على سفينة صيد صينية قبالة سواحل سارواواك، ما يؤدي إلى جرح أربعة من طاقمها.

الجدول 03: الصراعات الإقليمية بين الصين وبعض الأطراف الآسياوية ما بين عامي 1988 و1999[1]

[1] U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «South China Sea Region,» February 2013. https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/South_China_Sea/south_china_sea.pdf . Consulté le 03/06/2022.

المبحث الثاني: تداعيات التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: تداعيات التحركات الصينية على دول الإقليم

تعتبر نزاعات بحر الصين الجنوبي أحد أهم البؤر الساخنة في إقليم جنوب شرقي آسيا، ذلك لكونها منطقة صراع حول بسط النفوذ بين القوتين العظميين – الصين والولايات المتحدة الأمريكية– ومحاولة كل منهما بسط سيطرته علة الإقليم. فالصين في إطار سعيها نحو تحقيق والحفاظ على تنميتها الاقتصادية– مع التنامي العسكري– تسعى لبسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي لما يحويه من مقدرات واعتباره نقطة هامة في طريق الملاحة العالمية، مع محاولة الحفاظ على هيمنتها على الإقليم، الأمر الذي يؤدي إلى توتر علاقاتها مع عدد من الدول – الصغيرة– المتشاطئة للبحر كما هو الحال مع الفلبين والفيتنام وماليزيا وبروناي. وعلى الجانب الآخر، تهتم الولايات المتحدة بالحفاظ على تفوقها " السيادي والمهيمن" على إقليم جنوب شرقي آسيا، الأمر الذي يدفع نحو تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دول الإقليم التي تواجه تحدي الهيمنة الصينية والتخوف من تهديدات بسط النفوذ الصيني على مقدرات البحر. [1]

1–فيتنام:

بحلول عام 1994 ، بدأت فيتنام في تحديث قواتها المسلحة، بما في ذلك امتلاك طائرات سوخوي 27، كما ازدادت جرأة فيتنام في تأكيد حقها في التنقيب عن النفط والغاز، وتزايدت الأدلة على أن هناك احتياطيات قابلة للاستغلال في المنطقة. كانت فيتنام قد قررت الانضمام إلى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (في يوليو 1995) وتراجع شعورها بأنها منبوذة . وفي أغسطس 1994 تزايد قلق الصين من نشاطات فيتنام في التنقيب عن النفط في جزر سبراتلي مع شركات أجنبية، وفي عدة حوادث في الصيف والخريف لاحقت قوات فيتنامية مراكب صينية تعمل في المياه الواقعة تحت السيطرة الفيتنامية في جزر سبراتلي. [2]

---

[1] غزلان محمود عبد العزيز، " الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 4، أكتوبر 2020، ص 181.

[2] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 437.

كان من الواضح أن فيتنام تريد أن تربط مصيرها في بحر الصين الجنوبي بمصير شركات النفط الغربية محاولة بذلك أن تضيف إلى قوتها وتردع الصين. لم تكن تلك سياسة كبح الصين من خلال اعتماد الصين المتبادل مع العالم الخارجي بقدر ما كانت كبح للصين من خلال مزيج من الاستخدام المقيد للقوة العسكرية واستخدام الاعتماد المتبادل الفيتنامي مع العالم الخارجي. [1]

لكن وعلى صعيد آخر، يلاحظ أنه بموجب إطار السياسة الخارجية الذي أقره المكتب السياسي الفيتنامي في العام 2013، تتعامل فيتنام مع الصين كشريك في الأمور الاقتصادية والأيديولوجية، وكخصم في بحر الصين الجنوبي...20 بالمائة من تجارة فيتنام تجري مع جارتها الشمالية، التي تشكل مصدر حوالي 30 بالمائة من وارداتها. ويضايق هانوي عجز التجارة الثنائية، الذي يحوم حوالي 25 مليار دولار أمريكي. فهي تعرف أن صناعاتها التصديرية، التي يعتمد عليها كثيرا في نموها في المستقبل، تعتمد على استيراد المواد الخام والمدخرات من الصين. [2]

2-الفلبين:

كانت الفلبين نتيجة لصدمتها بالعمل الصيني الأولى في يناير 1995 أيضا من بين الدول الأكثر ضجيجا في التحذير من التهديد الطويل المدى من جانب الصين. إن القوات المسلحة الفلبينية لم تكن في موقف يؤهلها وحدها لمواجهة الصين، لكن بعد حادثة شعاب ميستشيف (يناير1995) أقرّت مانيلا زيادة في الإنفاق العسكري. كما حطمت وحدات من الأسطول الفلبيني سبع علامات صينية على الجزر الأخرى في المياه الإقليمية شرق شعاب ميستشيف، لكنها لم تواجه القوات الصينية التي بقيت على شعاب ميستشيف ولم تتحدى سفن البحرية الصينية العاملة في المياه المتنازع عليها... وفي الأشهر التي تلت الحادثة ساد قلق مبالغ فيه بين القادة الفلبيين من إمكانية تهديد الصين لجزر الفلبين الأساسية. وفي نفس

[1] المرجع السابق، ص 437.

[2] **توم ميلر**، الحلم الآسياوي للصين، ص 322.

الوقت انخرطت الفلبين في دبلوماسية ذكية جدا قصد بها رفع الوعي بين الشركاء في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا حول الحاجة إلى اتخاذ خط أكثر تشددا تجاه الصين. [1]

ومن جهة أخرى، رفعت الفلبين شكوى إلى محكمة التحكيم الدولية سنة 2013 تطلب فيها بعدم الاعتراف بما يسمى خط" النقاط التسع"، الذي يحدد المنطقة التي تطالب بها الصين، وجاء قرار محكمة التحكيم الدولي الصادر 13 يوليو 2016 ليؤكد بأنه لا يوجد أساس قانوني لمطالبة الصين بحقوق تاريخية في خط القطاعات التسعة ببحر الصين الجنوبي، غير أن الصين رفضتهم بشكل مطلق حيث أعلنت بشكل مسبق عدم الاعتراف بالدعوى وعدم قبول تدخل المحكمة في تلك القضية ورفضها للحكم أيا كان، على اعتبار أن بكين ترى أن الدعوى مسيّسة وتخرق قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وذلك استنادا إلى إعلان أصدرته عام 2006 والذي ترى من خلاله باستثناء خلافات ترسيم الحدود والحقوق التاريخية من إجراءات التسوية، وأن مثل هذه الدعاوى تتطلب اتفاق الطرفين على اللجوء للتحكيم وليس طرف واحد[2].

3-إندونيسيا:

ربما كان أهم وأقوى رد من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا على تحركات الصين في بحر الصين الجنوبي هو ذلك الذي جاء من إندونيسيا. فقد كان الإندونيسيون دوما قادة رابطة شعوب شرق آسيا، واستنادا إلى حجمها تقف إندونيسيا كقوة وسط بين زملائها أعضاء الرابطة. لكن نتيجة لعوامل مختلفة في السياسة الإقليمية فيما بعد الحرب رأت جاكارتا أن من المناسب أن تأخذ مكانا متأخرا في الرابطة. لكن الجميع يعرفون أن علاقة إندونيسيا مضطربة مع الصين. فالصين وهي تشق طريقها إلى مجموعة جزر سبراتلي، دون أن يكبحها شيء عن مواجهة دولة عضو في الرابطة فليس ثمة ما يمنعها عن مواصلة الانتشار إلى أقصى جنوب بحر الصين الجنوبي. ومع وصول الطموحات الصينية

[1] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 450.

[2] سامي القمحاوي، بحر الصين الجنوبى ..سيناريوهات ما بعد قرار محكمة لاهاي، 2016 / 09 / 20 https://goo.gl/info/4oiE09 تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

بالفعل إلى جزيرة ناتونا واحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة (التي يقال أنها الأكبر في العالم) في المنطقة، بدأت جاكارتا تستيقظ على التهديد التي سمحت له بأن ينمو بحرية. [1]

إن غياب توازن القوة الإقليمي في السنوات الأخيرة دفع بدولتي أستراليا وأندونيسيا، اللتين كانتا حتى هذا الوقت حذرتين إحداهما من الأخرى، إلى بدء تنسيق عسكري متنام بينهما ولم تتكتم كلا هاتين الدولتين على قلقهما إزاء التوقعات على المدى الطويل عن السيطرة العسكرية الإقليمية الصينية وإزاء بقاء قوة الولايات المتحدة بوصفها ضامن للأمن في المنطقة وكان هذا القلق قد جعل سنغافورة أيضاً تعمل على إقامة تعاون أمني أوثق مع هذه الدول.[2]

بينما كان العالم مشتتاً بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في الشهر الماضي، أعلنت إندونيسيا، بسرية، تحولاً ملحوظاً في استراتيجيتها الدفاعية المصممة لتوجيه رسالة لا لبس فيها إلى بكين، في مؤشر على شكل جديد للعلاقة بين إندونيسيا والصين. ستنقل البحرية الإندونيسية إحدى مجموعاتها القتالية الرئيسية من العاصمة جاكرتا إلى جزر ناتونا على حافة بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، في أقصى شمال البلاد، في تطور لافت للعلاقة بين العملاقين الآسيويين إندونيسيا والصين[3].

تتمثل مهمة الأسطول في اعتراض السفن الأجنبية، وخاصة القوارب الصينية، التي تتعدى بشكل متزايد على المياه المحيطة بجزر ناتونا التي تطالب كلٌّ من إندونيسيا والصين بالحصول على حقوق الصيد فيها. وتعتبر تلك البادرات العسكرية الصريحة أمراً غير معتاد من أكبر دولة في جنوب شرق آسيا، والتي سعت منذ استقلالها ألا تعادي القوى العظمى

[1] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 452.

[2] **زبغنيو بريجينسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، ص 147

[3] عربي بوست، تتحداها في جزر متنازع عليها وتتجنب إدانة اضطهادها للإيغور.. قصة العلاقة المركبة بين أكبر دولة إسلامية والصين، تم النشر: 06/12/2020
https://arabicpost.me/%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa/2020/12/06/، تاريخ الإطلاع: 2022/06/11

علناً ولا أن تتحالف معها بشكل واضح، حسبما ورد في تقرير لصحيفة Financial Timesالبريطانية[1]

4-اليابان:

ترتكز مخاوف اليابان ليس فقط على الصراع الإقليمي على جزر دياويو. وإنما على إمكانية تهديد ممرات الملاحة البحرية في شرق وجنوب شرق آسيا (بما فيها مالكا Malacca ومضيق تايوان) وبشكل عام على الهيمنة الإقليمية الصينية الممكنة. [2]

كانت اليابان الدولة الإقليمية الأكثر قلقا في شرق آسيا من الصين. فحتى قبل الأحداث على شعاب ميستشيف كان المسؤولون اليابانيون يعبرون عن قلق متنام، وإن كان بشكل سري في الغالب، من النوايا الصينية وعزم الولايات المتحدة على ضمان أمن شرق آسيا. فمع تزايد المؤشرات على استعداد الصين لأن تلقي بثقلها في المنطقة، أصبحت اليابان مستعدة لإبداء مخاوفها بشكل أكثر وضوحا...وقد ساعد المسؤولون في طوكيو في دفع الولايات المتحدة في 1990 إلى مراجعة إستراتيجيتها في آسيا والمحيط الهادي، وبشكل خاص إلى وضع تأكيد أكبر على العمل مع الحلفاء التقليديين. [3]

وفي كتابها الأبيض الدفاعي الذي نشر في يونيو (بعد حادثة ميستشيف) عبرت اليابان عن قلقها الواضح من سياسة الصين الأكثر عدوانية في بحر الصين الجنوبي ودعت إلى تحسين جودة القوات اليابانية نتيجة لذلك. وفي أوغسطس، حاولت مقاتلات يابانية، لكن فشلت في اعتراض مقاتلات صينية كانت تحلق فوق جزر سنكاكيو المتنازع عليها. [4]

إن الحاجة المتنامية للنفط والغاز الطبيعي سيجعل اليابان تفكر بسياسة أمنية مشددة حيال منطقة بحر الصين الجنوبي لمواجهة أي احتمالات لتهديد صيني محاولا الاستحواذ

[1] المرجع نفسه.

[2] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 70.

[3] المرجع نفسه، ص 445.

[4] المرجع نفسه، ص 446.

على هذه المنطقة الحيوية، في خضم النقص الطاقوي والحاجة المتنامية للنفط والاعتماد عليه بشكل كبير من مصادره الخارجية.[1]

لكن العلاقات اليابانية – الصينية في الوقت نفسه، تعطي برهانا واضحا على أولوية العلاقات الاقتصادية في الحسابات الدبلوماسية الصينية، حيث تستمر العلاقات بين الدولتين في جانبها الاقتصادي، لتحجب العديد من نقاط الخلاف في الرؤى السياسية والأمنية لإدارة المنطقة الإقليمية التي ينتمي إليها الطرفان – منطقة شمال شرق آسيا . –كما تخفي كذلك خلافات حدودية مستمرة من عقود خاصة حول ملكية جزر في بحر الصين الجنوبي[2].

5–تايوان:

من بين دول شرق آسيا كان يفترض دائما أن تتخذ تايوان أكثر المواقف حزما من الصين وذلك دفاعا عن استقلالها الواقعي. صحيح أن المسؤولين في تايوان كانوا باستمرار من أقوى الدول في التحذير من نتائج صعود الصين. لكن عندما تحول الانتباه إلى بحر الصين الجنوبي، وقعت تايوان بين رغبتها في مقاومة الضغط الصيني ورؤيتها بأن بحر الصين الجنوبي يخص الصين. ففي عملية جيش التحرير الشعبي عام 1988 في جزر سبراتلي كان المركز العسكري التايواني يقدم المياه العذبة على ما يقال إلى القوات الصينية، وفي 25 مارس 1995 أطلقت القوات التايوانية النار على سفن المؤن الفيتنامية . وفي أفريل 1995 أعلنت تايوان عن عقد اجتماعات مع مسؤولين صينيين حول التعاون في استكشاف النفط في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وألغت دورية بحرية في بحر الصين الجنوبي عندما بدا أن التوتر حول شعاب ميستشيف يتصاعد. [3]

[1] عبد الصمد سعدون عبد الله، "الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، العدد 15، الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف 2007، ص108.

[2] نسيمة طويل، " الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، "أساليب التغلغل الناعم"، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، مارس 2017، ص 26.

[3] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 448.

في حين أن عدم الاعتراف المتبادل بين تايوان والصين القارية يحد دائما من الروابط المباشرة بين اقتصادي الصين وتايوان، فإن اعتمادهما المتبادل الاقتصادي التجاري يتعزز على الدوام. وتجري تجارة واستثمارات المنشآت التايوانية في الصين عبر فريق ثالث (هونغ كونغ، الجزر العذراء).

منذ التسعينات استثمرت المنشآت التايوانية بكثافة في الصين بحيث غدت أول متلق لاستثماراتها المباشرة في الخارج (استقبلت الصين ما يزيد عن ثلثي استثمارات تايوان في الخارج). فوفقا للمعطيات الصينية، أصبحت تايوان المستثمر الثاني في الصين بمبلغ يعادل المبلغ الذي تستثمره الولايات المتحدة فيها. كما أسهمت المنشآت التايوانية إسهاما مهما في نمو الإنتاج الإلكتروني الصيني. [1]

يخلق الازدهار التجاري والاستثماري تبعية اقتصاد تايوان للقارة، ويثير خشية فراغ تايوان من وعائها الصناعي. لكن المجمعات التايوانية حققت ازدهارا مهما بفضل أرصفتها الإنتاجية في الصين، وأضحت الصين إلى حد بعيد أول متلق لصادراتها من المكونات الإلكترونية. قياسيا، أصبح قسم مهم من الصناعة الإلكترونية الصينية يعتمد على مكونات مستوردة من تايوان التي أصبحت مورد الصين الثاني (بعد اليابان). [2]

6-ماليزيا:

ماليزيا بأقليتها العرقية الصينية الكبيرة كان من المتوقع أن تتخذ موقفا متشددا ضد توسيع القوة الصينية . لكن مع تنامي ثقة رئيس الوزراء مهاتير محمد في قدرته على إدارة الغالبية الصينية في الداخل فقد سره منهم سعيهم إلى تحقيق مزايا اقتصادية من الروابط التجارية الجديدة مع الصين. كما رأى مهاتير في الصين أيضا حليفا كبيرا في معاداته للغرب وفي كفاحه لتطوير المنتدى الاقتصادي لشرق آسيا EAEC ومنع الدول الأنجلوساكسونية

[1] **فرانسواز لوموان**، الإقتصاد الصيني، تر: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2010)، ص 108.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

عبر المحيط الهادي. وقد كانت الصين أكثر رغبة في تأييد هذا التطلع وسعيدة وهي تسمع لمهاتير وهو يقول "إننا لم نعد نعتبر الصين تهديدا". [1]

7-سنغافورة:

مع تحول ماليزيا إلى موقف أكثر تعاطفا من الصين، اعتبرت سنغافورة هذا التغيير إثباتا لميلها الدائم المؤيد للصين. وسنغافورة كدولة صغيرة ذات غالبية عرقية صينية في بحر من غير الصينيين لديها قلق طبيعي حول إمكانية بقائها. وهي لذلك ترحب بالفعل (وإن لم يكن رسميا) بدرجة من القلق الذي يساور جيرانها في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا حول نوايا الصين. وق لعبت سنغافورة دورا خاصا في مساعدة الصين على التحديث وفي تزويد الصين بتسهيلات معالجة النفط وتسهيلات أخرى في المنطقة. وكانت سنغافورة أيضا إحدى دول الرابطة التي ليس لها نزاعات إقليمية حقيقية أو حتى ممكنة مع الصين. لكن سنغافورة، مع ذلك، تقدر أنها في موقع حرج ويجب أن تحاذر من أن لا تبدو متعاطفة أكثر من اللازم مع موقف الصين. [2]

8-منظمة الآسيان:

رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) التي تم إنشاؤها عام 1967، وتضم كل من تايلند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين وبروناي وفيتنام (ولم تنضم كل من لاوس وكمبوديا كما كان مقررا لهما في عام 1997، أو ميانمار في عام 1998، بسبب الأوضاع الداخلية للدول الثلاث)[3]

هناك نزاعات بين الصين وبعض أعضاء اتحاد الآسيان في بحر الصين الجنوبي، وعادة ما تتحول هذه النزاعات إلى عوامل مهمة وراء تنافر العلاقات تجاه الصين. وعلى الرغم من أن الصين عقدت محادثات مع اتحاد الآسيان حول بناء منطقة تجارة حرة، إلا أن الاتحاد لا يرغب في تأسيس منظمة تعاون إقليمية موحدة مع الصين، فيحرص الاتحاد على

[1] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 451.

[2] المرجع السابق، ص ص 451- 452.

[3] **وليد سليم عبد الحي**، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، ص 179

الحفاظ على الاستقلالية والمبادرة كشرط أساسي لتطوير علاقاته مع الصين. وتُعتبر منطقة التجارة الحرة بين الصين واتحاد الآسيان آلية وظيفية، تركز على دفع الانفتاح على أسواق الطرفين وتعزيز التعاون الاقتصادي بينهما. فمن وجهة نظر دول جنوب شرق آسيا، يُعد اتحاد الآسيان كيانا شاملا، تستغل هذه الدول من خلاله قوتها الجماعية للتعامل مع الصين، مما يحقق " التوازن" مع قوة الدولة الصينية الكبرى. أما من وجهة نظر الصين، فإنه إذا لم يتحول اتحاد الآسيان إلى " قاعدة معادية للصين"، وظل قاعدة " تدعو إلى الاستقرار والنهضة"، فإن الصين سوف تحترم مكانته المركزية ودوره القيادي في التعاون الإقليمي. [1]

ومن المرتقب أن تستمر حالة الانقسام بين دول رابطة الآسيان حول مسألة بحر الصين الجنوبي في المستقبل المنظور، حتى بعد اعتماد مدونة قواعد السلوك المقترحة والتي تهدف إلى نشر السلام والاستقرار والتعاون الأمني العملي بين الصين ودول رابطة الآسيان في بحر الصين الجنوبي .وتدرك دول رابطة الآسيان منذ أمد بعيد القيود المتأصلة في هذا التجمع ولم تكن تساورها أي أوهام بشأن إمكانية تشكيل جبهة موحدة. [2]

ومن وراء ستار المجاملات الدبلوماسية التي تتصف بها العلاقة العامة بين الصين ورابطة الآسيان(والدول الأعضاء فيها) كانت هناك سياسات للاعتماد على الذات على المستوى الوطني والتي تنفذها حكومات دول جنوب شرق آسيا في المعتاد لتوقي أي تحدي أمني متصور(وخصوص في حالة فيتنام)وغيرها من أوجه الغموض الجيوسياسي المتطورة . وإحدى السياسات البارزة للاعتماد على الذات على المستوى الوطني هو تعزيز القدرات الدفاعية والعسكرية الذي تقوم به الدول الأعضاء في رابطة الآسيان .ولكن بالنسبة للدول الواقعة في جنوب شرق آسيا التي تتنازع على حقوق في بحر الصين الجنوبي، والتي يساورها قلق بشأن التحدي الصيني، فلا مجال للدخول في سباق للتسلح بسبب الهوة الواسعة في حجم الإنفاق العسكري السنوي بين بكين والدول الأخرى في رابطة الآسيان .ويظل هذا

[1] **جانغ يون لينغ**، الحزام والطريق ، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ص 283.

[2] سوي ليان كولين كوه، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2020.

https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 تاريخ الإطلاع: 2022/06/16

التباين موجوداً حتى بالرغم من أن الصين قررت مؤخراً تخفيض إنفاقها الدفاعي إلى نسبة 6.6 %، وهي أقل نسبة إنفاق دفاعي في ثلاثة عقود، بسبب التراجع الاقتصادي. [1]

ولا يُنتظر الكثير من دول رابطة الآسيان في تشكيل جبهة موحدة للتصدي لتصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي، ولهذا يقع العبء على كل دولة بمفردها في جنوب شرق آسيا لإيجاد أفضل السُبل للتعامل مع الصين الآن وعلى المدى البعيد في فترة ما بعد انتهاء الوباء .ومع أن هناك ما يكفي من الأسباب الكفيلة بالدفع نحو التنويع الاقتصادي بعيداً عن الصين – من حيث الاستثمارات والنفاذ إلى الأسواق على حد السواء – فقد كشفت الحرب التجارية الصينية الأمريكية، قبل الوباء وبعده، نقاط ضعف خطيرة منشؤها الاعتماد المفرط على هذا العملاق الآسيوي. [2]

دفع تنامي الصعود – العسكري والاقتصادي– للصين معظم دول رابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان) إلى دعم جهود واشنطن المتجددة للعودة إلى آسيا، ومن ثم تنشيط العلاقات الأمنية الأمريكية مع الحلفاء والأصدقاء في المنطقة. الأمر الذي حول مزاعات بحر الصين الجنوبي إلى نقطة محورية للتنافس بين القوى الكبرى، مما يعقد هذه القضية، ويطرح تداعيات إقليمية أوسع نطاقا. [3]

اهتمت الصين – فيما يتعلق بالنزاعات في بحر الصين الجنوبي– أن لا تنحرف أبدا عن موقفها من أن النزاعات ليست مشكلة بين الصين والآسيان، وبالتالي لا ينبغي أن يتأثر التعاون بين الصين والآسيان بمثل هذه الخلافات. حيث حافظت الصين على وجهة نظرها المؤكدة على أن التعاون الإقليمي، وليس النزاع حول الجزر، يجب أن يكون في صلب العلاقات بين الصين.[4]

وفي الحقيقة، ففي المنطقة كلها، نجد أن السؤال المركزي لدى الاستراتيجيين والذي لا توجد إجابة عنه أصبح كما يلي : " إلى متى يستطيع السلام في المنطقة الأكثر كثافة

[1] المرجع السابق، ص 3.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] غزلان محمود عبد العزيز، "الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، ص 180.

[4] المرجع نفسه، ص 196.

سكانية والأكثر تسلحاً في العالم أن يضمن بواسطة مئة ألف جندي أميركي، وإلى متى يحتمل أن يبقى هؤلاء الجنود عموما؟[1]

المطلب الثاني: تداعيات التحركات الصينية على الدول الكبرى

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

- **الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي:**

إن انفصال أمريكا عن شرق آسيا بالمحيط الهادي وحدودها الآمنة مع قوى مجاورة أضعف خاصيتين تمكنان الولايات المتحدة من ان تطور قوتها العسكرية في عزلة إستراتيجية وأن تركز مواردها الإستراتيجية على القوة البحرية من أجل إظهار القوة في مناطق بعيدة. ولا تتوافر أي من هاتين الخاصيتين لأية قوة أخرى في شرق آسيا. وإضافة إلى هذه العوامل السياسية-الطبيعية توجد مساحة الولايات المتحدة وتوزيعها للموارد الذاتية. [2]

وفي مجال الدفاع اتضح أيضا وجود عدد من السياسات. فمن جانب استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالاتها العسكرية مع الصين، بما في ذلك زيارة السفن. ومع ذلك فإن المناورات الحربية التي كانت تتم في أكاديميات الدفاع الأمريكية كانت تحرض القوات الأمريكية ضد الصين. [3]

إن الولايات المتحدة تحتاج إلى وجود بحري كاف في شرق آسيا من أجل الاحتواء البحري لأية قوة قارية. وبالفعل كانت تلك هي إستراتيجية الولايات المتحدة منذ انسحابها من جنوب شرق آسيا القارية عام 1975، أولا ضد الاتحاد السوفياتي، والآن ضد الصين. واعتمادا على تأثيرها الاقتصادي وقوتها البحرية المتفوقة في شرق آسيا حصلت الولايات المتحدة على تحالفات إستراتيجية مع كل الدول الساحلية...وقد توصلت الولايات المتحدة إلى ترتيبات للوصول البحري إلى التسهيلات في إندنوسيا وسنغافورة وماليزيا وبروناي من خلال الاتفاقيات وقواعدها، فضلا عن وصولها إلى التسهيلات في اليابان، تنفذ الولايات المتحدة

[1] **زبغنيو بريجينسكي**، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، ص 147

[2] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 328.

[3] المرجع نفسه، ص 444.

تطويقا بحريا للصين. ويمكنها أن تمارس ضغطا جويا وبحريا وعلى الوصول الصيني إلى المحيط على طول حافة شرق آسيا القارية . [1]

قد تؤدي استراتيجية تشريح الصين الدائب للسلامي (ينظر المبحث الأول) إلى نتائج عكسية. فمع استمرار الصين في إزعاج جيرانها، هي تدفعهم أكثر فأكثر إلى احتضان منافسها الاستراتيجي الحقيقي الوحيد–الولايات المتحدة. في فبراير 2016، استضاف الرئيس أوباما قمة خاصة مع قادة آسيان في مزرعة ساني لاندز في ولاية كاليفورنيا. ووفق البيان المشترك الرسمي :" أكد المشاركون على الاحترام المتبادل "للسيادة والسلامة الإقليمية والمساواة والاستقلال السياسي لكل الدول" والالتزام المشترك بـ" الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة"، بما في ذلك " ضمان الأمن والسلامة البحرية". وبعد ذلك، أعلنت واشنطن عن مبادرة بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لتعزيز قدرات البحرية وحرس السواحل في بحر الصين الجنوبي، وأذن الكونغرس الأمريكي لها بمساعدة بروناي وإندنوسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وفيتنام في تعزيز أمنها البحري. [2]

حدث في نيسان 2001 أن اعترضت طائرة مقاتلة صينية طائرة تجسس أميركية، على بعد 70 كلم إلى الجنوب الشرقي من ساحل جزيرة هاينان. واعتبرت الولايات المتحدة الأميركية أنّ الطائرة التابعة لها كانت تحلّق فوق المياه الدولية، ولها الحق في حرية الطيران في هذا النطاق، فردّت الصين بأنّها كانت تحلّق فوق النطاق الاقتصادي الخالص لها، وبذلك فهي تخضع للقوانين والتنظيمات الصينية.[3]

وفي العام 2009، اعترضت سفن صينية سفينة أميركية في بحر الصين الجنوبي، حيث قال الجانب الأميركي إنّها غير حربية، وكانت تقوم بمراقبة المحيط، بهدف جمع المعلومات عن أي نشاط يهدد الأسطول الأميركي، على بعد 120 كلم من جزيرة هاينان، وأجبرتها على مغادرة هذا النطاق، معتبرة ذلك سلوكًا عدائيًا تجاه سفنها.

---

[1] المرجع السابق، ص ص 336–337.

[2] **توم ميلر**، الحلم الآسياوي للصين، ص 306.

[3] Ji Guoxing, « Rough Waters in the South China Sea: Navigation Issues and Confidence-Building Measures », East-Wast Analysis, no. 53 August 2001, p.2.

ومن هنا تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على مداخل بحر الصين الجنوبي، بهدف تحجيم النفوذ الصيني وبخاصةٍ مضائق: سوندا ولومبوك ولوزن وملقا، كونها تشكل نقطة ضعف حرجة للصين في استراتيجيتها البحرية، وتقع تحت سيطرة قوى آسيوية متحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تسعى إلى تعزيز تحالفها مع هذه الدول، لربطها بمصير المصالح الأميركية هناك. في محاولة لابتزاز الصين، عبر التأثير السلبي في إمدادات الطاقة إليها، بهدف خنق اقتصادها.[1]

بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنهض منذ عقود بدور محوري" كقوة لإحداث التوازن البحري "في المنطقة، هناك الآن عدد كبير من الأطراف الخارجية التي لديها الرغبة للاضطلاع بدور أكبر للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا وحولها .وقد قامت أستراليا، وفرنسا، والهند، واليابان، على سبيل المثال لا الحصر، في الفترات الأخيرة إما بتوسيع أو البدء في إنشاء دور أمني لها .ومع التنافس الصيني الأمريكي المتصاعد، هناك الآن مجال أوسع لمشاركة هذه الأطراف وأطراف أخرى من خارج المنطقة.[2]

وواقع الأمر أن ذلك النهج يتيح لحكومات دول الآسيان" بديلا ثالثا" بخلاف الاضطرار إلى الانضمام إلى جانب الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية .وفي ذات الوقت، تساعد المشاركة المتزايدة للأطراف الأخرى أيضا في تخفيف عبء الالتزام الأمني الأمريكي نحو المنطقة، وخصوص في الفترة التي تثير الجاهزية العسكرية الأمريكية طويلة الأمد القلق. [3]

[1] Michael Wesley, China Flexes: the dispute over the outh China Sea will come to affect more than just China's near neighbours, September 2016, https://www.themonthly.com.au/issue/2016/september/1472652000/michael-wesley/china-flexes#mtr Consulté le 18/05/2022.

[2] سوي ليان كولين كوه، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2020.

https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 تاريخ الإطلاع: 2022/06/16

[3] المرجع نفسه،

إن المفارقة العليا لمحور واشنطن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي يُنظر إليه غالبا على أنه عملية احتواء أمريكي للحرب الباردة، موجه الآن إلى الصين، الأمر الذي يؤجج سباق التسلح وهيكل التحالف الأمريكي الذي يمثل تهديدا متزايدا للصين. فقد شجعت عدد من الدول في المنطقة بما في ذلك – الفلبين وفيتنام–، وكذلك اليابان، على معارضة الصين وتحديها، ورفض التفاوض بحسن نية لحل النزاعات، واختبار حدود بكين في ضبط النفس مع التحالفات والشراكات الدفاعية التي تقودها الولايات المتحدة، والتي تعتبر مهينة في نظر بكين.[1]

مع مرور الوقت وتحسين القدرات الصينية، ستجد الولايات المتحدة نفسها على الأرجح مجبرةً على التحول من الردع بواسطة المنع، الذي يستند إلى الدفاع المباشر عن مصالحها وحلفائها في غرب المحيط الهادئ، نحو الردع عن طريق العقاب، والذي يستند إلى التهديد بالتصعيد، عن طريق استخدام الأسلحة ذات المدى الأبعد والمنصات الأكثر قابليةً للبقاء .مع أنّ الولايات المتحدة تستطيع المحافظة على الهيمنة التصعيدية لمدةٍ من الزمن، إلا إنّ الصين ستطور خيا رات تصعيديةً خاصةً بها، تشمل الأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية (ASAT) وقدرات هجوميةً في الحرب الإلكترونية .إنّ التحسين الصينيّ للقوة النووية الاستراتيجية، والمصالح الأمريكية المحدودة في العديد من السيناريوهات الجديرة بالاعتبار في ما يتعلق بالصراع الصينيّ–الأمريكيّ، ستقلل مقدار ما يحمله التصعيد الأمريكيّ المستَخدَم للتهديد من المصداقية، على الأخص في ما يتعلق بالاستخدام الأول للأسلحة النووية. إنّ إحدى وسائل تحسين الاحتمالات من أجل الدفاع المباشر والحد من خطر التصعيد، تكون بأن تقوم الولايات المتحدة بالاستمرار في تمكين قدرات جيران الصين ودعم عزمهم.[2]

[1] غزلان محمود عبد العزيز، "الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، ص 191.

[2] جيمس دوبينز، أندرو سكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين، احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

أ-الاحتواء العسكري:

- تعزيز الوجود العسكري للولايات المتحدة الأميركية: فهي تعتمد في استراتيجيتها الجديدة على تفعيل وجودها العسكري في دول شمال شرق آسيا، والبالغ عددها 29 قاعدة، في كل من: اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، تحديدًا في جزيرة جوام، وجزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، إضافة إلى إرسال أعداد كبيرة من جنودها إلى المنطقة. كما تجري مفاوضات جادة لنشر سفن حربية تابعة لسلاح البحرية في كوريا الجنوبية، وتسيير دوريات بحرية انطلاقًا من اليابان، في إطار احتواء الصين.

-توسيع التحالف العسكري الإقليمي: ويتمثل في تقوية الاختراق للمجال الحيوي الصيني، بتوسيع نطاق التحالف الإقليمي، ليشمل دول جديدة جنوب شرق آسيا. مع زيادة تصدير الأسلحة لدول المنطقة، وشرعت واشنطن في توثيق التعاون العسكري مع فييتنام، التي كانت حتى الأمس القريب مناوئة للوجود الأميركي في آسيا، وبدأت منذ العام 2011 باستقبال بوارج البحرية الأميركية في موانئها على شكل بعثات تدريبية، والقيام بعمليات إصلاح السفن الحربية، لدعم قدرتها على مواجهة الأنشطة الصينية في الجزر المتنازع عليها. وتصاعدت وتيرة هذا التعاون بإجراء مناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي خلال العام 2013، وفي إطار الإستراتيجية ذاتها، حاولت واشنطن استعادة علاقاتها تدريجًا مع ميانمار، الحليف التقليدي للصين في جنوب شرق آسيا. [1]

ب- الدبلوماسية:

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية، في تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية عام 1979، أنها تدرك أيضا أن هناك صينا واحد. لكن البيان المشترك حول إنشاء علاقات دبلوماسية (بيان شنغاي) الذي أسس العلاقات الدبلوماسية مع الصين والموقع في 1 يناير 1979، سرعان ما تبعه قانون العلاقات مع تايوان. وقد سمح القانون الجديد للولايات المتحدة بإقامة علاقات غير رسمية مع تايوان وببيع معدات عسكرية دفاعية

[1] أندريا بومن وآخرون، انعدام الأمن البحري في شرق آسيا، ترجمة: إيمان سويد، تاريخ: 4 آذار 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/10/17، منشور على الرابط: http://www.rsgleb.org/article.php?id

لتمكين تايوان من الدفاع عن نفسها في حال تعرضت للهجوم.لم تعترف الصين قط بشرعية قانون العلاقات مع تايوان، واحتجت بشدة على بيع معدات عسكرية أمريكية لتايوان.[1]

إن السياسة الأمريكية نحو الصين، كما في كثير من الجوانب الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية في التسعينيات، كان يصعب الحكم عليها. فقد كان هناك تخبط واضح، ليس أدل عليه من حالة المماطلة من جانب إدارة كلينتون، ثم رفضها في 1994، لأن تربط منح الصين مكانة الدولة الأولى بالرعاية تجاريا بتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. وعلى الجانب الآخر، تبنت نفس الإدارة الأمريكية خطا أكثر تشددا في القضايا التجارية، بل حتى حررت علاقاتها مع تايوان.[2]

إن الحالة المشوشة للسياسة الأمريكية في شرق آسيا ونحو الصين ضُمنت في المحتوى المتناقض نوعا ما للإستراتيجية الأمريكية المعدلة حديثا لآسيا والمحيط الهادي التي نشرت في فبراير 1995. فقد أوصت الإستراتيجية الأمريكية المعدلة حديثا لآسيا والمحيط الهادي التي نشرت في فبراير 1995. فقد أوصت الإستراتيجية بمزيد من التركيز على الأصدقاء التقليديين في المنطقة، لكن يمكن أن نقرأ بين السطور رؤية مؤداها أن الصين هي التحدي الرئيسي لتوازن القوى الإقليمي. ولذلك فإن الاعتماد الأمريكي المتنامي على حلفائها يوضح ضمنيا " القلق المتزايد من النوايا الصينية. [3]

رغم كل التحديات، يعتقد الخبراء أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت في حاجة ملحة لمواصلة الحوار مع الصين لأسباب مختلفة ومتعددة..لعل من أبرزها أن الصين هي أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، وأسرعها من حيث معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي دفع معظم الاقتصاديين إلى التنبؤ بأن الصين سوف تتفوق اقتصاديا على

[1] **فرانسيس جالجانو وإيوجين بالكا**، الجغرافيا العسكرية الحديثة، ص 504

[2] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 443

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الولايات المتحدة بوصفها الدولة التي تمتلك اكبر اقتصاد عالمي في وقت يتراوح بين 20 و25 سنة.[1]

والواقع أن الولايات المتحدة في موقع – بما تملكه من ثروات وخيرات– يمكنها من خلاله أن تقدم العديد من التسهيلات التي تفتح أبواب التعاون المثمر مع الصين خاصة في مجال تحديث الاقتصاد وتعزيز التوجهات الليبرالية في الصين . وفي مقابل ذلك يمكن للصين دعم المصالح الأمريكية في شرق آسيا..والعمل على تحقيق المصالحة في شبه الجزيرة الكورية والتوقف عن إثارة النزاعات في مضيق تايوان..من خلال سياسات جديدة لا يشغلها التصدي لمحاولات الهيمنة الأمريكية..والإصرار على زعامتها للعالم..ومحاولات احتواء الصين..سياسات تسعى إلى فتح مجالات التعاون الاستراتيجي الذي يؤمن مصالح الطرفين ويخلق عناصر جديدة للشراكة بين البلدين.[2]

إن القلق الأكبر للولايات المتحدة هو في صعود الصين المعتبرة قوة توسعية وكمونية عدائية، وتتجه واشنطن في إستراتيجية احتوائية لكنها في الوقت نفسه تشجع اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، أملا أن يؤدي ذلك إلى تحولها الديمقراطي...وتسعى السياسة الأمريكية إلى منع تحول الصين الشعبية إلى منافس استراتيجي.[3]

إن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما القوتان العظميان في شرق آسيا. وهما لن تكونا شريكين استراتيجيين. وبدلا من ذلك ستظلان منافسين استراتيجيين منخرطين في صراع القوى العظمى حول الأمن والتأثير . إن التشابهات بين ديناميات العلاقة الأمريكية– السوفيتية في أثناء الحرب الباردة والعلاقات الأمريكية– الصينية مذهلة فعلا . فكلتاهما علاقة قوة عظمى ثنائية القطبية. وفي الموقفين يستلزم الصراع قوة برية وقوة بحرية كبرى،

[1] **القس إكرام لمعي، رضا شحاتة وآخرون،** الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر،(ط1،ج3، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002) ، ص 146.

[2] المرجع نفسه، ص ص147–148.

[3] **مكسيم لوفابفر،** السياسة الخارجية الأمريكية، تر: حسين حيدر (ط 1، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006)، ص 175

ويمكن للقدرات القائمة أو الممكنة لكل منهما أن تتحدى المصالح الحيوية للآخر. وإضافة إلى ذلك فإن تركيز القوى العظمى في الحالتين ينصب على منطقة إستراتيجية واقتصادية ذات أهمية عالمية. [1]

2-أستراليا:

إن التقييم الأكثر تعمقا لتوازن القوة المتغير في آسيا ربما كان ذلك الذي جاء من أستراليا. فباعتبارها مهندس منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والهادي APEC كانت أستراليا قلقة مما اعتبرته اندفاعا عنيدا في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا لوضع جدول أعمال آسيا- المحيط الهادي ولإبعاد الدول الأنجلوساكسونية على حافة الهادي إلى أدوار أكثر هامشية. وقد تحدث المسؤولون الأستراليون علنا عن الحاجة إلى الانضمام إلى آسيا، وحتى وزير الخارجية الأسترالي الصريح عادة غاريث إيفانز Gareth Evans كان حريصا على أن لا يدين استيلاء الصين على ميستشيف . لكن إستراتيجية الدفاع الأسترالية الجديدة في ديسمبر 1994 كانت أكثر وضوحا من تعديل الإستراتيجية الأمريكية 1995 في تحديد الصين بوصفها التحدي الرئيسي للأمن الإقليمي.[2]

وعلى الرغم من أن أستراليا ليست طرفاً في نزاع بحر الصين الجنوبي وجيرانه، وبحكم موقعها الجغرافي، تتخوف من أي اضطرابات تحدث في المنطقة ما يبعثها على القلق المتزايد من سيطرة الصين على المنطقة البحرية، فلديها اهتمام ومصالح قوية في بحر الصين الجنوبي من الناحيتين الاقتصادية وحرية التجارة والملاحة.

وتظهر بعض التقارير تحذيرات من أن أستراليا أصبحت في الوقت الحالي تحت ضغط سياسي لإرسال مزيد من مقاتلاتها للحفاظ على مصالحها في الإقليم، ويتوقع مشاركة أستراليا في تدريبات بحرية ثنائية مع دول "أسيان" المنخرطة في النزاع، وخطت أستراليا خطوتها الأولى بالولوج إلى دائرة النزاع في المنطقة مع إعلانها إلى جانب الولايات المتحدة

[1] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 331.

[2] المرجع نفسه، ص 447.

وبريطانيا في منتصف سبتمبر الماضي، تكوين تحالف أمني جديد وصف بـ "التاريخي" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفسرت الخطوة بمحاولة لوقف المد الصيني المتزايد في المنطقة، ويلمح مراقبون إلى أن التحالف الغربي هو أبرز اتفاق أمني بين الدول الثلاث منذ الحرب العالمية الثانية.

ويسمح الاتفاق الجديد لأستراليا بامتلاك غواصة بالطاقة النووية للمرة الأولى باستخدام تقنية أميركية، ويصف بعض المحللين الاتفاق بكونه واحداً من أكبر الشراكات الدفاعية بين الدول على الإطلاق، وسيركز الاتفاق على القدرات العسكرية، ويتضمن الاتفاق الثلاثي مشاركة القدرات الرقمية والتقنيات الخاصة بأعماق البحار، وأجمعت الدول الثلاث على أن الاتفاق فرصة تاريخية لحماية القيم المشتركة ودعم الأمن والرفاهية في منطقة المحيط الهادئ الهندي، وستصبح أستراليا بفضل التحالف الجديد الدولة السابعة عالمياً المشغلة للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين والهند وروسيا.

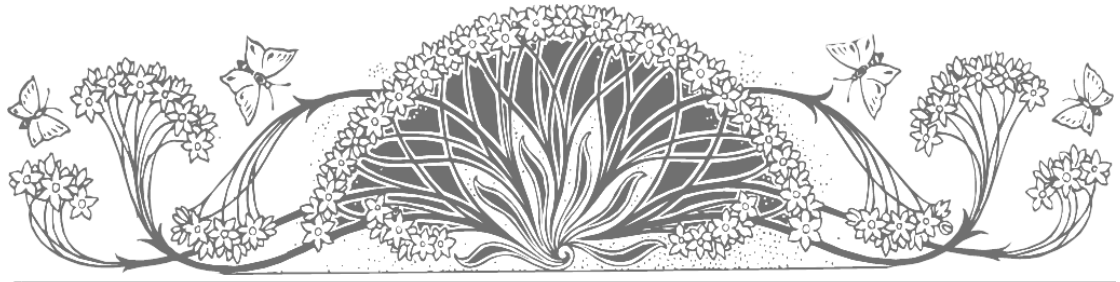

الفصل الثالث

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية الأمريكية وتطور الاهتمام الأمريكي ببحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الأمريكية منذ إستقلالها عن التاج البريطاني

أ- مبدأ مونرو وسياسة العزلة في السياسة الخارجية الأمريكية:

بعد ثورة المستعمرات الإسبانية والبرتغالية في هذه جنوب ووسط القارة الأمريكية على الحكم الإسباني مقتدية بالولايات المتحدة الأمريكية في ثورتها ضد الحكم الإنجليزي فضلا عن خضوع إسبانيا للحكم الفرنسي خلال العهد النابليوني، ولهذا فضلت تلك المستعمرات الانفصال عن إسبانيا، فلا فائدة ترجى من بقائها تحت حماية دولة لا يمكنها الدفاع عن نفسها. ورأت الولايات المتحدة أن قضية هذه الدول الناشئة هي قضية الولايات المتحدة. [1]

من حيث مبدأ مونرو، فلم يكن الرئيس مونرو أول من فكر فيه. ولم يكن الدافع للمناداة به هو الدفاع عن حرية الشعوب الأمريكية في تقرير مصيرها فحسب، كما أن ذلك المبدأ لم يكن من صنع مونرو وحده ...وربما كان الفضل فيه راجعا إلى جون كوينسي آدمز. وزير الخارجية في عهد الرئيس مونرو. على أنه لا يمكن إنكار فضل الرئيس مونرو في تقنين ذلك المبدأ، فهو بلا شك المرجع الأعلى للسياسة الخارجية الأمريكية. [2]

لقد وجدت الولايات المتحدة على حدودها دولا أوروبية كبرى لا تطمئن إلى نواياها، ودولا أخرى كان ضعفها مغريا للدول الأخرى القوية بالتدخل. فروسيا تعمل على التوسع في المحيط الهادي وعلى شواطئه الأمريكية في أقصى الشمال عند مضيق بيرنج. وإسبانيا في حالة انحلال سياسي واجتماعي تنذر بتدهور إمبراطوريتها في الأمريكيتين. وربما كانت السياسة الروسية لا الإسبانية هي التي دعت الولايات المتحدة إلى إعلان مبدئها الخطير. [3]

فأعلنت الولايات المتحدة أولا حيادها إزاء المشاكل الأوروبية، فهي مسائل لا تعني الولايات المتحدة، وبينت في نفس الوقت أن مصلحتها تقتضي الاعتراف بالشعوب الثائرة في أمريكا الجنوبية...اضطر وزير الخارجية الأمريكي آدمز أن يعلن أن حياد الولايات المتحدة

---

[1] – **محمد محمود السروجي**، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ص ص 35 –36.

في مسائل أمريكا الجنوبية متوقف على حياد أوربا. فهو يعني أن الولايات المتحدة ستعمل على تأييد الشعوب الثائرة في العالم الغربي الأمريكي، تأييدا فعليا إذا حاولت دول أوربا التدخل [1]

حقيقة أن الولايات المتحدة ستتوسع تحددت منذ بدايتها تقريبا. وحين اقترح جون ديكنسون، في مسودة مواد الكونفدرالية في يوليو 1776، إقامة الحدود الغربية للولايات المتحدة، عرضت الفكرة للنقاش. بالنسبة لجورج واشنطن، كانت الولايات المتحدة "إمبراطورية وليدة"، ثم "إمبراطورية في مرحلة الطفولة"،أما توماس جيفرسون فقد أبلغ جيمس ماديسون بأنه مقتنع بعدم وجود دستور محسوب بدقة مثل دستورنا من أجل توسيع الإمبراطورية الشاسعة والحكم الذاتي". وفي الحقيقة، استخدم جيفرسون خطابه التدشيني عام 1801 ليلاحظ أن التاريخ القصير للولايات المتحدة قدم دليلا جديدا يثبت خطأ مونتيسكيو القائل إن الجمهورية لا يمكن الحفاظ عليها إلا ضمن منطقة صغيرة المساحة. فالعكس هو الصواب. [2]

ب- نظرية القوة البحرية (:ألفراد ماهان 1840 – 1917)

تتمخض نظرية"ماهان" في التركيز على القوة البحرية، وهو يدعو الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المسطحات المائية من خلال نشر الأساطيل البحرية بهدف تحقيق الهيمنة. أكد "ماهان" على أن أهمية الموقع الجغرافي في تاريخ الدول وقوتها، ترتبط بالسواحل التي تطل عليها، وكذا الموانئ والأسطول البحري الذي يسمح للدولة بالتحكم في مصير القوى البرية. كما يؤكد على أن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريق لتوفير القوة والأمن للدولة . نظرية "ماهان" تنطبق بشكل دقيق على الولايات المتحدة، لأنها تطل على المحيطين الأطلنطي والهادي، كذلك فقد أدت سيطرة الولايات المتحدة على جزر الفلبين وغيرها من جزر المحيط الهادي إلى جعل القوة البحرية أمرا حيويا لضمان استمرار السيطرة على تلك الجزر. [1]

---

[1] المرجع السابق، ص ص 37-38.

[2] **نيل فرجسون**، الصنم، صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، تر: معين محمد الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 65.

[1] رتيبة برد، " الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 02 ، 2021، ص 165

جاءت نظرية سيادة الكتلة البحرية الأقوى على العامل والتي أوجدها ضابط في البحرية الأمريكية والمؤرخ الأميرال ألفريد ماهان بمفهوم جديد للقوى البحرية في التاريخ، وهي أن قوى البحر تتفوق دائما على قوى البر. حيث أن قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب، وهي التي تتحكم يف حركة التجارة البحرية أثناء السلام والحرب.[1]

المطلب الثاني: تطور الاهتمام الأمريكي ببحر الصين الجنوبي:

أ- تطور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة بحر الصين الجنوبي بشكل عام:

نجد أن منطقة الشرق الأقصى لا تقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، إن لم تزد عن أهمية أوروبا. فالولايات المتحدة بحكم وقوعها على الضفة الشرقية للمحيط الهادي يهمها كل ما يحدث على الضفة الغربية منه، لما له من أثر لا ينكر عليها. فكل من الضفتين تؤثر الأخرى وتتأثر بها. وأقرب مثل لذلك ظهور اليابان كقوة عالمية، وما ترتب عليه من نتائج لأمريكا.[2]

الولايات المتحدة، التي اتجهت منذ أمد طويل نحو الأطلسي، ترى اليوم أن مصالحها قد أصبحت فوق ضفاف الهادئ. فمنذ أن توصلت الولايات المتحدة إلى استقلالها، عمدت إلى الانكفاء على نفسها وعلى شبه القارتين الأمريكيتين، لكنها وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية سوف تضع حدا لنزعتها الانعزالية في سبيل مواجهة التحدي السوفييتي، إذ ستضطلع بمهمة الدفاع عن أوربا الغربية لتنخرط، للمرة الأولى، في تحالف عسكري وقت السلم هو التحالف الأطلسي. وإذا كان الطابع العلمي للتنافس مع الإتحاد السوفياتي قد دفع بالولايات المتحدة إلى إبرام معاهدات عسكرية في معظم أرجاء العالم، فإن ذلك سيتبدى على أنصع وجه في أوربا التي شكلت آنئذ الرهان الرئيس (سياسة الأحلاف). [1]

---

[1] فيصل بن مضحي الظفيري، الفكر الاستراتيجي في الجيوبوليتيكا وانعكاسه على الأمن العربي، بحث مقدم لمادة قراءات في الفكر الاستراتيجي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2019، https://www.academia.edu/41579337/ تاريخ الإطلاع : 2022/06/11

[2] ينظر **محمد محمود السروجي**، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، ص 222.

[1] **باسكال بونيفاس**، الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا، ص 175.

لكن مطلع عقد الثمانيات سوف يشهد، مع وصول حاكم ولاية كاليفورنيا السابق رونالد ريغان إلى سدّة الحكم، الحديث عن " توجه الولايات المتحدة نحو المحيط الهادئ". فطبقا لمقولة هذه النظرية، لم يعد المتوسط هو قلب العالم، ولا الأطلسي من بعده، لقد أصبح المحيط الهادئ هو قلب العالم منذ الآن فصاعدا. [1]

لكن الهادئ محيط فارغ لا يطال أن يتبوأ موقع القلب من العالم، وهذه الأهمية لا يمكن أن تكون معقودة إلى مجرد السواحل الأمريكية والآسيوية فحسب. فعلاوة على ذلك، وإذ يبقى المدخل الرئيس إلى قراءة العلاقات الدولية هو التنافس القائم بين شرق وغرب، لقد شهد العالم، مع نهاية الحرب الباردة، بزوغ الماردين الهندي والصيني ونمو جنوب شرق آسيا، وبذلك سوف تستحوذ القارة الآسياوية على أهمية غير مسبوقة، ذلك أنها القارة التي يفترض بها أن تشكل، بحلول العام 2030، 58 بالمائة من تعداد السكان العالمي، و 40 بالمائة من إجمالي الناتج القومي الإجمالي عالميا.[2]

لكن آسيا، وعلاوة على الأهمية الديموغرافية والاقتصادية لها، تشكل القارة التي توجد فيها الصين، البلد الذي يعدّ الخصم الرئيس للولايات المتحدة حاضرا أو مستقبلا. إن العلاقة الصينية الأمريكية هي في طور التحول إلى أكثر العلاقات الثنائية أهمية بالنسبة إلى واشنطن، وذلك يعود إلى التنافس الإستراتيجي، كما إلى التعاون والتنافس الاقتصادي بينهما.[3]

يمكن أن تحدد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة بشكل عام بالحفاظ على الاستقرار في المنطقة وضمان حرية البحار ومنع استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن.[1]

---

1 المرجع السابق، ص 175

[2] **باسكال بونيفاس،** الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا، ص 176.

[3] المرجع نفسه، ص 177.

[1] **مايكل إي براون وآخرون،** صعود الصين، ص 70

قررت واشنطن أن بحر الصين الجنوبي له أولوية عالية للمصالح الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلا على كونه رمزا مهما لالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئ أوسع للقانون الدولي، ومن الناحية العملية، تسعى الولايات المتحدة إلى منع الصين من احتلال الشعاب المرجانية من جانب واحد، وبناء جزر اصطناعية، وتأكيد السيادة والهيمنة على مساحات شاسعة مما تعتبره واشنطن جزءا من المشاعات العالمية[1].

ولكن السياسات التي انتهجها الرئيس دونالد ترامب تجاه شرق آسيا منذ وصوله إلى السلطة في يناير 2017 سببت قدراً لا بأس به من الذعر في جنوب شرق آسيا بشأن الالتزام الأمريكي بحماية أمن المنطقة .فكانت هناك مخاوف في البداية، على سبيل المثال، من أن تُقدِم واشنطن على مقايضة التراجع الأمريكي في بحر الصين الجنوبي بتعاون الصين معها في مسألة كوريا الشمالية 14 .وتبين بعد ذلك أن هذه المخاوف لم يكن لها أساس من الصحة .فمنذ وصول الرئيس ترامب إلى السلطة، زادت القوات البحرية الأمريكية من عمليات ضمان حرية الملاحة التي تتحدى المطالبات البحرية المفرطة للصين في بحر الصين الجنوبي؛ لتصل إلى أربع مناورات في 2017 وخمس في 2018 وثمانية في 2019 وخمس بين يناير ومايو. 2020 . [2]

ويضمن إعلان إدارة ترامب عن مفهوم" محيط هندي هادئ حر ومفتوح "أيضا دوراً حيوي لجنوب شرق آسيا، والذي يستند في جزء منه إلى تصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي .وحددت إستراتيجية الأمن القومي في 2017 وإستراتيجية الدفاع الوطني في 2018بصورة أكثر وضوحاً الصين باعتبارها منافسا إستراتيجياً للولايات المتحدة، مع تكليف

[1] أندرو سكوبل، " بحر الصين الجنوبي والتنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين"، تر: سرى فؤاد عبد الكريم، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي، المجلد الثاني، العدد الثامن، أفريل 2021، ص 114.

[2] سوي ليان كولين كوه، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2020،
https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 تم الإطلاع، 2022/06/11

القيادة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ بالاضطلاع بدور قوة التوازن على المدى البعيد. [1]

وأخيراً من المهم للغاية أن نشير إلى أنه بالرغم من الموقف الإستراتيجي لواشنطن، فإن بحر الصين الجنوبي – ومنطقة جنوب شرق آسيا عموم – لا تُشكل إلا جزءاً واحداً من المناطق الجغرافية العديدة ذات الاهتمام للولايات المتحدة الأمريكية. وعندما نقارنها بالصين، والتي استطاعت توظيف قوتها الوطنية لإيلاء مزيد من الاهتمام لجنوب شرق آسيا، فإن الولايات المتحدة تجد نفسها مضطرة لتوزيع وتشتيت مواردها المحدودة لتنفيذ مسؤوليات في جميع أنحاء العالم .ورغبةً في توجيه المزيد من الموارد إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو ما كانت تنوي عليه الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب، فإن واشنطن ستضطر بكل وضوح إلى التضحية ببعض مناطق المسؤولية الأخرى.

على سبيل المثال، الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان، والذي من المفترض أن يسمح للبنتاجون بإعادة توجيه القوات إلى مسرح العمليات ذي الأولوية في المحيطين الهندي والهادئ –يكتنفه الغموض .وتسببت التوترات مع إيران مؤخراً في مرابطة حاملتين للطائرات تابعتين للقوات البحرية الأمريكية في منطقة الخليج .وفي المناطق الأخرى، في أوروبا، يقابل التحدي الأمني الروسي المتنامي دعوة واضحة وصريحة للقوات العسكرية الأمريكية لزيادة الموارد المخصصة لدعم الحلفاء وشركاء الأمن الأوروبيين في القارة. [2]

على الرغم من السياسات الصينية الحذرة والنفعية(البرغماتية)، يظل خطر الصراع مع الولايات المتحدة قائماً، وسوف ينمو هذا الخطر من حيث الأهمية، وربما من حيث الاحتمال، مع ازدياد قوة الصين وحزمها في منطقة غرب المحيط الهادئ، وهي منطقةٌ ذات أهميةٍ حيوية .من هذا المنظور، نقوم بمراجعة مصادر الصراع التي نعتقد باحتمال تَسَبُّبِها بصِدامٍ عسكريٍّ صينيٍّ–أمريكيٍّ خلال العشرين عاماً القادمة، منظَّمَةٍ في ترتيبٍ تنازليّ من جهة الاحتمال .إنّ هذه تظل نفس تلك التي عرَّفنا بها قبل ستة أعوام، وإنْ كنا الآن نعتبر أنّ الصراع الناشئ في بحر الصين الجنوبيّ أكثر رجوحاً منه على صراع يتناول تايوان[1].

[1] المرجع السابق،

[2] المرجع نفسه،

[1] جيمس دوبينز، أندرو سكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين، احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع.

ما زلنا لا نعتقد أنّ صراعا عسكرياً صينياً–أمريكياً هو أمرٌ محتَمَل في أيٍّ من الحالات، لكنّ هامش الثقة لدينا أدنى بعض الشيء مما كان عليه قبل ستة أعوام .هذا الحكم كان وما زال يستند على رؤية أنّ الولايات المتحدة سوف تقوم على حدٍ سواء، بتفادي الاستفزازات غير الضرورية، والاحتفاظ بالقدرة على ردع السلوك الصينيّ الذي قد يؤدي إلى صدامٍ كهذا خلال هذه الفترة .تُضعِفُ التطورات منذ عام 2011 هذه القناعة بعض الشيء . أعلن الرئيس باراك أوباما عن تحول في الانتباه الأمريكي نحو شرق آسيا، ولكنّ الولايات المتحدة ما تزال ثقيلة الحركة بسبب الشرق الأوسط كما اضطرت إلى زيادة الالتزامات في أوروبا استجابةً للعدوان الروسيّ .في وقتٍ أقرب، رفض الرئيس دونالد ترامب وهيلاري كلينتون ، خصمه الديمقراطي في الحملة الرئاسية عام 2016 المُرَكَّب المركزيّ لمحور آسيا الذي أسسه أوباما، أي حلف الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي (Trans–Pacific Partnership trade pact).[1]

اعتماداً على طبيعة المواجهة وحِدَّتها، قد تتراوح الأغراض الأمريكية من إنفاذ حرية الملاحة في مقابل جهدٍ صينيٍّ للسيطرة على الأنشطة البحرية في بحر الصين الجنوبيّ، إلى مساعدة الفيليبين في الدفاع عن نفسها من هجمةٍ جويةٍ وبحرية، إلى وقاية تايلاند — وهي حليفٌ آخرُ في المعاهدة — في حال حربٍ بريةٍ في جنوب شرق آسيا[2].

إنّ قدرة الولايات المتحدة على ضمان الدفاع عن أصدقائها وحلفائها في محيط الصين ستتضاءل على امتداد العقد القادم . ما لم تتمكن الولايات المتحدة من تطوير ونشر منصاتٍ ضاربةٍ أقل ضعفاً بشكلٍ أساسيّ، و/أو أنظمةٍ ضاربةٍ بعيدة المدى، وحتى ذلك الحين، فإنّ هذا الأمر يمكن التعويض عنه فقط باستعدادٍ أمريكيٍّ لاستخدام التصعيد الأفقيّ والعموديّ. إلا إنّ للصين أيضاً خيارات في هذا الشأن . بالنسبة للولايات المتحدة، إنّ إستراتيجية تستند إلى التصعيد، وفي نهاية المطاف، إلى الردع عن طريق العقاب، تعني

---

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] جيمس دوبينز، أندرو سكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين، احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع.
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

القيام بمجازفاتٍ أكبر في المستقبل من أجل تحقيق نفس الأغراض التي كانت في الماضي . قد لا تبرر بعض المصالح الأمريكية في المنطقة زيادةً في المجازفات .يشير هذا الأمر إلى الحاجة لاستكمال الردع العسكريّ بأشكالٍ أخرى من الصد والمقاومة والإقناع[1]. .

في الوقت الذي تنهض فيه الصين لتكون قوة من الصف الأول جعل من منطقة آسيا و المحيط الهادي تتحول تدريجيا لتكون مركز العالم، ما يسبب خلل لتوازن القوى .عندما وصل شي جين بينغ إلى الحكم أطلق شعار" حلم الصين"، ما جعل الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي يتجه نحو آسيا و المحيط الهادي وشرق و جنوب شرق آسيا، إذ ترى في منطقة بحر الصين الجنوبي مصلحة قومية جوهرية، بإطلاق ما يسمى" بمحور آسيا "الذي يحول سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين من سياسة مبنية على مصالح تجارية مشتركة إلى أخرى هدفها احتواء نهوض الصين.[2]

ب- تطور الاهتمام الأمريكي بالدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي

1- تطور الاهتمام الأمريكي باليابان:

بدأت الولايات المتحدة علاقاتها مع اليابان في عهد الرئيس بيرس Pierce. ورحلة الكومودور بيري Perry والعاهدات التي أمضاها مع اليابان في سنة 1854 هي التي فتحت عهدا جديدا في الاتصال بين الشرق الأقصى والغرب الأقصى كما فتحت أبواب اليابان للحضارة الغربية الحديثة. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تخرج اليابان عن عزلتها، وأن تسهم بنصيب كبير في أن تتبوأ اليابان مركزا ممتازا في منطقة الشرق الأقصى بعد ذلك بسنوات. [3]

أما خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، وقبل إعلان الحرب في منطقة الباسيفيك قامت الولايات المتحدة بإجراءات لمواجهة الزحف الياباني على المنطقة وما يمكن لذلك أن يشكل مصدرا للقلق، خاصة وأن أغلب الجزر المنتشرة في الباسيفيك تخضع للإدارة الأمريكية، حيث قامت بحظر تصدير المواد ذات الطبيعة الإستراتيجية في صورة البترول

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 10-11.

[2] ثيزيري سي طيب، التنافس الاقتصادي الأمريكي-الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا 2008-2019، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018-2019، ص 63.

[3] ينظر **محمد محمود السروجي**، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، ص ص 96- 70.

والحديد كما قامت الولايات المتحدة بتجميد الأرصدة البنكية اليابانية تبعه إجراء بريطاني مماثل وذلك للضغط على الحكومة اليابانية اقتصاديا للتراجع عن سياستها التوسعية .[1]

رغم هذه الصعوبات، واصلت اليابان حملتها التوسعية من جهة ومن جهة أخرى قامت اليابان بوضع خطة إستراتيجية تقضي بمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية في قواعدها في الباسيفيك،[2] وعلى رأس هذه القواعد قاعدة بيرل هاربر في السابع من ديسمبر 1941، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى دخول الحرب ضد اليابان في جنوب شرق آسيا.

لكن أول ما يلفت النظر في العلاقات الأمريكية اليابانية الممتدة منذ 150 عاما، أن الخوف كان عاملا مؤثرا فيها بدرجة كبيرة، في مراحلها المختلفة وحتى الآن، رغم التحالف القوي القائم بين البلدين وكون اليابان أهم حليف للولايات المتحدة بالجزء الشرقي من القارة الآسيوية، في نفس الوقت تحمل قدرا لا بأس به من التناقضات، فاليابان لا تنسى اليوم المساهمة الأمريكية في بناء دولتها الحديثة، وكذلك لا تنسى أن أول تجربة احتلال بتاريخها الممتد طوال 2500 عام كانت على يد جيش العم سام، فضلا عن تجربتها الأخرى المريرة غير المسبوقة ولا الملحوقة لأي دولة بكوكب الأرض، ممثلة بالاكتواء بنار القنبلة الذرية بنهاية الحرب العالمية الثانية.[3]

2-تطور الاهتمام الأمريكي بالصين:

والعوامل التي دعت أمريكا إلى الاهتمام بأمور هذه البلاد في أول الأمر هي عوامل في الغالب اقتصادية. على أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول القيام بعمل حربي منفرد لإرغام الحكومة الصينية على قبول مطالبها. فلقد آثرت كارهة سياسة التعاون مع الدول

---

[1] بن سماعيل زكرياء ، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012 - 2013، ص 33

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها

[3] **روجي جارودي، مراد هوفمان وآخرون**، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، (ط1، ج 1، القاهرة: مكتبة الشروق، القاهرة، 2001) ، ص 395.

الأوروبية الكبرى في كثير من الأحيان. والذي دعاها لذلك هو عدم استقرار الأحوال السياسية في الصين، وضعف نفوذ الحكومة الإمبراطورية المستمر. [1]

بعد انتهاء حرب الأفيون الأولى، واضطرار الصين إلى توقيع معاهدة نانكينغ(treaty of Nanking) سنة 1842مع إنجلترا، وحرصا من الولايات المتحدة الأمريكية على صيانة مصالحها فقد طالبت الصن بأن تعاملها بالمثل... وتحت التهديد باستخدام القوة اضطرت الصين إلى توقيع معاهدة وانجشيا Treaty of Wangshia في سنة 1844 مع الولايات المتحدة الأمريكية سلمت بمقتضاها لأمريكا بما سبق أن منحته من تسهيلات وامتيازات للحكومة الإنجليزية طبقا لما ورد بمعاهدة نانكينغ، بالإضافة إلى امتيازات أخرى جديدة تتعلق بمنح الأمريكيين حق الملاحة في مياه الصين الداخلية وتخفيض الرسوم الجمركية.[2]

كانت الصين حليفا للولايات المتحدة في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية من خلال السماح لقواعدها الجوبة بمهاجمة اليابان في جنوب شرق آسيا، كما كانت طرفا في الاتفاقيات والمعاهدات التي تلت الحرب وانضمامها إلى الأمم المتحدة وحصولها على مقعد في مجلس الأمن تمكن الشيوعيون من قلب الحكم فيها بعد الثورة الشيوعية في 4414 حيث كانت صدمة كبيرة للولايات المتحدة التي فقدت جزءا هاما في البنية الأمنية لشرق آسيا وكان بالإمكان بناء علاقات قوية من الناحية الاقتصادية والأمنية معه لكن هذا التغيير أصبح مهددا للولايات المتحدة، حيث أصبح المد الشيوعي على مقربة من مناطق النفوذ الأمريكية في المنطقة كما أصبحت الولايات المتحدة محاصرة من قبل الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية[3].

تحتل الصين حاليا مركز الصدارة في أولويات الاهتمامات الأمريكية في آسيا والعالم. لذلك تركز الولايات المتحدة جهودا واسعة في هذا الإتجاه.. حتى أصبحت التطورات الجارية بين البلدين تمثل الأحداث الأكثر أهمية وخطورة كمدخل للقرن الحادي والعشرين..لأنها تتعلق بمستقبل الوجه الصيني الذي سيتحرك من خلال خمس القوة البشرية في العالم...من

---

[1] ينظر **محمد محمود السروجي**، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، ص 72.

[2] المرجع السابق، ص 73-74.

[3] بن سماعيل زكرياء ، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، ، ص 47

ناحية أخرى تقع الصين في قلب منطقة آسيا – المحيط الهادي– التي تنتج الآن ما يوازي 50 بالمائة من إنتاج العالم ..والتي تسيطر على 60 بالمائة من تجارته. [1]

أما من الناحية الأمنية، فلا شك أن أمر هذه العلاقات يرتبط بأمن واستقرار قارة آسيا وقضايا الحرب والسلام فيها، في عالم تسيطر عليه استراتيجية أمريكية للسلام الأمريكي... وطالما استمرت الولايات المتحدة شديدة الحرص على منع أية دولة من منافستها في سيطرتها العالمية عامة وسيطرتها الإقليمية الحالية على حوض المحيط الهادي خاصة...والذي يطلق عليه " حوض المستقبل. [2]

بعد وصول ماوتسي تونغ إلى السلطة في الصين وإعلان جمهورية الصين الشعبية مع انسحاب تشانغ كاي تشك إلى جزيرة تايوان، قامت الولايات المتحدة بدعم الحكومات الليبرالية المناهضة للشيوعية في صورة جمهورية الصين(تايوان)كجزء من الحرب الباردة، وقد أدى هذا التعاون إلى تعقيد العلاقات الأمريكية الصينية لحوالي 30 سنة، كما أدى هذا التنازع حول الشرعية بين الصين الشعبية وجمهورية الصين إلى تأزم العلاقات أكثر في شرق آسيا خلال الحرب الباردة. [3]

شهدت المرحلة 1954–1955 نزاعا مسلحا قصيرا بين جمهورية الصين والصين الشعبية في– مضيق فرموزا، حيث قامت قوات جيش التحرير الشعبي الصيني بضم جزر يجيانغ شان yijiang shan مما اجبر تايوان على التخلي عن جزيرة تاشن. بالمقابل، قدمت الولايات المتحدة لإخلاء الجزيرة المتخلى عنها من السكان والجيش وهذا رغم إعلان الرئيس هاري ترومان بان الولايات المتحدة لن تتدخل في حال ما إذا تعرضت تايوان لهجوم مسلح من الصين الشعبية. [4]

وكان لوصول الرئيس ريتشارد نيكسون إلى البيت الأبيض في 1969 قلب الموازين في التعامل مع الصين، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض حصارا اقتصاديا على المنتجات الصينية صاحبته إجراءات مشددة ضد سفر الصينيين إلى الولايات المتحدة، حيث

---

[1] **القس إكرام لمعي، رضا شحاتة وآخرون،** الإمبراطورية الأمريكية ، صفحات من الماضي والحاضر، ص ص 149–150.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] **Kimie Hara,** Cold War Frontiers in the Asia-Pacific Divided Territories in the San Francisco System, (New York: Routledge, 2007), p-p 67-69.

[4] Ibidem,

وبمجرد وصوله إلى السلطة عمل على زيارة الصين في 1971 و 1972 حيث أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس الصيني ماوتسي تونغ لتطبيع العلاقات الصينية الأمريكية، فقد انعكست الزيارة على قبول الصين عضوة في الأمم المتحدة ثم الإقرار بأحقيتها في مقعد بمجلس الأمن لكن قضية تايوان بقيت عالقة ولم يتم التوصل إلى حل بخصوصها، حيث أن مجرد الإجراء الذي قامت به الولايات المتحدة هو سحب الاعتراف بتايوان وأحقيتها في مقعد بالأمم المتحدة، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم التجارة البينية بين الصين والولايات المتحدة التي انتقلت في 1971 من 5 ملايين دولار إلى 500 مليون دولار في 1973، وذلك كإجراء لدعم التطبيع. [1]

3-تطور الاهتمام الأمريكي بإندونيسيا:

فضلا عن التعاون مع سنغافورة وتايوان في منطقة غرب الباسيفيك، تحاول الولايات المتحدة خلق انسجام في الرؤى مع أكبر جزر جنوب شرق آسيا وأكثرها سكانا، مما يوفر أسسا لبناء قوة صاعدة في المنطقة، خاصة وأن إندونيسيا حققت مكتسبات اقتصادية هامة في العشريتين الماضيتين أتاحت لها هامشا لتكون قوة اقتصادية إقليمية تتوفر على عوامل القوة مثله على الخصوص الهامش الطاقوي الكبير[2].

ويذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت علاقات متينة مع إندونيسيا وصفتها بأنها عصر جديد من التعاون الثنائي في المنطقة يتضمن الأطر الأمنية الدفاعية والاقتصادية وذلك بخلق شبكة هامة من العلاقات البينية، خاصة بعد أن أفرزت انتخابات 2004 نظاما ديمقراطيا أنهى مرحلة حكم ديكتاتورية، حيث قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع الجيش الإندونيسي رغم الاتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان ضد هذا الآخر.[3]

في هذا الإطار، توسعت العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا من التركيز على بيع المعدات العسكرية إلى تطوير العلاقات الأمنية بين الجانبين لتكون مستدامة وذلك بتفعيل شبكة أمنية مع دول المنطقة بشكل يتيح تدفقا أكبر للمعلومات

[1] بن سماعيل زكرياء ، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 94

[3] المرجع نفسه، ص ص 94-95

الاستخباراتية بين الأطراف الإقليمية في إطار محاربة ومكافحة التهديدات الأمنية العابرة للقوميات الناشئة في غرب الباسيفيك[1] .

سلكت إندونيسيا بعد استقلالها طريق التضامن الأفريقي الآسيوي وعدم الانحياز. وقد انعقد المؤتمر الأفريقي الآسيوي الأول في باندونغ سنة 1955. وقد دشن هذا المؤتمر عصر الريادة الإندونيسية في العالم الثالث، واتجهت إلى التقارب مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية. وقد أدى ذلك إلى زيادة نفوذ الحزب الشيوعي الإندونيسي في إطار برنامج "الديمقراطية الموجهة" الذي كان يقوده سوكارنو[2].

ولكن الولايات المتحدة دبرت انقلابا ضد سوكارنو تزعمه قائد الجيش الإندونيسي آنذاك سوهارتو. وقد قام الأخير بتصفية الحزب الشيوعي الإندونيسي تصفية دموية كاملة. ومقابل ذلك ساندت الولايات المتحدة حكم سوهارتو، بل وتغاضت عن ضمه الإجباري لتيمور الشرقية سنة 1975، وعن حكمه الدكتاتوري. وقامت الولايات المتحدة بمنح المعونات إلى إندونيسيا مما أدى إلى تحويلها لتكون إحدى دعائم النفوذ الغربي في جنوب شرق آسيا. ودخلت إندونيسيا رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" التي أنشئت سنة 1967 تحت رعاية الولايات المتحدة عندما بدأ أوار الحرب الفيتنامية في التزايد.[3]

4-تطور الاهتمام الأمريكي بالفلبين :

بعد انهزام إسبانيا في حربها مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1898 حول كوبا " حاولت إسبانيا أن تستبعد موضوع الفلبين من المفوضات. وكانت هناك فكرة في الولايات المتحدة تقول بألا تأخذ الولايات المتحدة من هذه الجزر إلا ما يصلح لإنشاء محطة بحرية. ولكن الحرب الإسبانية الأمريكية ونجاح الأمريكيين فيها أدى إلى تقوية الرغبة في الفتح والتوسع. ولذا وجدت حكومة الولايات المتحدة من نفسها الرغبة والقوة لتطالب بجزر الفلبين

[1] المرجع السابق، ص 96.

[2] محمد السيد سليم، التدخلات الأجنبية في إندونيسيا، 3/10/2004، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/2004/10/03/ تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

[3] المرجع نفسه،

من إسبانيا. ولما رأت الحكومة الإسبانية أن تقنع الدولة المنتصرة بأن تأخذ جزءا من هذه الجزر وتترك الجزء الآخر، رأت الولايات المتحدة أن تصر على أخذ الجميع. [1]

ولكن الولايات المتحدة وجدت ألا تذهب في عداوة إسبانيا كل مذهب ورأت أن تسترضيها بعض الشيء، فدفعت ثمنا لا بأس به لشراء جزر الفلبين، وألحقتها بالجمهورية الأمريكية. [2]

اكتشف الفلبينيون أنهم تخلصوا من الاستعمار الإسباني ليقعوا في شباك الاستعمار الأمريكي فشنوا حرب عصابات ضد الأمريكيين، وحتى 4 فبراير 1899 كان قد قتل منهم أكثر من 3000 فيليبيني. واستمرت حرب المقاومة بقيادة إيميليو أجينالدو حتى سنة 1901 قتل خلالها أكثر من مائة ألف فيليبيني وخسارة 160 مليون دولار وانتهت بصدور قانون حكومة الفلبين في 1902 الذي دشن بداية حكم ذاتي محدود اكتمل بعد ذلك في 1916 إلى ما يقرب من حكم كامل. [3]

خلال مرحلة العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة في إطار سعيها لاستعادة السيطرة على جزر شرق آسيا بالتحرك نحو الفلبين التي انسحبت منها في مارس- أفريل 1942 ، وقامت الولايات المتحدة بغزوها في 20 أكتوبر- 1944، وذلك بهدف السيطرة على منفذ يتيح للقوات الأمريكية محاصرة اليابان والبقاء على مقربة من الجزر الرئيسية لليابان، حيث التحمت قوات الجانبين في بحر الفلبين بين 31 19-20 جوان 1944 والتي وصفت بأنها آخر المعارك الكبرى في المنطقة خلال الحرب العالمية والتي حسمت نتيجتها لصالح الولايات المتحدة. [4]

أثرت الهزيمة اليابانية الجديدة في بحر الفلبين على مناطق النفوذ اليابانية التي أصبحت مكشوفة، حيث تحرك إليها مشاة البحرية .وفي 9 جانفي 1945 توجهت سفن الإنزال الأمريكية إلى سواحل لوزون، حيث تمكن مشاة البحرية من السيطرة على قاعدة كلارك الجوية في 25 جانفي 1945، كما تمكنت القوات الأمريكية في 4 فيفري من

---

[1] ينظر **محمد محمود السروجي**، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص ص 89-90

[3] **روجي جارودي ، مراد هوفمان وآخرون**، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، ص 26.

[4] بن سماعيل زكرياء ، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، ص 40.

السيطرة على مانيلا فيما أسفرت هذه المعارك عن جرح 14000 جندي ياباني و 48000 من جانب الولايات المتحدة في حين قتل 33600 جندي واسر 12000 آخرين.[1]

يمثل البعد الاستراتيجي للفلبين عاملا آخر في السياسة الأمريكية القائمة على الإبقاء على التحالفات التقليدية في المنطقة، فطبيعة المصالح الأمريكية المتغيرة والثابتة تلزم الإبقاء على التحالف الأمريكي الفلبيني رغم دوره النسبي في المنطقة، فالفلبين تمثل الرابط الجيوستراتيجي بين شمال شرق–القارة ومنطقة بحر الصين الجنوبي التي تشهد تناميا متزايدا للتهديدات الأمنية التي يمكن أن تشكل خطرا على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وبالتالي تحاول الولايات المتحدة خلق جسر يؤمن لها التواصل بين جنوب آسيا وشرقها، وذلك للدور الذي تمثله الفلبين في الهندسة الأمنية الأمريكية لشرق آسيا ككل، إذ أن إلزامية مواجهة التهديدات الناشئة تحتم على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع دولة تحتل المرتبة 105 مصنفة من حيث تفشي الفساد.[2]

المبحث الثاني: طبيعة المصالح الأمريكية

المطلب الأول: التواجد العسكري الأمريكي بمنطقة بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا:

على الرغم من ساحلها البالغ طوله أربعة عشر ألف كيلومتر، بمجرد خروجها إلى البحر، تواجه الصين الجيش الأمريكي. فبالإضافة إلى قواعد عسكرية قوامها عشرات الآلاف من الرجال في اليابان وكوريا الجنوبية، هناك بضع مئات من الجنود في كل من سنغافورة وتايلاند وباكستان، إلخ.

تساعد البحرية الأمريكية اليوم القوات البحرية وخفر السواحل في كل من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا في تكوين قوة مشتركة للحود مون القرصنة في مضيق ملقا والمياه المحيطة بالأرخبيل الإندونيسي، وهذا ما جعل الآسيان تتمسك بالمساعدة الأمريكية في مجال مكافحة القرصنة بصورة خاصة، وقود تستمر الآسيان في التمسك بهذه المساعدة في

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

المستقبل، وذلك على اعتبار أنه حتى الآن لا ماليزيا ولا إندونيسيا لديها القدرة على القيام بفعالية في مراقبة المضيق والسواحل الخاصة بها. [1]

أما في الفلبين، أعلن الرئيس رودريغو دوتيرتي في 10 فبراير 2020، إلغاء الاتفاقية التي تسمح للقوات الأمريكية بالرسو بموانئها – وهو قرار ليس له أي تأثير في هذا الوقت. أما فيتنام فهي لا تحتضن أية قاعدة، لكنها تعرض على البحرية الأمريكية الرسو.[2]

يقوم التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا على نقاط هامة تمثل المقاربة الأمريكية لاستمرار تواجدها في المنطقة :

1) المساهمة العملية في الأمن الإقليمي وتعزيز الأمن والاستقرار وردع الصراعات في المنطقة بتقديم الالتزامات بهدف التقليل من الحاجة للقوة العسكرية.
2) التأكيد على العزم الراسخ للولايات المتحدة على الدفاع عن الدول الحليفة لها والصديقة في إطار اتفاقيات الدفاع المشتركة التي أبرمتها معها والتي تفسر الردع الذي تنتهجه للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، مما سيكلف الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة كثيرا، خاصة في إطار الصراع المتنامي في شبه الجزيرة الكورية.
3) منع التهديدات الأمنية في المنطقة من الانتشار أكثر وذلك بتشكيل طوق أمني على هذه التهديدات الناشئة وهو ما يمثل دور الحضور العسكري الأمريكي في التخفيف من حدة هذه التهديدات بمحاصرتها من خلال عمليات استباقية ضدها وذلك من خلال المشاركة الفعالة مع دول المنطقة لمواجهة هذه الأخطار.
4) الإسهام الأمريكي المشترك مع دول المنطقة في بناء التنمية السياسية الاقتصادية والعسكرية ضمن بيئة متنوعة إقليميا ينتج عنه توسيع الثقة على هذا المستوى وتعزيز درجة القبول بالحضور الأمريكي من خلال التركيز على الأمن المشترك والمتعدد[3].

---

[1] سرمد زكي الجادر،" الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة ا لأمريكية"، مجلة قضايا سياسية، العدد 44 – 43 ، جامعة النهرين، العراق، 2016 ، ص1–26.

[2] Cécile Marin&Fanny Privat, « Présence américaine dans le voisinage chinois », Chine- États-Unis, le choc du XXIe siècle, Le Monde Diplomatique, Avril 2020.

[3] بن سماعيل زكرياء ، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، ص ص 98–97

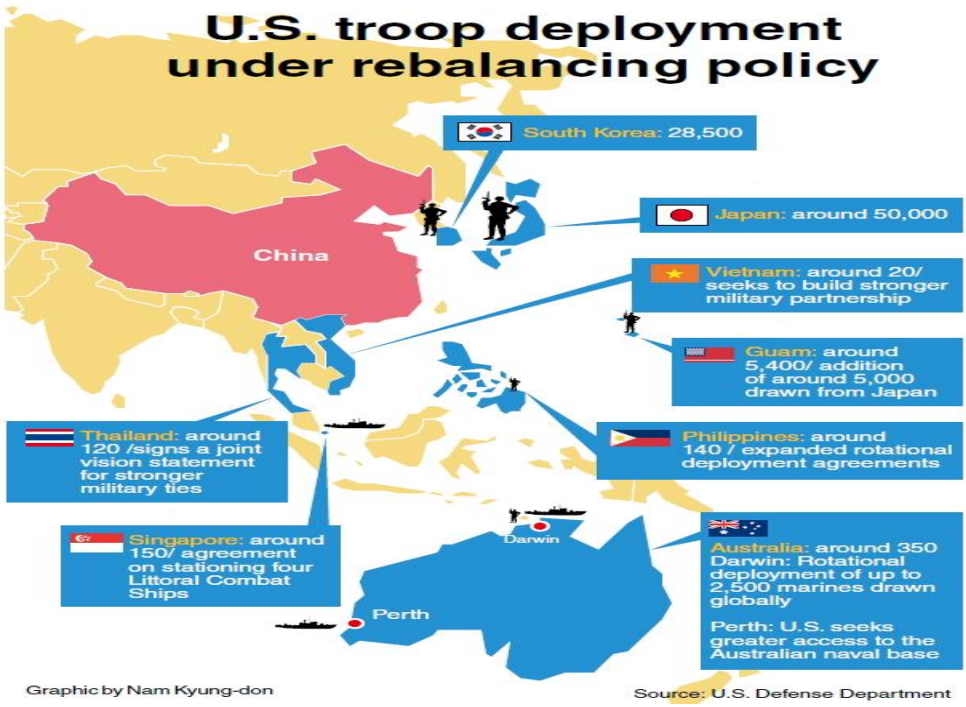

الخريطة 08: القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا[1]

صحيح أن البحرية الأمريكية فقدت قواعدها في تايلندا عام 1975 وانسحبت من قواعدها الفلبينية عام 1991، لكن ذلك لم يضعف القوة البحرية الأمريكية المطلقة أو النسبية. ففي نواح عديدة ضمنت الولايات المتحدة قواعد في شرق آسيا بسبب فقر حلفائها الذي لا يستطيعون أن يبنوا أو يصونوا التسهيلات الجوية والبحرية، ولكي تتحمل الولايات المتحدة هذا العبء أصرت على ملكية تلك التسهيلات. لذلك توجد الآن تسهيلات جوية وبحرية ممتازة في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، ولذلك فإن البحرية الأمريكية تهتم بـ " الأماكن وليس القواعد" Places not bases. كما أن لدى واشنطن اتفاقيات وصول إلى التسهيلات في سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وبروناي.[2]

وحيث أن القوى الأخرى لا تتمتع بحرية الوصول إلى التسهيلات في أي من هذه الدول وليس لديها حاملات طائرات ولا تملك طائرات راسية على الأرض يمكنها أن تظهر القوة في المنطقة فإن البحرية الأمريكية تهيمن على جنوب شرق آسيا البحرية، بما في ذلك طرق الملاحة البحرية المهمة التي تربط شرق آسيا بالشرق الأوسط. [3]

---

[1] X., « Le pivot stratégique américain vers l'Asie », *Stratégie totale*, http://www.strategietotale.com/forum/103-de-la-strategie/175543-le-pivot-strategique-americain-vers-l-asie-pacifique, Consulté le 18/05/2022.

[2] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص ص 317-318.

[3] المرجع نفسه، ص 318.

لقد ساهم التواجد العسكري الأمريكي على مدى العقود التي قضاها في منطقة شرق آسيا في تشكيل جدار صد أمني لمنع التهديدات الأمنية التقليدية من الوصول إلى فضاء الباسيفيك الذي تحاول الولايات المتحدة الحفاظ عليه خاليا من الأخطار الأمنية بما أنه فضاء أمني خالص، حيث حاولت الولايات المتحدة العمل بالتنسيق مع حلفائها على تفعيل استراتيجية أمنية مبنية على مساهمتها في الدفاع عن حلفائها ضد أي خطر يترتب عن الوضع المتقلب في شرق آسيا، بالمقابل، يقوم عملاء الحلفاء بدعمها في النشاطات الخارجية التي يمكن أن تشكل تهديدا لمصالحها. [1]

لكن إذا استمرت التوجهات الحالية، وأرادت الولايات المتحدة الاستمرار في طمأنة حلفائها في المنطقة، فعليها أن تحد من ضعف قوتها في مواجهة إستراتيجية الصين في الأرض الحرام، وهذا يتطلب استثمارات مكلفة، مثل طائرات سرية دون طيار يمكن أن تعمل من سطح حاملة الطائرات، وغواصات ذات مقدرة قتالية عالية في البر، ودفاعات صواريخ باليستية محلية، ومزيد من منظومة الأقمار الصناعية الصغيرة المرنة وقدرات فضائية إلكترونية.[2]

المطلب الثاني: حماية الأمن القومي الأمريكي باحتواء العملاق الصيني

يؤكد خبراء الإستراتيجية الأمريكية أن القارة الآسيوية ستكون " قارة القرن القادم" وفي هذا الإطار تحرص الولايات المتحدة على توسيع نطاق التواجد الأمريكي الفاعل سياسيا واقتصاديا وأمنيا في هذه القارة ..وتحاول السيطرة على مقدراتها..وتخضع هذه التوجهات الأمريكية أساسا للمصالح الاقتصادية.. التي أحدثت تحولات جذرية في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في العقد الحالي تجاه المناطق المهمة من العالم. [3]

من بين أهم المصالح الأمريكية في المنطقة، اعتقاد الكثير من المحللين أن معدل النمو الاقتصادي الكبير للصين من الممكن أن يجعل منها قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية بعد خمسة عشر عاما على أقل تقدير، وهو ما يطرح سيناريو لحرب باردة جديدة طرفها الصين والولايات المتحدة الأمريكية. إن هذا الاعتقاد دفع بالسياسة الأمريكية

[1] المرجع السابق، ص 118.

[2] **جوزيف ناي**، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ص 58.

[3] **القس إكرام لمعي، رضا شحاتة وآخرون**، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، ص 148.

إلى التركيز على إستراتيجيتين لعرقلة التنمية والنمو في الصين. **أولهما:** الاستفزاز المستمر في ممر تايوان وبحر الصين. وثانيهما: إحياء برنامج الدرع الدفاعي الأمريكي الذي يمكن أن يضغط على القيادة الصينية ويجرها نحو سياسة رفع الإنفاق العسكري على حساب وتيرة الاستثمار في حقول التنمية. وهذا سيؤدي حتما إلى انهيار الاقتصاد الصيني على غرار ما حدث للاتحاد السوفياتي السابق.[1]

وبالتالي فإن من مصلحة الولايات المتحدة تكمن في ضمان وجود استراتيجي في المنطقة مما يجعلها تقزم عسكريا كل محاولة من أي قوة للهيمنة على المنطقة، وفي نفس الوقت فهي تحتاج إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة التي ستوفر للقوات الأمريكية وجود متقدم على غرار الدور الذي تقوم به اليابان بعد الحرب الباردة، كما توصلت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع اندونيسيا وسنغافورة وبروناي عبر تواجد قواعدها ما يشكل تطويقا بحريا للصين.[2]

وجدير بالذكر هنا أنه بالإضافة إلى أهمية بحر الصين الجنوبي لتدفق التجارة الدولية، فإنه يمثل المنفذ الرئيس للصين إلى البحار والمحيطات المفتوحة في العالم، ومن الصعب تصور أن الصين تتحول إلى قوة عالمية رئيسة إذا تمكنت الولايات من شل حركتها وخنقها هناك، لذلك فإن صدام النفوذ في منطقة بحر الصين الجنوبي على وجه الخصوص يمثل عقدة الصراع في الوقت الحاضر بين القوتين الرئيستين في العالم، وهذا ما يفسر موقف وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو في إعلان رفض بلاده تأكيد بكين سيادتها على بحر الصين الجنوبي ومحاولات واشنطن تحريض الدول المحيطة ضدها[3].

وفي السياق ذاته، تخشى الولايات المتحدة من نتائج الجهود الصينية في محاولاتها للسيطرة الكاملة على الأراضي والموارد البحرية التي يزخر بها بحر الصين الجنوبي وأن تصبح قوة ذات سيادة في المنطقة، وذلك سيعمل على إضعاف الوجود الأمريكي في غرب

---

[1] عبد الصمد سعدون عبد الله، "الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين"، ص ص 98-99.

[2] **إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 335.

[3] فهد المضحكي – الأيام البحرينية، مدونات إيلاف، يومية إلكترونية ، العدد 7702، 21 ماي 2022، https://elaph.com/Web/NewsPapers/2020/10/1308657.html، تاريخ الإطلاع : 2022/05/09

المحيط الهادي وفي نظام تحالف المحيط الآسيوي، ما دفع الواليات المتحدة إلى تعزيز وجودها في المحيط الهادي وتعزيز علاقاتها مع حلفاءها التقليديين والبحث عن شركاء جدد مع دول جنوب شرق آسيا[1].

للولايات المتحدة مصلحة في ضمان وجود استراتيجي كاف في الشؤون الإقليمية بحيث يمكنها أن تقاوم عسكريا محاولة أية قوة للهيمنة على المنطقة. ومن أجل أنجاز هذا الهدف، تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة التي ستوفر للقوات الأمريكية التسهيلات الضرورية للحفاظ على وجود متقدم في المسرح. فبالنسبة لقوة بحرية من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة يعد من الملائم أن تجد تعاونا مع قوة بحرية بعيدة عن الشاطئ من الصف الثاني، وذلك لكي تكون القدرات متتامة وبحيث يمكن للحليف الإقليمي أن يوفر للقوة البعيدة تسهيلات بحرية متقدمة في المسرح وآمنة نسبيا مع ذلك.[2]

ويذهب الباحث ستيفن ج. روشنسكي إلى مقارنة بحر الصين الجنوبي بالخليج العربي وبحر قزوين من حيث الأهمية الإستراتيجية وذلك من زاويتَين:

الأولى: تداخل موارده من الطاقة بين الدول المطلة على المسطحات المائية.

الثانية: استعداد الدول المشتركة جغرافيًا في هذه المسطحات المائية لنشر قواتها العسكرية من أجل الدفاع عما تراه مصلحة وطنية حيوية لها.[3]

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدد من التدابير لحماية مصالحها في بحر الصين الجنوبي المتمثلة في:

1- دعم وتعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع عدد من الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الأعضاء الرئيسيين في رابطة دول جنوب شرق آسيا مثل: إندونيسيا والفلبين وسنغافورة وفيتنام.

2- ازداد تواتر التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وبين عدد من البلدان في المنطقة، بالإقتران مع إعادة التوازن الاستراتيجي لواشنطن إلى آسيا.

---

[1] المرجع السابق، ص 60.

[2] **مايكل إي براون وآخرون**، صعود الصين، ص 335.

[3] دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت – لبنان نوفمبر 2018 ،. https://books.google.com.lb/books?id : تاريخ الإطلاع : 2022/05/21

3- دعم وتعزيز العلاقات الدفاعية الأمريكية المتنامية مع سنغافورة، والانتشار الأمامي للسفن القتالية الأمريكية فيها كجزء من تجسيد ملموس لإلتزام واشنطن بإعادة التوازن. حيث وصلت " يو إس إس فريدوم " إلى سنغافورة في أبريل 2013 كجزء من خطط واشنطن لزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

4- تعهدت الولايات المتحدة بتعزيز العلاقات العسكرية مع الفلبين – أحد أقدم حلفاء أمريكا في المنطقة– لتأمين الممرات البحرية لجنوب شرق آسيا بما يتماشى مع مبدأ حرية الملاحة. كما سعت واشنطن إلى تعزيز دعمها السياسي لمانيلا كجزء من المحور الإستراتيجي لآسيا، والدفاع عن حليفتها من العدوان المتزايد للصين في المياه التي تطالب بها الفلبين.[1]

وعلى صعيد آخر، ربما يكون دافع الولايات المتحدة الحقيقي هو الخوف من تآكل «النظام الدولي» الذي تستفيد منه بشكل كبير. يقول «خبير» بحر الصين الجنوبي جريجورى بولينج من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومقره واشنطن أن سبب هذا الموقف الغريب هو أنه إذا نجحت الصين، فقد تحاول روسيا أن تحذو حذوها في القطب الشمالي، وكذلك إيران في الخليج. ويمكننا أن نقيس توجه الولايات المتحدة فى بحر الصين الجنوبي مع ما طبقته الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية فيما عرف بـ «مبدأ مونرو» والذي جعلها تسيطر على خليج المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي.

وعل صعيد آخر، دافع آخر للولايات المتحدة يقوم على أساس أنها إذا لم تدعم أصدقاءها وحلفاءها فيما يتعلق بمصالحهم، فإنها ستفقد مصداقيتها ليس فقط في المنطقة ولكن فى العالم. هذه معضلة هي من أوقعت نفسها فيها. ففي 13 يونيو 2020، تعهد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بأننا «سندعم البلدان ـ التي تدرك أن الصين قد انتهكت مطالباتها الإقليمية القانونية ومطالباتها البحرية أيضًا... سنستخدم جميع الأدوات الممكنة..».. ومن المفترض أن يشمل ذلك التهديد باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر.

[1] غزلان محمود عبد العزيز، "الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، ص ص 203-204.

إن هيمنة الصين على بحر الصين الجنوبي ستدفع الجيش الأمريكي إلى خارج المنطقة وستهز، إن لم يكن ستحطم، ما شيدته «المحيط الهندي الهادئ الحر والمفتوح» الذي تأمل في استخدامه لتشكيل تحالف ضد الصين. لكن، إذا حدث وطلب الحلفاء مساعدتها ولم تستجب كما هو متوقع، فإن مصداقيتها فى المنطقة ستتعرض لضربة كبيرة. خصوصا وأن الولايات المتحدة لديها ضغوط داخلية أكثر من الصين لأن العديد من الأمريكيين سيترددون فى تأييد عمليات خارجية أخرى دعما لمفاهيم غامضة أو خاطئة مثل «المحيط الهندي الهادئ الحر والمفتوح» أو «حرية الملاحة[1].

الخريطة 09: الممرات الرئيسية لنقل النفط ببحر الصين الجنوبي [2]

[1] Mark J. Valencia, The US, China And South China Sea: What Really Drives The Conflict, Eurasia review, November 2, 2020, https://www.eurasiareview.com/02112020-the-us-china-and-south-china-sea-what-really-drives-the-conflict-analysis/ , Consulté le 18/05/2022.

[2] Philippe RAGGI, « Le réveil de l'Asie au sein d'un monde multipolaire », *Realpolitik tv*, https://mecanoblog.files.wordpress.com/2010/05/f044013a.gif, consulté le 12 octobre 2016. Consulté le 18/05/2022.

المطلب الثالث: حرية الملاحة البحرية والجوية في بحر الصين الجنوبي

والمصلحة الرئيسية التي تعد الحجر الأساس للدور الأميركي في بحر الصين الجنوبي، تتمثل في مطالبتها للصين بضرورة احترام حرية الملاحة في هذا النطاق، استنادًا إلى القانون الدولي للبحار، الذي ترى بحسب تفسيرها له أنّه يجيز للدول جميعًا استخدام النطاقات الاقتصادية الخالصة في أي نطاق بحري، ما يحتّم على الصين في مثل هذه الحالة احترام القانون الدولي، إن كانت فعلًا تريد أن تكون ضمن منظومة الدول الديمقراطية في العالم. وهي تتخوف من تهديد وجودها الكامل في غرب المحيط الهادئ، عبر اعتراض أسطولها لدى دخوله إلى بحر الصين الجنوبي، وفي هذا الإطار تؤكد الصين أنّها ستعمل على احترام حرية مرور السفن والطائرات عبر هذا النطاق، شرط أن تكون متجهة إلى مكان آخر، وألا تقوم بأي مناورة عسكرية أو جمع بيانات ذات فائدة عسكرية أو استخبارية، في حين تصر واشنطن على أنّ بحر الصين الجنوبي والممرات المؤدية إليه تعد مياهًا دولية، وهي تخضع لقانون حرية الملاحة، الذي يُسمح بموجبه القيام بالتمارين العسكرية وجمع المعلومات ذات الطبيعة العسكرية والاستخبارية.[1]

اكتسب أهمية إستراتيجية وبخاصةٍ بعد نمو التجارة العالمية، حيث تمر به ثلث الشحنات البحرية العالمية بقيمة أكثر من 7 تريليون دولار، أي 15 ضعف قناة بنما وثلاثة أضعاف قناة السويس، كما زادت أهميته الإستراتيجية كونه يحوي 7 مليار برميل نفط كاحتياطيٍ محتمل، و900 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مصائد الأسماك الغنية. وهو ما جعل الدول المطلة عليه تتنافس في الاستيلاء على الجزر المتناثرة فيه، التي يتجاوز عددها 205 جزر، أشهرها براسيل وسبراتلي وعدد من الصخور والكثبان الرملية والشعاب المرجانية، معظمها غير مأهولة بالسكان، ويتشكل بعضها من عدد قليل من الصخور. وقد شكل بحر الصين الجنوبي أزمة كبرى على مدار السنوات القليلة الماضية، وأصبحت الأوضاع في هذه المنطقة تُنذر باحتمال تحوّلها إلى منطقة نزاع، في ظل عدم التدخل لوقف هذا الخطر المحدق، وشهدت عددًا من النزاعات الإقليمية المتقاطعة في ظل السيادة المتنازع عليها بين العديد من الدول. بالإضافة إلى المزاعم التوسعية

[1] Michael Wesley, China Flexes: the dispute over the outh China Sea will come to affect more than just China's near neighbours, September 2016, https://www.themonthly.com.au/issue/2016/september/1472652000/michael-wesley/china-flexes#mtr Consulté le 18/05/2022.

للصين، ثمة دول أخرى لها المزاعم نفسها في السيادة على هذه المنطقة، مثل الفيليبين وفييتنام وماليزيا وبروناي وتايوان، ولا تقتصر النزاعات القائمة على حق استغلال الموارد وحسب، بل هناك قلق حقيقي من جانب الولايات المتحدة الأميركية والدول المتنازعة من محاولات الصين تقييد حرية الملاحة في المنطقة من دون مراعاة القيود التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[1]

يوجد حاليا خلاف رئيس ي بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي الشرقي يتمثل في اعتراض الصين أساسا على أنشطة المراقبة الأمريكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، في حين ترى واشنطن إن اتفاقية قانون البحار تسمح للدول بحرية التحرك في مناطق أعالي البحار بما فيها المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية، هذه الحريات تشمل الحق في القيام بأنشطة عسكرية سلمية، والتي تشمل أعمال المراقبة وعمليات المسح العسكري، ولكن الصين ترى أن هذه الأنشطة غير سلمية وتستهدفها بشكل مباشر وقاد هذا الخلاف إلى العديد من الحوادث.[2]

وترى الولايات المتحدة أن بحر الصين الجنوبي وجزره، مناطق متنازع عليها، ولم يتم حسم النزاع بشأنها حتى الآن، ومن ثم فحرية الملاحة الدولية مكفولة في هذا البحر، وأن أي أعمال تقوم بها الوحدات البحرية الأمريكية في هذا البحر لا تمثل تهديدا للصين أو مساسا بسيادتها، مع التأكيد على أنها لا تنحاز لطرف على حساب طرف في هذا النزاع، حيث تصر على ضرورة حله من خلال التحكيم الدولي بدلا من القوة، وأن كل المطالب السيادية يجب أن تقوم على الملامح الطبيعية للأرض وفقا لأحكام القانون الدولي. [3]

إن التخوف الأكبر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة هو سعي الصين لإعلان محتمل عن منطقة تحديد الدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي على المدى الطويل، ولا شك أن هذا القرار سوف يؤدي إلى ردَّة فعل دبلوماسية عنيفة من قِبل اتحاد

---

[1] العميد الركن حيدر علي سكينه، الأهمية الجيو – إستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي – الصيني حوله، مجلة الدفاع الوطني، العدد 115، ص ص 5-6.

[2] Michael McDevitt ,The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future, Center for Naval Analyses, Washington , November 2014,p3. https://www.cna.org/archive/CNA_Files/pdf/iop-2014-u-009109.pdf Consulté le 18/05/2022.

[3] محمد سعد أبو عامود، التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، جريدة الخليج، 2016/12/14.
https://www.alkhaleej.ae/ تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

دول جنوب شرق آسيا، وكذلك من قبل الولايات المتحدة، ولكن الصين ستكون في موضع قوي في حالة استغلال الوضع الجديد، ما يجبر جميع الطائرات التي تستخدم هذا المجال الجوي التواصل مع السلطات الصينية الذي يمكن أن يمنح الصين خيارات ونفوذ أكبر لفرض منطقة تحديد الدفاع الجوي دون أي خوف أو قلق من العواقب الدبلوماسية. [1]

تعد المضايق البحرية نقطة أساسية للتحكم بالملاحة البحرية وتحتل مكانة جيوبوليتيكية وإستراتيجية هامة مما يجعلها نقطة للصراع والتنافس السياسي بين الدول الإقليمية مما جعلتها محط اهتمام الجغرافية السياسية التي تدرس التفاعلات بين الموقع الجغرافي والواقع السياسي للدولة.[2]

احتل الموقع الاستراتيجي لجزر" سبراتلي "أهمية قصوى في أذهان المخططين الاستراتيجيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، و رغم أن هناك عدد قليل جدا من ملامح الحياة على جزر بحر الصين الجنوبي فإن لها قيمة استراتيجية للمطالبين بها لأنه يمكن أن يكون لديهم مدارج كبيرة بما يكفي لاستيعاب الطائرات التكتيكية المتاخمة لأحد أهم المناطق من حيث الحركة التجارية للسفن، حيث أن الحصول على السيادة يوفر موطئ قدم قد تمكن دولة ما أن تتدخل في التجارة من وإلى الصين وبقية شمال شرق آسيا، رغم أن هذا مستبعد على المستوى القريب والمتوسط، وأبعد من ذلك، والسبب الرئيسي وراء أي من المطالبين أيضا أنه من يمتلك العديد من هذه الجزر يمتلك إلى حد كبير ملامح الأرض فوق المياه، إذ أن السيادة على هاته الجزر تحمل معها بعض الحقوق لموارد المياه، إما 12 ميلا للمياه الإقليمية المحيطة، أو ميزة المنطقة الاقتصادية الخالصة 200 ميل بحري وهذا ما يمكنها من الاستفادة من الثروات المحيطة بهذه الجزر على غرار صيد الأسماك والنفط والغاز والمعادن ...إلخ[3]

---

[1] جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي :بؤرة الصراع القادم، ت:كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، 6 يونيو 2016، ص ص 5-6.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html تاريخ الإطلاع : 2022/04/15.

[2] عبد الأمير عباس عبد، وسام علي كيطان، " الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق ملقا"، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 80، كلية التربية ، الأصمعي، ديالى، 2019، ص2.

[3] Michael McDevitt ,The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future, Center for Naval Analyses, Washington , November 2014,p3. https://www.cna.org/archive/CNA_Files/pdf/iop-2014-u-009109.pdf Consulté le 18/05/2022.

وفي هذه القضية، ليست الولايات المتحدة من دول المنطقة، وهي تبعد أكثر من 8 آلاف كيلومتر عن بحر الصين الجنوبي، كما ليست أميركا من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلا أنها تدخلت وما تزال تتدخل في بحر الصين الجنوبي، وبدا كأنها أكثر تحمسا حتى من دول المنطقة في مواجهة الصين. سياسة الذراع الطويلة هذه وتصرف أميركا كأنها "شرطي العالم" مزعج ومكروه[1].

ترسل الولايات المتحدة طائراتها وسفنها الحربية إلى بحر الصين الجنوبي للقيام بمهام الاستطلاع عن قرب واستفزاز الصين مرارا وتكرارا، كما تستخدم أسلوب الترغيب والترهيب مع حلفائها وشركائها لإجراء مناورات عسكرية مشتركة في هذا البحر، كل ذلك تحت شعار "الحفاظ على حرية الملاحة والتحليق." . في الحقيقة، تعتبر أميركا بحر الصين الجنوبي "جهاز صرّاف آلي" تسحب منه مصالح إستراتيجية، أي تسعى إلى جعل الدول المشاطئة لهذا البحر تعتمد بشكل أكبر عليها أمنيا، لذلك تتعمد خلق حالة من التوتر والفوضى في بحر الصين الجنوبي لتكوين انطباع سيئ عنه: هذا البحر غير آمن، وبالتالي تحقيق مصالحها الأمنية والعسكرية، من خلال بيع أسلحتها مثلا[2].

وبالإضافة إلى ما سبق في إطار حماية الولايات المتحدة الأمريكية لحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، تهتم واشنطن بتوضيح أن محور الدولة في آسيا ليس مصمما لعبة محصلتها صفر لاستهداف الصين وعزلها، بل للوفاء بدور الولايات المتحدة كمزود موثوق للأمن الآسياوي – لا يزال قويا بما يكفي للحفاظ على علاقات التحالف الحيوية والحفاظ على التوترات الإقليمية. وفي حالة وجود أي صراع إقليمي على الأراضي المتنازع عليها، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن حليفتها القديمة، الفلبين، ودعم شركائها الإقليميين مثل إندونيسيا وماليزيا. فإن القيام بخلاف ذلك من شأنه أن يقوض مصداقية أمريكا، ليس فقط في جنوب شرقي آسيا، ولكن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى.[3]

---

[1] لي قانغ، أهداف أميركا وراء تعكير بحر الصين الجنوبي، 15-04-2021
https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA-BAA-DcA/FaJDIA/index.html تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

[2] المرجع نفسه،

[3] غزلان محمود عبد العزيز، "الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، ص 207.

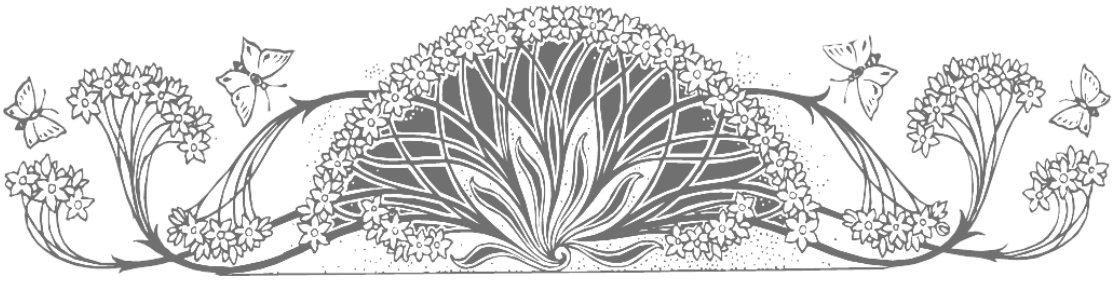

الخاتمة

نحمد الله على ما منّ به علينا من إتمام هذا البحث، ومن خلال ما قمنا به في هذه الدراسة نعرض ما توصلنا إليه من نتائج نجملها فيما يلي:

1- المنافسة بين الصين والولايات المتحدة للسيطرة على بحر الصين الجنوبي على أشدها، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، فباختفاء العدو المشترك لكليهما توضحت نوايا كل قوة في الهيمنة.

2-بدأت بوادر التعاون بين القوتين منذ سبعينيات القرن المنصرم بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية ابتداء باسترجاع الصين لحق الفيتو في مجلس الأمن من حكومة جمهورية الصين الوطنية إلى غاية تخلي الزعيم الصيني دينج شياو بينج عن النموذج الاقتصادي الشيوعي وتبني النموذج الرأسمالي .

3-تتبادل الصين والولايات المتحدة منافع جمة من مبادلاتهما الاقتصادية رغم عجز الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين.

4- تعي الولايات المتحدة الأمريكية أن التعاون مع الصين في المجال الإقتصادي يسهم في

5-تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الصين وحصرها في هذه المنطقة لتقليم أظافرها والحؤول دون تهديد مصالحها في مناطق أخرى من العالم.

6-تعي الولايات المتحدة الأمريكية أن حلفائها في مناطق أخرى من العالم على غرار أوربا والشرق الأوسط يرصدون ويرقبون كل ما يحصل في منطقة بحر الصين الجنوبي لاستشراف مدى التزامها بتعهداتها ذات الصلة بالدفاع عنهم .

7-تنتهج الصين سياسة خارجية عدوانية في المجالين السياسي والعسكري فيما يخص بحر الصين الجنوبي لكونها ترى أن هذه القضية تتعلق بسيادتها وأمنها

القومي. أما في المجال الاقتصادي فهي تعتمد المهادنة وتكثيف المبادلات التجارية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المعنية بالنزاع في المنطقة.

8-تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية منذ اعتمادها مبدأ مونرو في سياستها الخارجية أن المحيط الهادي بالإضافة إلى أمريكا الجنوبية لا تعدو أن تكون مجال حيوي لمصالحها وأمنها القومي.

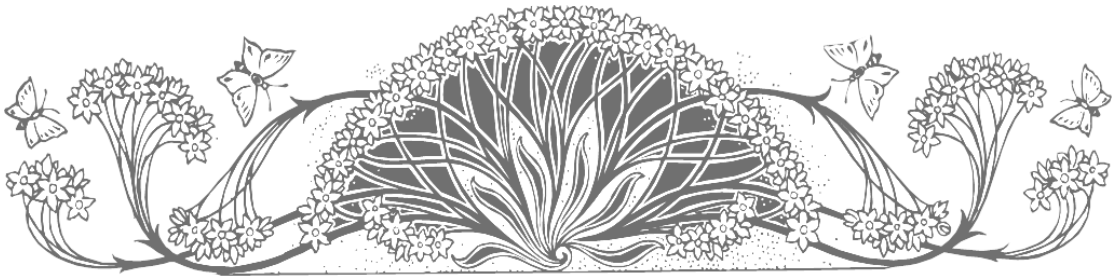

قائمة المصادر والمراجع

1- كتب :

أ- عربية:

1- **القس إكرام لمعي، رضا شحاتة وآخرون،** الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر،(ط1،ج3، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002).

2-**باسكال بونيفاس،** الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا، تر: إياد عيسى، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2020).

3-**توم ميلر،** الحلم الآسياوي للصين، تر: عبد الرحمن أياس، (ط1، دبي: دار قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2019).

4-**جانغ يون لينغ،** الحزام والطريق، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تر: آية محمد الغازي، (ط1، القاهرة: دار صفصافة للنشر، 2017).

5-**جوزيف ناي،** هل انتهى القرن الأمريكي؟، تر: محمد إبراهيم العبدالله، (ط 1، الرياض: العبيكان للنشر، 2016).

6-**دانييل بورشتاين، أرني هدي كيزا،** التنين الأكبر، الصين في القرن الواحد والعشرين، ، تر: شوقي جلال، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001).

7-**روجي جارودي، مراد هوفمان وآخرون،** الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، (ط1، ج 1، القاهرة: مكتبة الشروق، القاهرة، 2001) .

8-**زبغنيو بريجينسكي،** رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، تر: نافع أيوب لبس (ط2، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1999) .

9-**شيوي قوانغ،** جغرافيا الصين، تر: محمد ابو جراد،(ط1، بكين، الصين: دار النشر باللغات الأجنبية، 1987).

10- **فرانسواز لوموان،** الإقتصاد الصيني، تر: صباح ممدوح كعدان، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2010).

11-**فرانسيس جالجانو وإيوجين بالكا،** الجغرافيا العسكرية الحديثة، (ط 1، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

12-**مايكل إي براون وآخرون،** صعود الصين، تر: مصطفى قاسم(ط1،القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

13- **محمد محمود السروجي**، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).

14-**مكسيم لوفابفر**، السياسة الخارجية الأمريكية، تر: حسين حيدر (ط 1، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006).

15-**نيل فرجسون**، الصنم، صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، تر: معين محمد الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006).

16-**وليد سليم عبد الحي**، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، (ط 2، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

ب-أجنبية:

1-Geoffrey Till and others, Globalization and Defence in the Asia-Pacific ,(New York : Routledge, ,2009) .

2-Kimie Hara, Cold War Frontiers in the Asia-Pacific Divided Territories in the San Francisco System, (New York: Routledge, 2007).

3-Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions,(washigton DC : Congressional Research Service ˜ The Library of Congress, March 2013).

2-الدوريات:

أ-عربية:

1- أندرو سكوبل، " بحر الصين الجنوبي والتنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين"، تر: سرى فؤاد عبد الكريم، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي، المجلد الثاني، العدد الثامن، أفريل 2021.

2-رتيبة برد، " الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 02 ، 2021.

3-سرمد زكي الجادر،" الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة ا لأمريكية"، مجلة قضايا سياسية، العدد 44 - 43 ، جامعة النهرين، العراق، 2016 .

4-عبد الأمير عباس عبد، وسام علي كيطان، " الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق ملقا"، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 80، كلية التربية ، الأصمعي، ديالى، 2019.

5-عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، العدد 15، الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف 2007.

6-عبد القادر دندن ، " مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي"، مجلة قضايا آسيوية-العدد الأول- جويلية 2019 .

7-عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي، " الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا"، مجلة المعيار، مجلد 23، العدد 46، 2019 .

8-عماد منصور، " السياسة الخارجية الصينية من منظار" الثقافة الاستراتيجية" "، مجلة سياسات عربية، العدد 21، يوليو 2016.

9-غزلان محمود عبد العزيز، " الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 4، أكتوبر 2020.

10-نسيمة طويل، " الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، "أساليب التغلغل الناعم"، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، مارس 2017.

ب-أجنبية:

1-Acharya, Amitav «Seeking Security In The Dragon,,s Shadow : China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order ».Research paper ,: Institute of Defense and Strategic Studies, Singapore, march 2003.

2-Cécile Marin&Fanny Privat, « Présence américaine dans le voisinage chinois », Chine-États-Unis, le choc du XXIe siècle, Le Monde Diplomatique, Avril 2020.

3-Ji Guoxing, « Rough Waters in the South China Sea: Navigation Issues and Confidence-Building Measures », East-Wast Analysis, no. 53 August 2001.

4-Tarique Niazi. "The ecology of strategic interests, "China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006.

3-مذكرات:

1-بن سماعيل زكرياء ، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012 – 2013.

2-ثيزيري سي طيب، التنافس الاقتصادي الأمريكي-الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا 2008-2019، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018-2019.

4-المواقع الإلكترونية:

أ-عربية:

1- أنتوني دويتشه وبن بلانتشارد، محكمة:الصين ليس لها حق تاريخي في بحر الصين الجنوبي، رويترز، 12 جويلية 2016، https://www.reuters.com/article/china-southsea-ruling-ar4-idARAKCN0ZS09O، تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

2-تيموثي آر هيث وآخرون، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الإستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، 2016، ص viii.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1402/RAND_RR1402z1.arabic.pdf. Consulté le 18/05/2022. تاريخ الإطلاع : 2022/04/11

3-جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي :بؤرة الصراع القادم، ت:كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، 6 يونيو 2016.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html تاريخ الإطلاع : 2022/04/15.

4-جيمس دوبينز، أندرو سكوبل، إعادة النظر في الصراع مع الصين، احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

5-دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت – لبنان نوفمبر، 2018.https://books.google.com.lb/books?id : تاريخ الإطلاع : 2022/05/21

6-سامي القمحاوي، بحر الصين الجنوبي ..سيناريوهات ما بعد قرار محكمة لاهاي، 2016 / 09 / 20 .

https://goo.gl/info/4oiE09 تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

7- سوي ليان كولين كوه، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أكتوبر 2020.

https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 تاريخ الإطلاع: 2022/06/16

8-عربي بوست، تتحداها في جزر متنازع عليها وتتجنب إدانة اضطهادها للإيغور.. قصة العلاقة المركبة بين أكبر دولة إسلامية والصين، تم النشر: 06/12/2020

https://arabicpost.me/%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa/2020/12/06/، تاريخ الإطلاع: 2022/06/11

9-فهد المضحكي – الأيام البحرينية، مدونات إيلاف، يومية إلكترونية ، العدد 7702، 21 ماي 2022، https://elaph.com/Web/NewsPapers/2020/10/1308657.html، تاريخ الإطلاع: 2022/05/09

10–فيصل بن مضحي الظفيري، الفكر الاستراتيجي في الجيوبوليتيكا وانعكاسه على الأمن العربي، بحث مقدم لمادة قراءات في الفكر الاستراتيجي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2019، https://www.academia.edu/41579337/ تاريخ الإطلاع : 2022/06/11

11– لي قانغ، أهداف أميركا وراء تعكير بحر الصين الجنوبي، 15–04–2021 https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA–BAA–DcA/FaJDIA/index.html تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

12– محمد السيد سليم، التدخلات الأجنبية في إندونيسيا، 3/10/2004، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/2004/10/03/ تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

13–محمد سعد أبو عامود، التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، جريدة الخليج، 2016/12/14. https://www.alkhaleej.ae/ تاريخ الإطلاع : 2022/04/15

ب–أجنبية:

1-Gill Bates , "Huang Yanzhong, Sources and limits of China's Soft power", Survival, Vol.48, No.25 (Summer 2006).P.28 https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-oct-2020-arb-collin-koh-southeast-asia.pdf?sfvrsn=6 Consulté le 18/05/2022.

2-Mark J. Valencia, The US, China And South China Sea: What Really Drives The Conflict, Eurasia review, November 2, 2020, https://www.eurasiareview.com/02112020-the-us-china-and-south-china-sea-what-really-drives-the-conflict-analysis/ **,** Consulté le 18/05/2022.

3-Michael McDevitt ,The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future, Center for Naval Analyses, Washington , November 2014,p3. https://www.cna.org/archive/CNA_Files/pdf/iop-2014-u-009109.pdf Consulté le 18/05/2022.

4-Michael Wesley, China Flexes: the dispute over the outh China Sea will come to affect more than just China's near neighbours, September 2016, https://www.themonthly.com.au/issue/2016/september/1472652000/michael-wesley/china-flexes#mtr Consulté le 18/05/2022.

5-Philippe RAGGI, « Le réveil de l'Asie au sein d'un monde multipolaire », *Realpolitik tv*, https://mecanoblog.files.wordpress.com/2010/05/f044013a.gif, consulté le 12 octobre 2016. Consulté le 18/05/2022.

6-U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «South China Sea Region,» February 2013.
https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/South_China_Sea/south_china_sea.pdf . Consulté le 03/06/2022.

7- X., « Le pivot stratégique américain vers l'Asie », *Stratégie totale*, http://www.strategietotale.com/forum/103-de-la-strategie/175543-le-pivot-strategique-americain-vers-l-asie-pacifique, Consulté le 18/05/2022.

8-X., « South China sea », Globalbalita, http://globalbalita.com/wp-content/uploads/2013/02/South-China- Sea.5.png. Consulté le 14/06/2022.

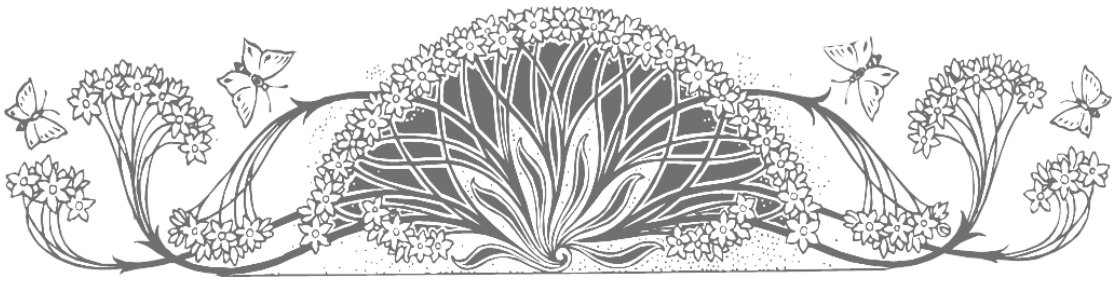

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

البسملة

إهـــــــــداء

كلمة شكر وعرفان

خطة الدراسة

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

ملخص:

المقدمة.....أ-خ

الفصل الأول: دراسة جغرافية لبحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: جمهورية الصين الشعبية 09

1-الموقع الجغرافي لجمهورية الصين الشعبية.....09

2-الدول المتاخمة لجمهورية الصين الشعبية.....09

3-البحار التي تطل عليها جمهورية الصين الشعبية.....10

المبحث الثاني: موقع بحر الصين الجنوبي وجُزره.....10

1- بحر الصين الجنوبي.....10

2-جزر بحر الصين الجنوبي.....11

3- المطالب الإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي.....13

الفصل الثاني: أبعاد التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي والتداعيات المترتبة عنها

المبحث الأول: أبعاد التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي.....16

المطلب الأول : البعد السياسي.....16

1- الموقف الحازم.....16

2- الموقف الموارب.....19
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي.....22
1-الاقتصاد الصيني المتنامي.....22
2-السياسة الاقتصادية للصين في منطقة بحر الصين الجنوبي.....24
المطلب الثالث: البعد العسكري.....27
1- القوة العسكرية الصينية.....27
2- ميزان القوى في بحر الصين الجنوبي.....37
المبحث الثاني: تداعيات التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي.....37
المطلب الأول: تداعيات التحركات الصينية على دول الإقليم.....37
1- فيتنام.....37
2- الفلبين.....38
3- إندونيسيا.....39
4- اليابان.....41
5- تايوان.....42
6- ماليزيا.....43
7- سنغافورة.....44
8- منظمة الآسيان.....44
المطلب الثاني: تداعيات التحركات الصينية على الدول الكبرى.....47
1- الولايات المتحدة الأمريكية.....47
أ-الاحتواء العسكري.....51
ب- الدبلوماسية.....51
2-أستراليا.....54
الفصل الثالث: أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي
المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية الأمريكية وتطور الاهتمام الأمريكي ببحر الصين الجنوبي...57
المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلالها عن التاج البريطاني.....57
أ-مبدأ مونرو وسياسة العزلة في السياسة الخارجية الأمريكية.....57

فهرس الموضوعات

ب–نظرية القوة البحرية (:ألفراد ماهان 1840 – 1917).....58
المطلب الثاني: تطور الاهتمام الأمريكي ببحر الصين الجنوبي.....59
أ–تطور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة بحر الصين الجنوبي بشكل عام.....59
ب–تطور الاهتمام الأمريكي بالدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي.....64
1–تطور الاهتمام الأمريكي باليابان.....64
2–تطور الاهتمام الأمريكي بالصين.....65
3–تطور الاهتمام الأمريكي بإندونيسيا.....68
4–تطور الاهتمام الأمريكي بالفلبين 69
المبحث الثاني: طبيعة المصالح الأمريكية.....71
المطلب الأول: التواجد العسكري الأمريكي بمنطقة بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا.....71
المطلب الثاني: حماية الأمن القومي الأمريكي باحتواء العملاق الصيني.....74
المطلب الثالث: حرية الملاحة البحرية والجوية في بحر الصين الجنوبي.....79
خاتمة.....84–85
المصادر والمراجع:
فهرس الموضوعات:

تم بحمد الله